

المملكة الأردنية الهاشمية

The Hashemite Kingdom of Jordan

وزارة الثقافة



جمال الشلبي

الإعلام والتعليم في الأردن في ظلّ العولمة

مكتبة الأسرة الأردنية

القراءة للجميع

وزارة الثقافة

Ministry of Culture

2013

الإعلام والتعليم في الأردنّ
في ظلّ العولمة

وزارة الثقافة
مكتبة الأسرة الأردنية / مهرجان القراءة للجميع

* الاعلام والتعليم في الاردن في ظل العولمة
* المؤلف: جمال الشلبي
* الناشر: وزارة الثقافة
شارع صبحي القطب
المتفرع من شارع وصفي التل
ص.ب. ٦١٤٠ - عمان - الأردن
تلفون: ٥٦٩٦٢١٨ / ٥٦٩٩٠٥٤
فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨
Email: info@culture.gov.jo

* الطباعة: مطبعة أروى ٤٨٩٢٦٨٦
* رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (١٠٤٠ / ٤ / ٢٠١٣)

▼

جمال الشلبي

الإعلام والتعليم في الأردنّ في ظلّ العولمة

▲

ما أجمله من تناغم عندما يتماشى القول مع الفعل جنباً إلى جنب .

(مونتين)

"C'est une belle harmonie quand le faire et le dire vont ensemble."

Montaigne

إهداء

إهداء إلى غزة(*)
ومقاوميها وشهدائها
ومدارسها وجامعاتها
وكل حجر وشجر ورمل وعصفور فيها
فقط . . . وفقط لغزة!!

جمال الشلبي
عمان
15 كانون الثاني/يناير 2009

مقدمة عامة

بوصول الملك عبد الله الثاني ملك الأردن إلى سدة الحكم بعد وفاة والده الملك الراحل الحسين بن طلال عام 1999 ، بدأ عهد جديد يتميز برغبته في التأقلم والاندماج مع ما يسمى «بعصر العولمة» التي وسمت الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة في نهاية تسعينات القرن العشرين . ولا شك في أن العولمة ، وما صاحبها من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية ، قد أثرت في مجالات الإعلام والتعليم في العالم برمته بما فيه العالم العربي الذي يشكل الأردن أحد دوله .

وتكمن أهمية هذين المجالين في كونهما يشكلان ، مع عناصر أخرى مثل : الأسرة ، والأحزاب ، ودور العبادة ، والأصدقاء ، عناصر هامة للتنشئة السياسية والاجتماعية في أية دولة[1] . وقد حظي هذان المجالان بأهمية منقطعة النظير من صاحب القرار في الأردن متمثلة في العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وحكوماته المتعاقبة التي بلغ عددها منذ عام 1999 إلى الآن ؛ أي إلى عام 2008 تسع حكومات .

---

1 . Cot, Jean-Pierre & Mounier, Jean - Pierre, "Pour une sociologie politique", Seuil, Paris, 1974, P. 68 et s. (tom 2)

من هنا ، تبرز أهمية هذا الكتاب الذي يسعى إلى دراسة التطورات السياسية والتكنولوجية التي طرأت على الإعلام المكتوب مثل صحيفة «الرأي» ، والتشريعات الإعلامية المتعلقة بالإعلام المرئي ، إضافة إلى دراسة أثر العولمة في تطور البنى التعليمية في الأردن في ظل «القرية الكونية» ؛ العولمة .

وإذا أردنا استخدام المنطق العلمي ومناهجه ، يمكننا القول إن ظاهرة العولمة ، التي لم يشهد التاريخ والعالم مثلها من حيث تطور وسائل الاتصال والإعلام أو ما أطلق عليه «ثورة الاتصالات والمعلومات» ، تمثل «العامل المستقل» الذي يؤثر في «العامل التابع» ؛ أي على مجالي الإعلام والتعليم في الأردن . ويتجلى تأثير العولمة ، ليس على الأردن وحده بل وعلى العالم ، منذ أن اختط الأردن طريق التأقلم والاندماج عبر ما أطلق عليه علماء السياسة بمرحلة «التحول الديموقراطي»[1] التي وسمت الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية منذ عام 1989 .

والحق يقال ، إن هذا الكتاب لم يعد سلفاً لكي يكون كذلك ؛ أي أنه لم تكن لديّ فكرة للشروع بتحرير كتاب حول هذا الموضوع . وكل ما حدث هو أنني اشتركت في أكثر من مؤتمر عربي ودولي حول موضوعات تتعلق «بالإعلام والتعليم» ووجدت أنه من الضرورة أن تجمع هذه - البحوث - التي كانت في الأساس «أوراقاً علمية» أعدت لمؤتمرات لتنشر على شكل كتاب ، ولا سيما أنها

1 . انظر الشلبي ، جمال ، «التحول الديموقراطي وحرية الصحافة» مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2000 ، ص 7 وما يليها .

مترابطة فيما بينها وتشكل موضوعاً واحداً ، على الأقل من وجهة نظري ، وهذا ما تم بالفعل .

ولكي لا نطيل بهذه المقدمة التعريفية العامة السريعة ، يمكن القول إن هذا الكتاب يتشكل من ثلاثة فصول متنوعة ومستقلة عن بعضها من حيث الفكرة والمنهج ، وإن كانت مترابطة من حيث الموضوع :

الفصل الأول : وكان محتواه بحثاً عن «تطور صحيفة الرأي الأردنية في ظل العولمة» ؛ وهو بحث كان قد قُدم للمؤتمر السنوي الذي نظمته الجامعة الأوروبية في مدينة فلورنسا الإيطالية عام 2003 ، ثم اختاره ، فيما بعد ، رئيس الورشة ليتم تحكيمه ونشره ضمن «الأوراق العلمية» للجامعة ، وهذا ما حدث فعلاً .

والواقع ، أن صحيفة «الرأي» جديرة بالدراسة والتحليل ، لأنها تعكس «العلاقة العضوية» بينها وبين السلطة ، وأثر هذه الأخيرة عليها لتوجيه «الرأي العام» الأردني وصياغته . ويحاول هذا الفصل الإجابة عن السؤال الجوهري : هل يغني التطور التكنولوجي عن تطور الأفكار والحرية ؛ وبصيغة أخرى هل يغني الجسد عن الروح؟ .

الفصل الثاني : أما هذا الفصل فكان ، هو الآخر ، بحثاً عن «تجربة الإعلام المرئي والمسموع في الأردن بين الخطاب السياسي والتشريع القانوني» قُدم للمؤتمر العلمي «الفضائيات العربية والهوية الثقافية : نحو إعلام هادف في القرن الحادي والعشرين» نظمته كلية الاتصال في جامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة عام 2007 . وهذا الفصل ، يتلمس السياسة الإعلامية الأردنية المتعلقة

«بالإعلام الحديث»[1] ؛ أي الإعلام المرئي والمسموع (الفضائي) التي يقودها صاحب القرار الأول العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني وحكوماته المتعاقبة من خلال الخطابات المنطوقة أو المكتوبة . ويحلل هذا الفصل ، كذلك ، نقطة على درجة عالية من الأهمية تتمثل في معرفة مدى تطبيق هذه السياسة أو هذه التوجهات الملكية العليا على أرض الواقع ، سواء من حيث التشريعات القانونية أو من حيث الممارسات العملية والفعلية في هذا المجال ، ومن ثم معرفة أسباب هذا التضارب أو الاختلاف إن وجد .

الفصل الثالث : إن الفصل الثالث والأخير ، كان في الأصل بحثاً بعنوان «أثر العولمة في قطاع تكنولوجيا التعليم في الأردن» قُدم بداية إلى مجلة شؤون اجتماعية التي تصدر عن جمعية علماء الاجتماع والجامعة الأمريكية في الشارقة عام 2004 ، وقد تم اختيار هذا البحث ، فيما بعد ، من جانب السيدة روكسانا زيا ، مندوبة باكستان سابقاً في اليونسكو في باريس ، لينشر ضمن فصول كتاب«العولمة ، التحديث ، والتعليم في العالم الإسلامي» الذي صدر عام 2006 عن دار نوفا في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية . وفي هذا الفصل يتم تسليط الضوء على السياسات التعليمية المتأثرة ، بشكل مباشر ، بالوسائل التعليمية الحديثة التي أفرزتها العولمة ، إذ سعى العاهل الأردني إلى الربط بين القطاعين العام والخاص في المجال التعليمي عبر ما أطلق عليه مبادرات

---

1 . يطلق «الإعلام الحديث أو الجديد» على وسائل الاتصال الحديثة مثل : المحطات الفضائية ، والإنترنت ، والخلوي . ويقال هكذا للتمييز بينه وبين «الإعلام التقليدي» مثل : الصحيفة ، والكتاب ، والسينما ، والراديو . . الخ .

ريتش R.E.A.C.H ، وإبراز المفـهوم الذي ركـز عليـه الخطاب الملكي المتمثل بـ«الاقتصاد المعرفي» الذي يسعى من خلاله صاحب القرار إلى إدماج التعليم الأردني ، ليس فقط بالاقتصاد المحلي والإقليمي ، بل بالاقتصاد العالمي «المعولم» أيضاً .

التطور المؤسسي للصحافة الأردنية والعولمة:
صحيفة «الرأي» نموذجاً*

---

* . بحث قُدم إلى الجامعة الأوروبية في فلورنسا بإيطاليا تحت عنوان :
"Globalization and Institutional Development of Jordan's press: Al-Rai Daily Newspaper as a case Study ", European University Institute, Rober Scheman Centre For Advanced Studies, Florence, Italy. EUI-RSCAS NO. 2005/29. (PP. 1-22).

مقدمة

شهد الأردن، شأنه شأن بقية دول العالم الثالث والكتلة الشرقية، منذ عام 1989 بداية مرحلة سياسية جديدة، تمثلت في تبني صانع القرار السياسي خيار الديموقراطية، أو بتعبير أدق، التحول الديموقراطي، الأمر الذي أسفر عن بروز عدد من التحولات والتطورات في مختلف المجالات، ولاسيما في المجال السياسي، فكانت قضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من أهم هذه التطورات. وتعد حرية الإنسان في التعبير عن الرأي والفكر، وحرية الصحافة التي تنشر هذا الرأي وتفسره وتدافع عنه من أهم المؤشرات على حدوث هذا التطور (جمال الشلبي، 7:2000).

لقد أصبحت الدولة المتحولة نحو الديموقراطية «تحت المجهر»، ولم تعد قادرة على أن تخفي ممارستها وسلوكها السياسي، ولاسيما، أننا نعيش في «قرية صغيرة» في ظل ما يسمى العولمة التي اختزلت المسافات، ووحدت النظم السياسية بقيم مشتركة حول الإنسان، والاقتصاد المفتوح، وحتى تجاه الخير والشر!

ولا يمكن أن نتحدث عن العولمة دون الحديث عن مؤسسات وسائل الإعلام وثورة المعلومات، إذ اتحدت تكنولوجيا الاتصالات مع وسائل الإعلام، وأصبحت تشكل تهديداً للإعلام التقليدي بكل ما فيه من تجارب. فنجحت تكنولوجيا المعلومات في اختصار

البعد الزمني للوصول للخبر أو معرفته من جانب شرائح المجتمع كافة ، بعد أن كان في متناول النخبة السياسية والاقتصادية فقط ، وبذلك هدمت وسائل الاتصال الحديثة حواجز المعرفة التقليدية ، وأصبحت المعرفة متاحة للجميع ، وكما يقول نيكولاس جوثري : «في العالم الذي سادت فيه وسائل الاتصال الحديثة كالفضائيات والإنترنيت ، هنا في العالم العربي وفي كل مكان ، فإن العولمة تعني أنه لا مجال لإخفاء الفساد» (صحيفة القدس العربي ، 2000 : 13) . ويرى الكاتب الفرنسي بول فاليرو «بأننا نشهد الآن نهاية الجغرافيا» حيث لا مكان منعزل ، ولا وطن مستقل ، ولا ثقافة محصنة» (مي سنو ، 2001 : 15) .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف إلى أثر ظاهرة العولمة وما أفرزته من تحولات سياسية (ديموقراطية) وتكنولوجية في المسيرة المهنية لإحدى مؤسسات وسائل الإعلام التقليدية في الأردن : هي المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» التي تعد من أهم الصحف الأردنية اليومية لكونها تعتبر ، بشكل أو بآخر ، الناطق شبه الرسمي للحكومة الأردنية ، وأكثر الصحف مبيعا (نسبياً) في الأردن بما يقارب 70-90 ألف نسخة يوميا ، إضافة إلى فوزها بجائزة الصحف العربية الإلكترونية الأكثر قراءة عبر الإنترنيت عام 1999 ، إذ يصل متوسط عدد قرائها عبر شبكة الإنترنيت شهرياً إلى 13 مليون قارئ (لقاء مع المدير العام السيد نادر حوراني : 2004) . وتزداد أهمية هذه الدراسة ، كذلك ، إذا ما عرفنا بأن الصحافة منذ غوتنبرغ ، أصبحت مركز الرهانات لكل أنواع حريات الفكر ، لا سيما ، أنه بعد ظهور وسائل الإعلام الجماهيري أصبحت مؤسساته انعكاساً للنظم السياسية وجزءاً لا يتجزأ منه في آن واحد (Balle, 1984:189) .

أسئلة الدراسة وافتراضاتها :

إن السؤال الجوهري الذي تحاول أن تجيب عنه هذه الدراسة هو : كيف تطورت المؤسسة الصحفية الأردنية : «الرأي» في ظل تغيرات سياسية وتكنولوجية متواصلة؟ وهل استطاعت أن تواكب هذه التطورات؟ أو أنها ما تزال تؤدي دورها بوصفها «أداة» من أدوات السلطة التي تستخدمها في توجيه الرأي العام ؟

ولا يمكن الإجابة عن هذا السؤال إلا إذا قسمناه إلى عدة أسئلة فرعية تساعدنا في تحليل الظاهرة المدروسة ؛ أي «الرأي» بوصفها نموذجاً للصحافة الأردنية خاصة والعربية عامة . والأسئلة الفرعية التي من الممكن طرحها هي :

1- متى ، ولماذا تأسست صحيفة «الرأي» الأردنية؟

2- هل لها توجه سياسي أو إيديولوجي محدد؟

3- ما هي أشكال الهيمنة الحكومية عليها إن وجدت؟

4- ما هي أهم التطورات السياسية والاقتصادية المهمة التي واكبت مسيرة هذه الصحيفة المهنية؟

5- وهل أثرت العولمة التي ابتدأ تأثيرها عبر التحول الديموقراطي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي على تطورها وازدهارها؟

وتشتمل الدراسة في سعيها للإجابة عن الأسئلة السابقة على عدة افتراضات ، هي :

1- أن هناك هيمنة للحكومات المتعاقبة على صحيفة «الرأي» منذ نشأتها .

2- أن التحول الديموقراطي الذي شهده الأردن زاد في مساحة الحرية في صحيفة «الرأي» .

3- أن خصخصة الصحيفة وعدم تركها في يد القطاع العام سيؤديان إلى تطويرها بشكل أكبر .

4- أنه كلما ازدادت قوة وسائل ثورة الاتصال والمعلومات قل الاهتمام بصحيفة «الرأي» باعتبارها وسيلة تقليدية .

5- أن التقدم التقني أثر إيجابياً في نوع العمل الصحفي في صحيفة «الرأي» وشكله ومضمونه .

مفاهيم الدراسة :

هناك عدة مفاهيم لابد لنا من تعريفها وتحديد معانيها في هذه الدراسة حتى نستطيع أن نحلل ونفهم بدقة تأثير ظاهرة «العولمة» في المؤسسة الصحفية «الرأي» . والمفاهيم هي : صحيفة «الرأي» ، والعولمة .

أولاً : صحيفة «الرأي»

هي الصحيفة الأردنية التي أنشأتها عام 1971 الحكومة الأردنية ، وهي الوحدة الأساسية التي انبثقت عن المؤسسة الصحفية الأردنية المكونة من عدد من الوحدات الإنتاجية المتكاملة ، وهي : الجوردن تايمز (Jordan Times) التي تأسست عام 1975 ، والمطابع التجارية التي تأسست ، أيضاً ، عام 1975 ، ومجلة حاتم «للأطفال» عام 1998 ، ومركز الدراسات والمعلومات الذي أنشئ عام 1999 (تقرير مجلس الإدارة السنوي للمؤسسة ، 2003 : 13) . وتعد صحيفة الرأي الأردنية حالياً ، سواء من حيث البيع أو من حيث الإعلانات ، الأولى في الأردن . وهي صحيفة ما زالت قائمة منذ تأسيسها وإلى الآن ، أي لغاية عام 2004 .

وتنتمي المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» إلى الصحافة

المكتوبة التي عرفها عالم الإعلام الفرنسي بيير ألبير بأنها «إحدى المنتجات الأكثر شيوعاً التي تميز المجتمع الصناعي (. . .) وأن تطورها يعد واحداً من أكثر المعايير ذات الدلالة لدرجة التحديث في المجتمع في العالم الثالث» (Albert, 1991: 3) .

ثانياً : العولمة

هناك تعريفات كثيرة لمفهوم العولمة ، بيد أننا سنستعرض أهمها التي تشير إلى بعض جوانب التحولات السياسية والاتصالية ، وتأثيرها في المجالات الاقتصادية والإعلامية في الساحة الدولية .

فالصحفي الأميركي المعروف توماس فريدمان يعرف العولمة في كتابه «سيارة الليكزيس وشجرة الزيتون «The lexus and olive tree» بأنها « نظام متحرك ومتغير ، ويمر في عملية تحول مستمرة . وتشمل هذه العملية ، التكامل الاقتصادي ، والنمو الحاد للاقتصاد والتكنولوجيا في مرحلة من الصعب تصورها ، لدرجة أنها تسمح للشركات أو الأفراد بالوصول إلى العالم بشكل أسرع ، وأعمق ، وأرخص من ذي قبل» (جمال الشلبي ، 2001 : 536) .

أما الكاتب الأميركي الآخر إدوارد هيرمان Herman Edward فيعرفها بأنها «عملية نشطة ومستمرة للتعاون والتطور والتوسع عبر الحدود ، وبناء قاعدة قوية خارج الحدود من خلال تسهيلات اقتصادية وقانونية ، بحيث تمنح مكاسب اقتصادية وسياسية إضافة إلى كونها تشكل تحدياً للقطرية ومفاهيم الأمن» (جمال الشلبي ، 2001 : 536) .

ولكي لا نستطرد في مزيد من التعريفات ، سنشير فقط إلى

التوجهات المنهجية المحتملة التي أشار إليها المفكر المصري السيد يسين ، التي من الضرورة بمكان الأخذ بها عند دراسة العولمة ، وهي :

أ - العولمة : باعتبارها مرحلة تاريخية .

ب - العولمة : باعتبارها تجليات لبعض الظواهر الاقتصادية .

ت - العولمة : باعتبارها انتصاراً وتكريساً للقيم الأمريكية .

ج - العولمة : باعتبارها تعبيراً عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(جمال الشلبي ، 2001 : 536) .

المنهج:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج «المؤسسي القانوني» Legale - Institutional Approach الذي يعد من أهم المناهج التي تدرس البنى المؤسسية وأقدمها في العلوم السياسية ، وله أنصار في كليات القانون الفرنسية ولا سيما في الدراسات الدستورية (كمال المنوفي ، 1985 : 11) . وينظر هذا المنهج إلى نظام الحكم على أنه «مجموعة مؤسسات تبين نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة وطبيعتها» (كمال المنوفي ، 1985 : 11) . صحيح أنه كان يقصد من خلال هذا المنهج المؤسسات السياسية البحتة ، (برلمان ، وحكومة ، وسلطة قضائية . . وغيرها) بيد أننا نستطيع استخدام المنهج نفسه في دراسة أي مؤسسة لها أثر سياسي مثل المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» التي تعتبر الناطق شبه الرسمي للحكومة الأردنية ، وأداة من أدوات توجيه الرأي العام .

وعلى كل حال ، يمكننا أن نعرف المؤسسية السياسية بأنها «إقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب قدر يعتد به من القيمة والاستقرار ، ومن ثم ، اكتساب شرعية ذاتية» . ويمثل ذلك جوهر

عملية بناء الدولة في رأي كثير من علماء السياسية ، بل إن أحد الفروق الجوهرية بين المجتمع المتقدم سياسياً والمجتمع المتخلف سياسيا هو أن الأول تحكمه مؤسسات مستقرة في حين أن الثاني يحكمه أشخاص (كمال الموفي ، 1985 : 17) .

ولقياس المستوى المؤسسي للمؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» سنختار المعايير الأربعة التي طرحها عالم السياسة الأميركي صموئيل هنتنغتون (Huntington,1966:12) ونطبقها عليها لمعرفة مدى ملاءمتها وتطبيقها لهذه المعايير ، وهي :

أولاً : التكيف Adaptation : بمعنى مقدرة المؤسسة على مواجهة التغيرات البيئية الداخلية أو الخارجية منها . ويتمثل التكيف في تغيير الأشخاص والوظائف .

ثانياً : التعقيد Complexity : بمعنى أن يكون للمؤسسة أكثر من وظيفة ، وأن تضم عدداً من الوحدات الداخلية ، وأن تعكس قدراً لا بأس به من التخصص ، فهذا التعقيد ضروري لاستمرار المؤسسة . ولقياس درجة هذا التعقيد يستخدم هنتغتون مؤشرين :

أ - درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها .

ب- درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها .

ثالثاً : الاستقلالية Autonomy : وتشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل ، وهو ما يقاس عن طريق :

أ - الميزانية : هل للمؤسسة ميزانية مستقلة؟ وهل لها حرية التصرف في ميزانيتها؟

ب- شغل المناصب : إلى أي مدى تتمتع المؤسسة باستقلالية في تشغيل أعضائها .

رابعاً : التماسك Coherence : بمعنى درجة الرضى أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة . ويقاس باستخدام المؤشرات الآتية :

أ - مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة .

ب - مدى وجود أجنحة Factions داخل المؤسسة في مناسبات التغير القيادي .

ج - مدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام ، وما إذا كانت تتعلق بمبادئ المؤسسة وأهدافها أم بأمور هامشية .

إذن ، للإجابة عن الأسئلة التي طرحناها مسبقاً ، واعتماداً على «المنهج المؤسسي» فإننا قسمنا هذه الدراسة إلى جزأين : الأول يتطرق إلى نشأة صحيفة «الرأي» وتطورها ، بإلقاء الضوء على الصراع بين «إرادة السلطة» وإرادة «الحرية» . أما الجزء الثاني ؛ فيتطرق إلى تأثير العولمة في إيجاد البيئة الديموقراطية وما صاحبها من انفتاح سياسي ، واقتصادي ، وإعلامي أثر بشكل أو بآخر في صحيفة «الرأي» ، إضافة إلى تأثير العولمة التكنولوجية في أداء صحيفة «الرأي» ومستواها .

أولاً : «الرأي» بين النشأة والتطور

لقد مرت الصحافة الأردنية في تطورها التاريخي في ثلاث مراحل هي ؛ أولاً : صحافة الإمارة التي امتدت من عام 1921 (تاريخ إنشاء الإمارة إلى عام 1946) . ثانياً : صحافة المملكة : وامتدت من عام 1946 (استقلال المملكة) إلى عام 1970 . وثالثاً : المرحلة الحديثة التي يمكن تقسيميها إلى مرحلتين : الأولى : امتدت

من عام 1970 إلى عام 1989 ، إذ تميزت الصحافة الأردنية آنذاك بالاستقرار المالي والتقدم الفني . والثانية : جاءت منذ عام 1989 الذي شهد فيه الأردن تحولاً ديموقراطياً وإلى الآن(عصام الموسى ، 1998 : 79- 143) .

وتعد المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» من صحف الجيل الثالث من الصحف الأردنية التي بدأت في بدايات السبعينات من القرن المنصرم ، وهي المرحلة التي تتميز عن سابقتها بظهور صحافة مؤسسية (غير شخصية أو عائلية) . ففي هذا الفصل سندرس ونحلل ، أولاً ، الأسباب التي أدت إلى نشأة المؤسسة الصحفية الأردنية التي انبثقت عنها صحيفة «الرأي» ، ساعين إلى إدراجها ضمن تطور الصحافة الأردنية بمجملها ، ثم نتطرق ، ثانياً ، إلى سمات العمل الصحفي ومعيقاته ، وبخاصة ، فيما يتعلق بحرية التعبير والهيمنة الحكومية على الصحافة .

أ - نقطة الانطلاق: بين القطاع العام والخاص

قد لا نجانب الدقة إذا قلنا إن الظروف والمعطيات السياسية هي التي تحدد طبيعة المؤسسات ، وشكلها ، ودورها في الدولة الأردنية الحديثة ، وهذا ما ينطبق ، عملياً ، على الصحافة الأردنية عموماً وصحيفة «الرأي» الأردنية خصوصاً .

وبالعودة قليلا للوراء ، نجد اقتران مولد الصحافة الأردنية بنشوء الكيان السياسي لإمارة شرق الأردن في 11 نيسان/ إبريل 1921 . وتعدّ «الحق يعلو» أول صحيفة في الأردن ، وكان ذلك في مخيم الأمير عبد الله الأول في معان . وبعد إدخال المطبعة عام 1923 صدرت صحيفة «الشرق العربي» وهي صحيفة رسمية أسبوعية أو

نصف شهرية ، وتغير اسم هذه الصحيفة عام 1926 ليصبح «الجريدة الرسمية» لحكومة شرق الأردن ، ثم غير هذا الاسم عند الاستقلال إلى «الجريدة الرسمية» للمملكة الأردنية الهاشمية وما زالت تصدر إلى الآن (عصام الموسى ، 1997 : 261) .

وقد شهد عام 1927 تطوراً حقيقياً في إصدار الصحف عن طريق القطاع الخاص ؛ فصدرت صحف «جزيرة العرب» لحسام الدين الخطيب ، و«صدى العرب» لصالح الصمادي ، و«الأردن» لخليل نصر التي بقيت تصدر حتى عام 1982 ، وحاول شاعر الأردن مصطفى وهبي التل إصدار صحيفة «الأنباء» إلا أن العدد الأول صودر من المطبعة . وفي الثلاثينات من القرن العشرين ، صدرت صحف ومجلات لم يكتب لها الاستمرار مثل : مجلة «الحكمة» ؛ و«الميثاق» ؛ و«الوفاء» ؛ . . . وغيرها (عصام الموسى ، 1997 : 261) .

وبعد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في 25 أيار/ مايو 1946 ، صدرت الصحف الحزبية التالية : «مجلة الرائد» لأمين أبو الشعر ، وكانت تنطق باسم حزب الشعب الأردني ؛ وصحيفة الجهاد عام 1947 ؛ والنهضة عام 1949 ، اللتان صدرتا عن حزب النهضة العربية . وبعد نكبة عام 1948 ، انتقل عدد من الصحفيين الفلسطينيين مع صحفهم إلى الأردن (عصام الموسى ، 1997 : 265) .

أما في فترة المد القومي ، وبخاصة الناصري منه ، الذي ساد في الشارع العربي في الخمسينات والستينات[1] ، فقد شعرت

---

1 . حول دور الإعلام الناصري وآلية عمله ، انظر :

Al-Shalabi, Jamal," *Mohamad .H. Hiekal Entre la politique socaliste de Nasser et la politique de l' Infitah de Sadate:1952-1981*", L' Harmattan, Paris, 2001, P. 222.

الحكومة الأردنية آنذاك ، برئاسة السيد وصفي التل ، بأن الصحافة الأردنية التي كانت تصدر من القدس ، وتعود في جذورها إلى الصحافة الفلسطينية[2] غير قادرة على التصدي للخط القومي الناصري الذي يستخدم الأثير لبث الدعاية لإيديولوجيته أو ربما أنها كانت مهادنة لذلك الخط . ولهذا أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للمطبوعات في عام 1967 ، بدلاً عن قانون عام 1955 ، كي تستطيع السيطرة بفاعلية على الصحافة غير المنضبطة أو غير الفاعلة .

ولعل من المهم هنا الوقوف قليلاً عند هذا القانون ؛ لأنه سيلقى الضوء على أسباب إصدار صحيفة «الرأي» فيما بعد . ولأنه قد غيّب صحفاً لها من العمر عشرات السنوات ، وولد صحفاً ما زالت موجودة منذ ذلك الوقت ، وغيرَ في مسألة الملكية ، فأجاز للحكومة أن تفرض نفسها شريكة لأصحاب هذه الصحف ، أو حتى إصدار صحفها الخاصة بها ، وهو أمر كان له تأثيره الواضح في المسيرة الموضوعية والمهنية للصحافة الأردنية .

لقد أصدر رئيس الوزراء آنذاك وصفي التل خلال وزارته

---

2 . كانت تصدر في القدس بعد عام 1948 نتيجة توافر أدوات الطباعة أربع صحف هي : فلسطين التي تأسست عام 1913 لصاحبها داود العيسى ، واستأنفت الصدور بعد النكبة من عمان ثم من القدس عام 1949 وكان صاحبها ورئيس تحريرها رجا العيسى ؛ والدفاع التي أنشئت عام 1933 في يافا لصحابها إبراهيم الشنطي ، وانتقلت بعد النكبة إلى القاهرة ، وبعدها إلى القدس عام 1949 ، واستمرت في الصدور إلى أن أوقفت نهائياً عام 1971 ؛ والجهاد التي تأسست عام 1953 واستمرت في الصدور حتى عام 1967 لأصحابها محمود أبو الزلف ، وسليم الشريف ، ومحمود يعيش ؛ وصحيفة المنار من عام 1860 إلى عام 1967 ، وكان صاحب امتيازها كامل الشريف وجمعة حماد . انظر : عصام الموسى ، (1997) مرجع سابق ، ص 226 .

الرابعة في 1 شباط/ فبراير عام 1967 قانون المطبوعات والنشر رقم (16) على شكل «قانون مؤقت» بعد أن حل مجلس النواب ، ووضع شروطاً مالية ومهنية لإصدار الصحف ، لكنها كانت سهلة التحقيق . أما أهم ما ورد فيه ؛ فكان مادته الأخيرة رقم (71) التي نصت على أنه «بعد نفاذ هذا القانون تعتبر لاغية جميع الرخص الممنوحة بإصدار مطبوعات صحفية ، وعلى الراغبين في إصدار أية مطبوعات صحفية التقدم بطلب الترخيص حسب أحكام هذا القانون» (باسم سكجها ، 1998 : 44) .

وهكذا ، دخلت الصحافة الأردنية مرحلة جديدة بصحف جديدة ، وأفهمت الصحف اليومية الأربع الموجودة آنذاك وهي(الدفاع ؛ فلسطين ؛ الجهاد ؛ والمنار) بأن عليها أن تتحاور وتدمج نفسها باثنتين : واحدة في عمان ؛ والثانية في القدس . والمفارقة أن وزير الإعلام كان يشارك في المفاوضات بين أصحاب الصحف ، ويقرر من يكون رئيس التحرير والمحررون ، وانتهت الأمور بتوحيد صحيفتي «فلسطين» و«المنار» تحت اسم «الدستور» على أن تصدر في عمان . وتوحيد «الدفاع» و«الجهاد» تحت اسم القدس على أن تصدر في القدس . وأدت هذه السياسة إلى وقف الكثير من الصحف الأسبوعية بسبب رفض إعادة ترخيصها ، على الرغم من قلتها آنذاك . ومن المفارقات ، أيضاً ، قيام الحكومة بتعيين موظفين من دوائر وزارة الإعلام للعمل محررين في الصحيفتين الجديدتين ، في حين تم فصل عدد كبير من المحررين الأصليين (باسم سكجها ، 1998 : 45) .

وإذا كنا هنا لا نكتب تاريخاً محضاً للصحافة ، فإن من المهم أن نذكر أنه كان لحرب حزيران/ يونيو عام 1967 التي اندلعت بعد

نحو أربعة أشهر من نفاذ القانون ، وأحداث أيلول عام 1970 التي لحقتها بعد ثلاث سنوات ، أثر بارز في ما أتى من تطورات لاحقاً ؛ فالأولى فصلت بشكل شبه نهائي بين الصحافتين الأردنية والفلسطينية ، والثانية قدمت القناعة للحكومة الأردنية بإصدار صحيفتها الخاصة» . (باسم سكجها ، 1998 : 45) .

فالدستور هي الصحيفة اليومية الوحيدة التي كانت موجودة خلال الفترة من عام 1967–1970 على الرغم من صدور صحيفة الدفاع لفترة قصيرة . «وفي الوقت الذي اقتربت فيه الأولى من نهج الدولة ، دون أن تتعرض للمقاومة الفلسطينية ؛ كانت الثانية أقرب الى أفكار التنظيمات . وأسهم ذلك في إقناع حكومة السيد وصفي التل بعد استتاب الأمور ، بضرورة إصدار صحيفة ناطقة باسم الحكومة» (باسم سكجها ، 1998 : 45) .

وهكذا ، أصدرت الحكومة الأردنية قراراً يحمل الرقم (26) لعام بتاريخ 13 أيار/ مايو عام 1971 يقضي بإنشاء مؤسسة فكرية ، وصحيفة حكومية تكون «قادرة على قراءة المتغيرات السياسية» وهي «المؤسسة الصحفية الأردنية» وعين الأستاذ أمين أبو الشعر أول مدير عام لهذه المؤسسة ، وكان أول إنتاج لهذه المؤسسة «صحيفة الرأي» بموجب قرار من رئاسة الوزراء في 18 أيار/مايو 1971 ، وصدر منها العدد الأول في 2 حزيران/ يونيو 1971 (عبد الله حجازي ، 1995 : 11) .

ويبدو أن الهدف من الإقدام على هذه الخطوة كان إصدار صحيفة «شبه رسمية» تنطق باسم الحكومة مثلما هو الحال في عدد من الدول العربية . ومما ساعد على تحقيق هذا الهدف توافر آلات الطباعة الحديثة ، إذ كان السيد سليم الشريف صاحب

صحيفة الجهاد قد اشترى في تلك المرحلة آلات طباعة حديثة بكفالة الحكومة عقب حرب حزيران عام 1967 لاستئناف إصدار صحيفة في عمان تحل مكان صحيفته التي كان يصدرها في القدس ، وبعد اختفاء هذا الصحفي بطريقة غامضة عام 1970 ، عمدت الحكومة ، بعد أن سوت مسألة الديون واستكملت آلات الطباعة ، إلى إنشاء هذه المؤسسة الصحفية (لقاء مع المدير العام السيد نادر الحوراني : 2004) .

لقد أصبحت صحيفة «الرأي» بعد صدورها ثاني صحيفة رسمية في تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية بعد صحيفة الشرق العربي التي صدرت عام 1923 . وحمل صدروها أيضاً مفارقة تحمل دلالات هي : «أن نزولها إلى الأسواق سبق عملية الترخيص الرسمي لها بـ67 يوماً ، فما لزوم ترخيصها ما دامت الحكومة نفسها هي صاحبتها؟» (باسم سكجها ، 1998 : 45) .

وعلى الرغم من تبني الحكومة لهذه المؤسسة الصحفية منذ ولادتها ؛ إلا أن صحيفة «الرأي» المنبثقة عنها فشلت في أن تكون بالمستوى الذي يبحث عنه أصحابها (الحكومة) ، ويبدو أن طرحها السياسي والمهني الذي كانت تمثله لم يكن قابلا للبيع ، فلم يزد توزيعها الحقيقي على مئات النسخ . وكان على الدولة أن تفكر بأسلوب جديد ، وكان الحل المثالي أن تملكها لمقربين لها ، يحافظون على خطها السياسي ، ويعملون على إنجاحها بمعرفتهم المهنية ، وهذا ما لم يحصل إطلاقاً .

فسعت الحكومة إلى ترك الصحافة بيد القطاع الخاص (على شرط ألا يحيد عن خط الدولة) ، وتحولت المؤسسة من «مؤسسة مساهمة عامة» إلى «مؤسسة مساهمة خاصة» ، إذ أجريت هذه

العملية بمراحل ابتدأت عام 1973 ، وانتهت عام 1975 . فنقلت ملكية المؤسسة في البداية إلى الاتحاد الوطني العربي (التنظيم السياسي الناطق باسم الدولة آنذاك الذي حاول من خلاله العاهل الأردني الملك الحسين إعادة اللحمة الوطنية للمجتمع الأردني من خلال حشد القوى المؤثرة من الأردنيين من غرب نهر الأردن وشرقه) . وجاء هذا النقل بعد إلغاء مجلس الوزراء لقانون المؤسسة رقم (٦٢) بموجب القانون المؤقت رقم (45) لعام 1973 ، ثم تلاه القانون المؤقت رقم (5) لعام 1974 والقاضي بتحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة خاصة (وفيها تملك الحكومة 40٪ من الأسهم ، أما الـ60٪ المتبقية من الأسهم فطرحت للقطاع الخاص) وانتهت العملية في 1 أيلول/ سبتمبر 1975 بعد أن تم بيع الحصة الكاملة العائدة للحكومة ، وأصبحت ملكيتها تعود إلى مجموعة خاصة صغيرة من الأشخاص[3] . وبتاريخ 2 كانون الأول/ يناير عام 1977 تم تسجيل الشركة تحت رقم 442 برأسمال قدره 100 ألف دينار ، وأصبح السيد جمعة حماد مديراً عاماً لها (عبد الله حجازي ، 1995 : 12) .

إن نجاح الصحيفة لا يكون بتطابق وجهة النظر مع الحكومة ، وهذا ما عرفه أصحاب الرأي «الجدد» ، وما نفذوه بدقة ، الأمر الذي زاد من نسبة مبيعات هذه الصحيفة ، لكنه زاد في الوقت نفسه من نقمة الدولة أيضاً ، فعرفت التعطيل والتوبيخ ، وكادت في بعض المراحل أن تعود إلى صيغتها التأسيسية حيث كانت الملكية الكاملة للدولة (باسم سكجها ، 1998 : 46) .

3 . السادة الذين اشتروا الأسهم هم : جمعة حماد ؛ سليمان عرار ؛ محمود الكايد ؛ محمد العمد ؛ رجا العيسى .

واستمر هذا الوضع إلى ما هو عليه من عام 1977 حتى عام 1986 حيث تحولت الشركة ، مرة أخرى ، من «شركة مساهمة خاصة» إلى «شركة مساهمة عامة» بعد أن قررت الحكومة الأردنية توسيع قاعدة الملكية في الصحف اليومية بتحويل الرأي (والدستور كذلك) من شركات مساهمة «خاصة» إلى شركات مساهمة «عامة» . وبموجب هذا القرار ، تم توزيع ملكية الصحف على النحو التالي : المالكون القدامى 35٪ ؛ والمساهمون بالاكتتاب العام 25٪ ؛ وصناديق الدولة 15 ٪ ؛ وشركات ومؤسسات عامة 20٪ ؛ والعاملون في الصحيفة 5٪ ؛ وتم طرح الأسهم لكل شركة من هاتين الشركتين للاكتتاب العام (عصام الموسى ، 1997 : 270) . وسجلت الرأي لدى مراقب الشركات تحت رقم م ش1/196 عام 1986 .

وهكذا ، «وبعد طول مخاض أخذت ، كما يقول د . عصام الموسى أستاذ الاتصال والصحافة في جامعة اليرموك ، تتضح ملامح الشكل النهائي للصحافة الأردنية الحديثة . وقد مثلت صحيفتا الرأي والدستور الخط السائد الذي أثبت نجاحه في تجربة الصحافة الأردنية منذ نشأتها وإلى الآن (عصام الموسى ، 1997 : 271) . وأصبح المستوى الذي بلغته هاتان الصحيفتان يشكل المعيار المقبول للعمل الصحفي في الأردن إلى حد ما ، على الرغم من حالة (عدم الاستقرار) التي كانت تعيشها في الانتقال من العام إلى الخاص وبالعكس ، تحت تأثير السلطة السياسية القائمة كما يظهر الجدول الآتي[4] :

---

4 . الجدول من تصميم الباحث بالتعاون مع السيد نادر حوراني المدير العام للمؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» .

التاريخ	الطبيعة القانونية	رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	رئيس التحرير	الحكومة	ملاحظات
1971/5/13	صحيفة حكومة	-	أمين أبو الشعر	-	وصفي التل	
1971/6/2	==	-	نزار الرافعي	نزار الرافعي	==	
1972/6/12	==	-	ملحم التل	ملحم التل	==	
1973/2/1	صحيفة حزبية	-	سليمان عرار	سليمان عرار	==	صحيفة حزب الحكومة «الاتحاد الوطني العربي» .
1975/9/1	شركة مساهمة خصوصية	-	جمعة حماد	سليمان عرار	زيد الرفاعي	
1976/7/18	==	-	==	محمود الكايد	مضر بدران	تغيير رئيس التحرير بعد ضم السيد عرار لحكومة بدران .
1986/1/1	شركة مساهمة عامة	محمود الكايد	محمد العمد	==	زيد الرفاعي	بعد أن أصبحت المؤسسة شركة مساهمة تم تشكيل إدارة تمثل أصحاب الأموال ، وقد اختير السيد محمود الكايد رئيسا لمجلس الإدارة .
1988/8/24	==	خليل السالم	راضي الوقفي	راكان المجالي	زيد الرفاعي	حلت مجالس إدارات الصحف الأردنية بأمر من لجنة الأمن الاقتصادي ، وتم تعيين رئيس لمجلس الإدارة من قبل الحكومة .

1989/12/11	==	محمود الكايد	محمد العمد	محمود الكايد	مضر بدران	تم إلغاء قرار لجنة الأمن الاقتصادي من قبل اللجنة نفسها بعد تغير حكومة زيد الرفاعي على أن تجرى انتخابات للإدارة خلال شهر .
1990/1/10	==	محمود الكايد	==	محمود الكايد	مضر بدران	انتخبت الهيئة العامة للشركة مجلسها الثاني الذي ترأسه مرة أخرى السيد محمود الكايد .
1994/4/1	==	محمود الكايد	==	سليمان القضاة	عبد السلام المجالي	انتخبت هيئة الشركة السيد محمود الكايد رئيسا لمجلس الإدارة .
1998/4/16	==	عبد السلام الطروانة	==	==		
1999/4/22	==	د . خالد الكركي	==	==	عبد الرؤوف الروابدة	
2000/7/22	==	محمد العمد (بالوكالة)	==	==	علي أبو الراغب	
2000/12/17	==	د . خالد الكركي	==	==	علي أبو الراغب	
2001/5/4	==	أحمد عبدالفتاح	==	==	==	
2001/6/18	==	==	نادر حوراني	==	==	
2001/6/18	==	==	==	جورج حواتمة	==	
2004/4/13	==	د . خالد الوزني	==	عبدالوهاب الزغيلات	فيصل الفايز	

ب - الصراع بين إرادة «السلطة» وإرادة «الحرية»

على الرغم من أن نشأة صحيفة «الرأي» كانت في الأساس نابعة من إرادة الحكومة لكي تكون الناطق باسمها ، وعلى الرغم من الصورة المتمثلة بأن «الرأي» هي «صحافة السلطة» الحكومة ، إلا أن المتتبع لتطورها التاريخي والمهني سيجد بأن هذه الصورة غير دقيقة ، بل وقد تكون غير صحيحة تماماً .

فالسؤال الذي لا بد من طرحه هنا : هل استطاعت صحيفة «الرأي» التي كانت تحاول منذ انطلاقها أن تكون «صحيفة دولة» وليس «صحيفة حكومة» ؛ أي صحيفة وطن وشعب ، وصحيفة معارضة كما هي صحيفة حكومة ، أن تنجح في هذه المهمة؟ وهل استطاعت أن تقاوم محاولات الهيمنة عليها من جانب الحكومات الأردنية المتعاقبة أو على الأقل الحد من اندفاعها؟

يمكننا الإجابة عن هذا السؤال الجوهري بالقول إن الحكومات الأردنية المتعاقبة في حقبة السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم حاولت سلوك طريقين للهيمنة على المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» والسيطرة عليها : الأول ؛ محاولة إعاقاتها عبر الإغلاق المتكرر ، وعدم فسح مجال الحرية أمامها كي تؤدي دورها في التوعية والنقد وفتح آفاق للحوار الحر . وثانيا ؛ عبر اتخاذ قرارات سلطوية فوقية – من الأعلى – كي تستطيع أن تهيمن عليها بشكل أو بآخر .

الأسلوب الأول : بعد فشل صحيفة «الرأي» في أن تكون بيد الحكومة عندما أنشئت عام 1971 ، وبعد فشلها في أن تكون لسان حال الاتحاد الوطني العربي- حزب الدولة- عام 1972 ، وبعد انتقالها إلى القطاع العام 1975 بدأت الصحيفة الوليدة تواجه عدداً

من العراقيل والصعوبات كادت أن تنهيها . إذ تم توقيف هذه الصحيفة عن الصدور 6 مرات من جانب الحاكم العسكري ، رئيس الوزراء(مقابلة مع طارق مصاروة ، صحيفة الرأي ، 1982) .

ولا بد لنا من التطرق قليلاً إلى هذه التوقفات الستة لكي ندرك مدى الصعوبات والعراقيل التي كان من الواجب على صحيفة «الرأي» تجاوزها لتكملة مسيرتها الصحفية ، وهي :

التوقف الأول : تم تعطيل صحيفة «الرأي» بأمر من الحاكم العسكري ، رئيس الوزراء السيد زيد الرفاعي في 11 حزيران/ يونيو عام 1976 عشرة أيام لنشرها (بعدما كان التعطيل شهراً كاملاً) بياناً عن أحداث لبنان ، أصدره بعض رؤساء النقابات والشخصيات المهنية الأردنية وأيدوا فيه المساعي العربية لوقف الاقتتال في لبنان (شفيق عبيدات ، 2003 : 155) .

وكانت صحيفة «الرأي» قد نشرت في 9 حزيران / يونيو عام 1976 الخبر التالي : «انطلاقاً من واجبنا الوطني ، وحرصاً على المصلحة العربية العليا بتوفير التضامن العربي ، فإننا نؤيد مؤتمر وزراء الخارجية العرب وضرورة وقف النزيف المتفجر في لبنان حاليا ، وتمكين المقاومة الفلسطينية من التفرغ لتأدية واجبها في التحرير» (صحيفة الرأي ، 1976) .

التوقف الثاني : وهو الذي تعطلت فيه صحيفة «الرأي» بأمر من الحاكم العسكري رئيس الوزراء السيد مضر بدران في 22 آب/ أغسطس 1977 لمدة ثلاثة أيام لنشرها خبراً يتعلق بتعديل قانون التقاعد العسكري(شفيق عبيدات ، 2003 : 155) ، إذ نشرت في 20 آب / أغسطس 1977 الخبر التالي : «علمت الرأي أنه تم وضع اللمسات الأخيرة على تعديلات قانون التقاعد العسكري الذي

بموجبه تصبح مدة الخدمة القابلة للتقاعد عشرين سنة بدلا من ست عشرة سنة» (صحيفة الرأي ، 1977) .

التوقف الثالث : وفيه تعطلت صحيفة «الرأي» في عهد السيد مضر بدران في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1978 لمدة ثلاثة أيام لنشرها خبرا يتعلق بزيادة رواتب الموظفين والقوات المسلحة والأمن العام(عبد الله حجازي ، 1995 : 90) . وكانت صيغة الخبر الذي نشر في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978 بالشكل التالي : «تستطيع أن تؤكد الرأي استناداً إلى مصادر واسعة الاطلاع زيادة رواتب الموظفين والقوات المسلحة والأمن العام وبالنسبة لمقدار الزيادة فلم تحدد بعد ولكنها مجزية» (صحيفة الرأي ، 1978) .

التوقف الرابع : وتعطلت فيه «الرأي» بأمر من رئيس الوزراء السيد مضر بدران في 5 آب/ أغسطس عام 1979 لمدة أسبوعين بقرار من مجلس الوزراء لنشرها عرضاً في 4 آب/ أغسطس لكتاب إسرائيلي جديد عن رحلة الرئيس أنور السادات الأولى لإسرائيل ، وعادت «الرأي» للصدور في 20 أب/ أغسطس 1979 (عبد الله حجازي ، 1995 : 91) .

التوقف الخامس : وتم تعطيل «الرأي» بأمر من رئيس الوزراء السيد مضر بدران في 27 أيار/ مايو عام 1981 لمدة ثلاثة أيام لنشرها خبراً عن اقتراحات كويتية وسعودية لحل جهاز مجلس الوحدة الاقتصادية(عبد الله حجازي ، 1995 : 91) . وكانت صيغة الخبر الذي نشر في 23 أيار/ مايو بالشكل التالي : «علمت الرأي من أوساط موظفي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بعمان أن هناك اقتراحات كويتية وسعودية سيتم تقديمها إلى مؤتمر القمة العربية القادم في المغرب لحل جهاز المجلس الموجود في عمان أو نقله إلى

تونس مقر الجامعة العربية ذاتها ، باعتبار أنه لا يؤدي غرضاً ضرورياً وينتظر أن تقوم الحكومة الأردنية باعتبارها البلد المضيف لمقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بمحاولة فعالة لاحتواء هذه المقترحات وعدم تقديمها» (صحيفة الرأي ، 1981) .

وعلى الرغم من أن «الرأي» نشرت خبراً في 24 أيار/ مايو نفت ما كانت قد نشرته سابقا ، إضافة إلى نشر خبر آخر يؤكد فيه السيد فخري قدوري ، أمين المجلس الاقتصادي ، بقاء المجلس في الأردن إلا أن الحاكم العسكري أصر على أن الخبر ضار «بالسلامة العامة» (عبد الله حجازي ، 1995 : 93) .

التوقف السادس : وهنا جاء التوقيف بعد انتهاء مدته ، فبعد صدورها في 30 أيار/ مايو عام 1981 تعطلت الصحيفة مرة أخرى في 1 حزيران/ يونيو عام 1981 لمدة عشرة أيام أخرى بقرار من رئيس الوزراء مضر بدران ؛ لأنها نشرت مقالاً للسيد محمود الكايد ، رئيس التحرير آنذاك ، بعنوان «لماذا غابت الرأي؟» اتهم فيه وزارة الإعلام «بالمزاجية وتصيد الأخطاء والاستعلائية» . وبأن «وزارة الإعلام عندنا كأنها تخصصت في نصب الفخاخ للصحافة ، والانتقاص من جهدها والنيل من العاملين فيها» (عصام الموسى ، 1997 : 271) . ثم طرح كاتب العمود اليومي المعروف طارق مصاروة في مقالته المعنونة «على هامش تعطيل الرأي» بتاريخ 30 أيار/ مايو عدة تساؤلات منها «هل تستحق الرأي الإغلاق ثلاثة أيام لخطأ في تقييم الخبر؟» . وأضاف قائلاً : «ترى لو كنا سنطبق القاعدة على دوائرنا ومؤسساتنا ووزارتنا فكم يوما سنغلقها؟» إلى أن يقول مصاروة : «في الأساس عقاب الصحيفة هو عقاب للفكر ، ولا نظن أحداً في هذا البلد يؤمن بالعقاب الجماعي» (صحيفة الرأي ، 1981) .

وقد أدت هذه التعليقات إلى تعطيل الصحيفة 10 أيام أخرى ؛ لأنها ماسة «بالسلامة العامة» يقصد «المصلحة العامة»!!

وتبرز الأمثلة السابقة أنه كان هناك حساسية مفرطة من جانب السلطة تجاه ما تكتبه «الرأي» ، بما يعني أهمية هذه الصحيفة بوصفها منبراً للتأثير في الرأي العام وتوجيهه . كما يمكن ملاحظة أن معظم التوقيفات «للرأي» كانت تتم لأسباب تتعلق بأخبار عربية - عربية مثل : «الحرب اللبنانية» ؛ والعلاقة الأردنية- الكويتية- السعودية ، أو بأخبار تتعلق بالأمن والجيش ، حتى وإن كانت أخباراً اقتصادية ، ومن الممكن تبرير هذا الموقف ، رسمياً ، بأنه يدخل ضمن منطق الصراع العربي- الإسرائيلي الذي كان سائدا في تلك الحقبة .

وتبرز الأمثلة السابقة عدم استسلام صحيفة «الرأي» لهذه الأساليب القمعية غير الديموقراطية ، عبر استمرارها في إبداء رأيها دون أن تخشى من الإغلاق المستمر ، وهذا يدل على وجود رغبة (لدى بعض المسؤولين مثل السيد محمود الكايد رئيس التحرير لمرات عديدة) في أداء دورهم ، بوصفهم سلطة رابعة ، (Albert,1991:25) في مراقبة أعمال الحكومة ، وفضح تجاوزاتها ، وإتاحة الفرصة للشرائح الاجتماعية المختلفة في التعبير عن رأيها ، وتوسيع دائرة الحوار والنقاش الاجتماعي والسياسي ، على الرغم من الثمن الباهظ الذي كانت تدفعه الصحيفة والصحفي .

الأسلوب الثاني : وعلى الرغم من أن صحيفة «الرأي» ، وصحيفة الدستور أيضاً ، من الصحف «الموالية» Loyalist للحكومة ، حسب رأي روو (وليم روو ، 1991 : 113) ، فإن هذا لم يمنع الحكومة من إغلاقها والتهديد بسحب رخصتها ، وتعطيلها بما يعطي فكرة واضحة عن سلطوية الأحكام العرفية وقانون المطبوعات

والنشر الصادر عام 1973 من ناحية (عصام الموسى ، 1997 : 150) ، وعن قدرة الصحيفة على التحدي ، وعن قدراتها المادية والمعنوية على المقاومة وعدم الانهزام من جهة أخرى . كما أدى عجز الحكومة عن «تدجين» الرأي في فترات السبعينات إلى انتهاجها في مرحلة الثمانينات أسلوباً آخر للتعامل مع هذه الصحيفة ، يقوم على اتخاذ قرارات حكومية «من أعلى» وإجبار الصحف ومن بينها «الرأي» على احترامها ، وبخاصة أن أحكام وقوانين الطوارئ المعمول بها منذ عام 1967 ما زالت قائمة ، وتعطي لرئيس مجلس الوزراء (الحاكم العسكري) مطلق الحريات لاتخاذ ما يراه مناسباً في سبيل المصلحة العامة ، والسلامة العامة ، والأمن القومي .

فما هي القرارات التي اتخذت في فترة الثمانينات التي كان لها أثر في عدم استقرار صحيفة «الرأي» أو ، على الأقل ، عدم تقدمها بالشكل المطلوب واللائق؟

لقد أقدمت الحكومات المتعاقبة على اتخاذ عدد من الخطوات والقرارات في منتصف الثمانينات كان لها الأثر في تطور العمل الصحفي بشكل عام ، وصحيفة «الرأي» بشكل خاص :

الخطوة الأولى : أصدرت فيها الحكومة تعليمات في عهد السيد زيد الرفاعي عام 1985 تم بموجبها تحديد نشر إعلانات النعي والتهنئة في الصحف اليومية ، وبموجب هذه التعليمات ، اقتصر نشر النعي على ذوي المتوفى . كما تم منع نشر جميع أشكال التهاني للجهات المسؤولة والأشخاص المسؤولين على الصفحة الأولى ، إلا ما يتصل منها بمناسبة قومية أو دينية أو وطنية (شفيق عبيدات ، 2003 : 157) . وهو يعني خسران الصحيفة لمورد مهم من الإعلانات التي تدر دخلاً لا بأس به .

الخطوة الثانية : أصدرت فيها حكومة السيد زيد الرفاعي ، أيضاً ، قراراً عام 1986 عملت بموجبه على تحويل المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» ، والشركة الأردنية للصحافة والنشر «الدستور» إلى مؤسستين عامتين (شفيق عبيدات ، 2003 : 157) . ويعتقد أن هذا القرار اتخذ للحد من استقلالهما باعتبارهما مؤسسات خاصة وناجحة اقتصادياً ، مما يؤكد أهمية تأثير المؤسسات الصحفية الأردنية ، ومتانة قاعدتها الاقتصادية واستقلالها المالي ، واعتمادها الكلي على الإعلانات والمبيعات وليس على الدعم الحكومي ، ورغبتها في التعبير عن الأحداث السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية بمنأى عن هيمنة الحكومات . وإضافة إلى ذلك ، أشارت الدراسات الإحصائية إلى أن عدد قارئي الصحف اليومية في الأردن في الثمانينات قدر بنحو 650 ألف شخص يومياً (صحيفة الدستور ، 13 أيار/ مايو 1986) .

الخطوة الثالثة : وفيها وافقت حكومة السيد زيد الرفاعي في مطلع شهر شباط/ فبراير عام 1987 ؛ بحجة ارتفاع أسعار الورق عالمياً ومواد طبعه ، على رفع أسعار الصحف اليومية : فأصبحت 75 فلساً للنسخة الواحدة بدلا من 50 فلساً في السابق . وما يجدر ملاحظته هنا أن صفحات الصحف الأردنية لم تكن تقل في تلك الأيام عن 20 صفحة ووصلت أحياناً إلى 30 صفحة ، أما توزيعها ؛ فاقترب بمجمله من 200 ألف نسخة يومياً . وكانت «الرأي» الأكثر انتشاراً ، تليها «الدستور» ، فـ «صوت الشعب» (عصام الموسى ، 1998 : 152) .

الخطوة الرابعة : (وهي خطوة إيجابية إلى حد ما) وفيها وافق مجلس الأمة عام 1988 على إضافة تعديل على المادة (16) من قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم 2 لعام 1973 الذي نص على

رفع الحصانة عن قرار مجلس الوزراء المتعلق بإلغاء امتياز المطبوعة الصحفية أو سحبه ، الأمر الذي يتيح مقاضاة الحكومة إذا ما أقدمت على هذين الإجراءين (لقاء مع المدير العام السيد نادر الحوراني ، 2004) .

وفي 24 آب/ أغسطس عام 1988 أقدمت الحكومة من خلال «لجنة الأمن الاقتصادي» المنبثقة عن تعليمات الإدارة العرفية رقم 2 لعام 1967 المعمول بها منذ ذاك التاريخ ، التي تمنح رئيس الوزراء صلاحية الحاكم العسكري ، على توجيه ضربة قوية للملكية الخاصة للصحف . إذ حلت هذه اللجنة مجالس إدارة الشركات الصحفية الثلاث : الرأي ؛ الدستور ؛ وصوت الشعب ، فأقصت مجلس الإدارة المنتخب ممثلاً بالسيد محمود الكايد ، رئيس التحرير ، والسيد محمد العمد ، مدير المؤسسة العام . وعينت لجان إدارة مؤقتة لمدة سنتين لإدارة هذه الصحف . كما اتخذت اللجنة قراراً بتعيين مديرين عامين للصحف ورؤساء تحرير لها ، وعملت اللجنة أيضاً على تقليص ملكية أصحاب الصحف الأصليين إلى 5٪ من الرأس المال الكلي . وفي مرحلة المجالس المؤقتة ؛ تم بيع أسهم المالكين القدامى لشركات استثمار حكومية (المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي) في 3 نيسان / إبريل عام 1989 بنسبة 45,9٪ من رأس المال ، وبذلك أصبح القطاع العام يمتلك نسبة عالية من الأسهم في هذه الصحف مما يعني سيطرته عليها (عبد الله حجازي ، 1995 : 12) .

الخطوة الخامسة : ومع مجيء حكومة جديدة برئاسة السيد مضر بدران عادت «لجنة الأمن الاقتصادي» في 11 كانون الأول/ ديسمبر عام 1989 عن قراراتها السابقة ، وأعادت مجالس الإدارات

السابقة للمؤسسات الثلاث ، وعلى رأسها صحيفة «الرأي» ، لكن الملكية الصحفية لم تتأثر بهذا الإجراء . وتمت انتخابات مجلس الإدارة في 10 كانون الأول / يناير عام 1990 ، وعين الأستاذ محمد العمد ، مديراً عاماً للمؤسسة ، وتم بعدها رفع قيمة رأسمال المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» إلى مليوني دينار أردني (عبد الله حجازي ، 1995 : 12) .

ويمكن اعتبار هذه الخطوة الأخيرة على أنها جاءت نتيجة طبيعية للانفراج الديموقراطي الذي ساد البلاد منذ عام 1989 ، وهو ما سندرسه في الفصل الثاني ، إذ سنتعرف على تطور المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» في عصر الانفتاح الديموقراطي وما صاحبه من تطور تكنولوجي في ظل ثورة المعلومات في مرحلة ما يسمى «بالعولمة» .

ثانياً: «الرأي» بين الديموقراطية والتكنولوجيا

لقد أثرت العلاقة الجدلية بين التطور السياسي (التحول الديموقراطي) والتقدم التكنولوجي في ظل العولمة ، بشكل أو بآخر ، في تطور الصحافة الأردنية عموماً والمؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» خصوصاً . فقد شكل هذان العاملان (الديموقراطي ؛ والتقنية) الإطار والبيئة التي عملت بها هذه الصحيفة منذ الثمانينات من القرن المنصرم وإلى اليوم .

لقد شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تطوراً ليس على المستوى السياسي فقط المتمثل في انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وجدار برلين عام 1989 بل ومن ناحية تطور تكنولوجيا الاتصال . وجاءت هذه المرحلة باكتشافات تكنولوجية واتصالية جديدة بدأت

بالحاسوب المنزلي PC الذي تم ربطه بأدوات الاتصال الأخرى مثل الهاتف ؛ والأقمار الصناعية ؛ والراديو ؛ والتلفاز ، مما قاد إلى ظهور شبكة الاتصال العنكبوتية الدولية WWW . وهو الأمر الذي يحتم ضرورة دراسة ما سوف تحدثه هذه التكنولوجيا من قيم سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وأخلاقية ، وكذلك دراسة أثرها في النظم والمؤسسات القائمة ؛ لأن هذه التكنولوجيا سوف تخلق مؤسسات جديدة تنظمها قوانين وعادات جديدة (مي سنو ، 2001 : 23) . لقد أرغمت هذه التكنولوجيا وما أفرزته من ثورة المعلومات بعض البلدان العربية ، ومن بينها الأردن ، على القيام بعملية «تحرير» لوسائل الإعلام فيها ، وتبدى ذلك في أبلغ تعبير حينما قام مراقب المطبوعات الأردني بإلقاء مقصه جانباً ، معلناً بأن الصحف القادمة من الخارج يمكن أن تباع في السوق «من المطار إلى السوق» . ومن الواضح أن مراقب المطبوعات «الجليل» قد اتخذ قراره بعد أن أدرك أنه صار من السهل إن يطالع الإنسان البسيط أي خبر (محظور) نشره ، أو جرى قصه من قبل هذا الرقيب على شبكة الإنترنت ، أو المحطات الفضائية ، مثل الجزيرة مثلاً (عصام الموسى ، 2002 : 14) .

وسنتطرق ، أولاً ، في الصفحات التالية إلى التطور الذي شهدته المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» في ظل التحول الديموقراطي ، سواء أكان إيجاباً أم سلباً ، ثم نتطرق ، ثانياً ، إلى التطور التقني الذي حدث في أدائها .

1- التطور الصحفي في ظل الديموقراطية

يمكن القول إنه لولا التغيرات السياسية التي مر بها الأردن عام 1989 لما كان بالإمكان حدوث هذا الاستيعاب السريع والنشط

لثورة المعلومات التي شهدها العالم منذ نهاية الثمانينات وعقد التسعينات من القرن الماضي ، إذ أسهم التحول الديموقراطي- بشكل واسع- في تغيير العقلية العامة والتصور الرسمي للطريقة التي ينبغي التعامل فيها مع هذه الثورة وأدواتها . «وقد استغل الناشرون الأردنيون بشكل جيد الفرص التي توفرها ثورة المعلومات ، حيث تنشر معظم الصحف الأردنية طبعات إلكترونية يقرأها مئات الألوف يومياً في أنحاء العالم» (أسامة الشريف ، 1998 :44) .

والمؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» ليست بعيدة عن الواقع الجديد الذي عرفه الأردن (Al-Shalabi, & Hayjneeh, 2005) . فحاولت ، وما زالت ، القيام بدور فاعل في مجتمعها وبيئتها التي تنبثق منها عبر إدخال مقتنيات التكنولوجيا الحديثة في عملها مثل : أنظمة الصف الضوئي ؛ واستخدام الطباعة الملونة ؛ وأجهزة فرز الألوان الإلكترونية الحديثة ، بالإضافة إلى مشاركتها مع غيرها في الثورة المعلوماتية من خلال صحيفتين إلكترونيتين على الشبكة الإلكترونية ، لاسيما في مرحلة التحول الديموقراطي التي ابتدأت في بداية التسعينات من القرن الماضي ، وهو المفهوم الذي يعرف على أنه حركة النظام السياسي تجاه الأخذ بالإجراءات الآتية : نواب منتخبون ؛ وانتخابات حرة ونزيهة ؛ وحق تولي المناصب العامة ؛ والوصول للسلطة ؛ وحرية التعبير ؛ وتوافر مصادر المعلومات المدعومة قانونياً ؛ واستقلالية مؤسسية (Solingen, 1996 : 140) (Jagger, 1995 : 474) .

ويلاحظ أيضاً على هذا التعريف انه قد أعطى «حرية التعبير» ، وتوافر مصادر المعلومات اهتماماً واضحاً مما يدل على أهمية حرية الصحافة بوصفها مؤشراً على هذا التحول الديموقراطي . وبناء عليه ،

سنحاول الإجابة عن السؤال الجوهري التالي : ما هي السمات العامة للعمل الصحفي في الصحافة الأردنية عموماً و المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» خصوصاً في ظل التحول الديموقراطي ؟

ولا يمكن الإجابة عن هذا السؤال - على ما يبدو - إلا بالنظر إلى بعدين متكاملين هما : الإطار القانوني ؛ والسلوك المهني ، ولا سيما أن «ما يميز صحافة عن أخرى هو الظروف التي تمارس فيها كل أنواع الحريات والتفكير ، منذ تشكل هذه الحرية حتى التعبير عنها» . (Balle, 1984: 189)

أ - الإطار القانوني

يعتبر الدستور الأردني لعام 1952 ، وقانون المطبوعات والنشر لعام 1993 ، وقانون نقابة الصحفيين لعام 1983 ، وقانون العقوبات لعام 1960 أهم النصوص الأساسية التي تحكم مهنة الصحافة الأردنية ، ومنها صحيفة «الرأي» في ظل بداية التحول الديموقراطي (جمال الشلبي ، 2000 : 40) . لذلك ، واكبت المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» التحول الديموقراطي شأنها في ذلك شأن بقية الصحف والمجلات الأردنية الأخرى التي ازداد عددها من 8 صحف عام 1988 إلى 48 عام 1996 على سبيل المثال (جمال الشلبي ، 2000 : 55) . وهذا يعتبر انعكاساً مباشراً لقانون المطبوعات والنشر الذي صدر عام 1993 ، ويعد من أكثر قوانين المطبوعات والنشر[5]

5 . لقد أقرت منذ إصدار الدستور الأردني عام 1952 ، 9 قوانين نشر لتنظيم مهنة الصحافة ، وهي : قوانين المطبوعات والنشر لأعوام 1953 ، 1955 ، 67 ، 73 ، 93 ، 97 ، 98 ، 2000 ، 2001 . كان أكثرها تحرراً هما : قانونا عام 1955 ، و1993 . انظر : عصام الموسى ، (1998) ، مرجع سابق ، ص 168 .

مرونة وتطوراً ، ولاسيما ، أنه أعاد تأكيد ما أقره الدستور الأردني لعام 1952 في مادته (3) من أن «الصحافة والطباعة حرتان» ، كما أن المادة (4) منه جاءت لتؤكد الحرية الصحفية ، فنصت على أنه «تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات ، وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم في حدود القانون» (أحمد القضاة ، 1998 : 201) . من هنا ، ينحصر دور صحيفة «الرأي» كما يقول رئيس تحريرها الأسبق السيد سليمان القضاة ، بهدفين هما :

أولاً : «رؤية فلسفية» يمكن إجمالها بالنقاط التالية :

1- المساهمة في التنمية السياسية في المجتمع الأردني .
2- نقل آراء المواطنين وهمومهم إلى مراكز صنع القرار .
3- نقل آراء المسؤولين وصانعي القرار إلى المواطنين .
4- إبراز القضايا القومية .
5- الاستفادة من التوجه نحو الديموقراطية . وهذا يعني أنه على مدى تاريخ صحيفة «الرأي» وهي تساهم في تبني النهج الديموقراطي وتعزيزه ؛ ففي عهد الأحكام العرفية ، كانت الرأي تمارس الديموقراطية ، وقد تم إغلاقها 6 مرات ، وسحب الامتياز منها مرة واحدة .

ثانياً : «دور اتصالي وإعلامي» : ويتمثل في جانبين :

1- اطلاع الأردني والعربي على القضايا السياسية الإقليمية والعالمية .
2- التغطية الصحفية المباشرة للحدث ، وذلك من خلال شبكة المراسلين الموجودين لها في العواصم المهمة في العالم (واشنطن ، وباريس ، ولندن ، . . . وغيرها) (لقاء

مع رئيس التحرير الأسبق السيد سليمـــان القضـــاة ، 2004) .

وهكذا ، يبدو أن الصحافة الأردنية ممثلة «بالرأي» تحاول أن تطبق نظرية «حق الجمهور في المعلومات» ، «ونظرية المسؤولية الاجتماعية» في الإعلام (Balle,1984:190) . وهي النظرية ، بالنسبة لبعض الباحثين العرب ، «الأكثر قرباً وتواءماً للتطبيق في العالم العربي والعالم الثالث عموماً ؛ لأن الحكومات في هذه الدول ، بحكم قوتها ، تعد الجهة القادرة على حماية المجتمع من طغيان بعض الأفراد ، وكذلك حماية الأفراد من طغيان المجتمع . فوسائل الاتصال التي منها الصحافة في العالم العربي والعالم الثالث عليها واجب ومسؤولية إزاء تحقيق الأهداف القومية ، وعلى رأسها الديموقراطية ، والاستقرار ، واحترام حقوق الإنسان» ، ولا يعني ذلك أن تتحكم الدولة في وسائل الاتصال سواء أكانت مملوكة للدولة أم للأفراد أم للجماعات (إبراهيم بسيوني ، 1993 : 172) .

وعلى الرغم من التحول الديموقراطي الذي شهدته الصحافة الأردنية منذ عام 1989 ، الا أن تأثير الماضي «غير الديموقراطي» ما زال حياً في مؤسسات الدولة ؛ ومن ذلك وجود تقليد في الميل المفرط إلى السرية التامة في جهاز الدولة . ويتبلور هذا الأمر بالقانون الذي يطلق عليه اسم «قانون أسرار الدولة والوثائق المصنفة» الذي يصنف كل الوثائق الصادرة من أي وزارة إلى أربعة أقسام : معلومات عادية ؛ ومحصورة ؛ وسرية ؛ وسرية جداً (Said,1994:14) . ويلاحظ ، هنا ، أن «الوثائق العادية» التي تحتل الدرجة الأقل أهمية من ناحية السرية ، لا يجوز إعطاؤها لشخص ليست له علاقة

بمحتواها . ولتوضيح هذه الصورة أكثر نقتبس رأي مدير تحرير سابق لصحيفة الجوردان تايمز (Jordan Times) الراحل عبد الله حسنات الذي قال إنه «لا يوجد في الأردن أحد برتبة تقل عن وزير يسمح له بإعطاء معلومات عن الأعمال العادية للحكومة ، ويصدر كل وزير تعليمات مشددة لكل قسم في وزاراته بعدم إعطاء معلومات للصحفيين» (Said, 1994: 14) .

وهذه نتيجة منطقية للعقلية التي تتعامل مع المعلومات والأخبار بمنطق السرية دائماً وفي كل الظروف . فمن الطبيعي ، إذن ، أن ينظر إلى الصحافة والصحفيين بنوع من الريبة والشك ، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الصحافة ، ودورها الذي تحاول أن تؤديه صحيفة «الرأي» والصحف الأخرى لعدم إمكانية الحصول على المعلومات الرسمية بشكل طبيعي وقانوني .

ولكي لا تقع الصحف الأردنية في «خطأ» لا تحمد عقباه ، فإنها تستقي أخبارها ومعلوماتها ، كما يقول رئيس تحرير صحيفة الرأي الأسبق السيد القضاة ، بالأساليب التقليدية المعروفة عبر مرحلتين :

1- «جمع المعلومات عن طريق : الصحفيين ؛ المراسلين ؛ ووكالات الأنباء ؛ . . . وغيرها .

2- إعادة كتابة الخبر وصياغته : وتتم هذه المرحلة وفق ثلاثة أمور هي : اختيار الخبر ؛ وتحريره ؛ وتقديمه .» (لقاء مع رئيس التحرير الأسبق السيد سليمان القضاة ، 2004) .

ومن قواعد الكتابة في صحيفة «الرأي» ، كما يقول السيد القضاة ، «أن يؤخذ الخبر في البداية على أنه حقائق مجردة بعيدة عن الانطباعات الشخصية ، ثم يأتي المزج بين الحقائق والرأي

الشخصي للمحرر ، فالرأي الشخصي أساسي في كتابة الخبر واختياره . فنحن لا نتعامل مع معادلات فيزيائية ، بل مع معادلات اجتماعية وإنسانية ، ولا يمكن تحييد الرأي الشخصي حتى في اختيار الأخبار . إضافة إلى ذلك ، توجد هناك أمور يجب مراعاتها عند اختيار الخبر وكتابته : سياسة الدولة ؛ وقراء الصحيفة ؛ والعامل الزمني ؛ وأهمية الخبر ؛ والابتعاد عن المصلحة الشخصية للصحفي» (لقاء مع رئيس التحرير الأسبق السيد سليمان القضاة ، 2004) .

قد تكون آلية العمل في صحيفة «الرأي» ، التي طرحها السيد القضاة ، غريبة بعض الشيء عن المهنية الصحفية ، بيد أن من يقرأ كتاب «الصحافة» La presse لعالم الاتصال والإعلام الفرنسي السيد بيير ألبير ، سيجد رؤية مشابهة تماماً لرؤية السيد القضاة تنطبق على كل أساليب العمل الصحفي في العالم الغربي والعالم الثالث ، إذ يقول : «إن الصحفي لا يمكنه أن يكون موضوعياً ، ليس لأن مفهوم الحقيقة مفهوم نسبي فقط ، بل لأن اختيار الأخبار وتفسير الأحداث ، ووضع المقالات حسب أهميتها ، وعدم موضوعية شهادات الصحفيين وتعقد الأحداث تمنع أي أمل في إيجاد تقرير صحفي دقيق تعرضه الصحافة» (Albert, 1991: 22) .

ب - السلوك المهني

لقد حدث تطور ملحوظ فيما يتعلق بطبيعة الموضوعات التي تتناولها الصحافة الأردنية خلال مرحلة التحول الديموقراطي ، إذ استطاع قانون المطبوعات والنشر لعام 1993- على الرغم من ثغراته- «أن ينهي الرقابة المباشرة للحكومة على المطبوعات الصحفية ،

بحيث أصبحت هذه الرقابة ذاتية» كما يقول السيد نادر الحوراني المدير العام لصحيفة «الرأي» ، ولم يعد بإمكان الجهات المسؤولة إغلاق الصحف أو معاقبة الصحفيين بسبب نشر موضوع معين ، وكل ما تستطيع عمله اليوم هو رفع ما تعتبره مخالفة إلى القضاء للنظر فيه (لقاء مع المدير العام السيد نادر الحورني ، 2004) .

فعلى سبيل المثال لا الحصر ، كان الحديث عن الفساد في المرحلة السابقة للتحول الديموقراطي يعد إساءة لسمعة البلد ، وللمناخ الاستثماري فيه ، وزعزعة للثقة العامة . أما في المرحلة الديموقراطية ، فقد امتلكت الصحف هامشاً من الحرية في نشر الأخبار والتعليقات عن قضايا الفساد ، وإن كانت الصحف اليومية آنذاك : الرأي ؛ والدستور ؛ والعرب اليوم ، لا تكتب في هذا الموضوع إلا ضمن العموميات ، وليس من خلال متابعة قضايا محددة أو تسمية دوائر أو جهات أو أشخاص معينين ، لعدم قدرة هذه الصحف على إجراء تحقيقات صحفية موسعة ، ومتابعة هذه الموضوعات للحصول على الأدلة والإثباتات من جهة ، ونتيجة للضغوطات الاجتماعية المفروضة عليها من جهة أخرى . في حين أن الصحف الأسبوعية والحزبية هي الأكثر اهتماماً بنشر قضايا الفساد وإبرازها ، حتى لو لم تصل إلى نتائج ملموسة (جمال الشلبي ، 2000 : 57)

ولاشك في أن الصحافة الأردنية تتحمل مسؤولية عن بعض القصور في تغطية موضوعات ذات أهمية كبيرة ، إذ تعتمد الصحف اليومية الأردنية ، ومنها «الرأي» ، على وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأجنبية في الحصول على معلوماتها ، وتكتفي بها حتى في بعض الموضوعات المتعلقة بالشؤون الداخلية المهمة . ومن

الأمثلة البارزة على هذا القصور تغطية الصحافة الأردنية لتوقيع معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية في وادي عربة عام 1994 بالاعتماد فقط على 12 مراسلاً صحفياً ، في حين وجد في المكان أكثر من مئتي مراسل إسرائيلي لتغطية الحدث (سلامة نعمات ، 1995 : 98) .

وأحياناً ، حينما يبرر عجز الصحافة المحلية عن مواكبة الخبر ، فإن هذه الصحافة تتذرع بالقول إن هناك «ازدواجية» عند المسؤولين الأردنيين في التعامل مع المندوبين المحليين والمراسلين الأجانب ، فالمراسلون الأجانب يتمتعون بفرصة أكبر للوصول إلى مصادر المعلومات ومقابلة المسؤولين الأردنيين من الصحفيين المحليين . كما يتحدث المسؤولون الأردنيون أمام وسائل الإعلام المختلفة ، وبخاصة ، الصحافة بلغتين مختلفتين : واحدة عندما يخاطبون الرأي العام من خلال الصحافة الأجنبية ، والأخرى عندما يتحدثون عبر وسائل الإعلام المحلية ، الأمر الذي يبرر الحظر المتكرر من الحكومة على المطبوعات الأجنبية التي تنسب معلومات معينة لمسؤولين أردنيين أو مصادر أردنية (سلامة نعمات ، 1995 : 99) .

وقد عبر حديثاً السيد نضال منصور ، رئيس تحرير صحيفة «الحدث» الأسبوعية ، عن هذه «الازدواجية» بالتعامل في ندوة أقامها مركز «الرأي» للدراسات والمعلومات عام 2004 قائلاً : «إنك كصحفي يمكن أن تكون بمعية الملك في زيارة رسمية وفي اليوم التالي يمكن أن تنهال عليك الهراوات» (بسام بدارين ، 2003 : 8) .

أما التطور الآخر في الصحافة الأردنية ، الذي انعكس على صحيفة «الرأي» أيضاً ، خلال المرحلة الديموقراطية ، فهو التطور

المتعلق بحجم تمثيل المعارضة السياسية في الصحافة . ففي هذا المجال ، ما يزال تمثيل الرأي الآخر في الصحف الأردنية ضعيفاً ، على الرغم من هامش الحرية الممنوح للصحافة في نشر مختلف الآراء والمعلومات والمواد ، حتى وإن تباينت بدرجة أو بأخرى مع التوجه الرسمي . وغالباً ما يتم التعبير عن الرأي الآخر في الصحف اليومية من خلال نشر بيانات الأحزاب المعارضة عن بعض القضايا ، ومن خلال نشر مقالات بعض الكتاب الذين يتخذون مواقف معارضة لوجهة نظر الحكومة .

وفي إحصائية قام بها نبيل الشريف ، رئيس التحرير المسؤول الأسبق لصحيفة الدستور ، حول الموقف من العملية السلمية في صحيفتي الدستور والرأي في الفترة بين 26 تموز/ يوليو 1994 و1 أيلول/ سبتمبر من عام 1994 وجد أن صحيفة «الرأي» نشرت 60 مقالة مؤيدة للعملية السلمية ، في حين مثل الرأي المعارض بـ5 مقالات . أما في صحيفة الدستور ؛ فقد كان عدد المقالات المؤيدة للعملية السلمية 71 مقابل 20 معارضة . لذا ، ما تزال المساحة المتاحة للمعارضة في الصحف اليومية صغيرة بالمقارنة مع الصحف الأسبوعية والحزبية لاستقلالها المالي ، وهو السبيل الوحيد أمام هذه الصحف للانتشار من خلال نشر ما لا تستطيع الصحف اليومية أن تنشره(نبيل الشريف ، 1995 : 18)

وباختصار ، لقد كان على صحيفة «الرأي» ، مثلها مثل بقية الصحف الأردنية ، أن تمارس نشاطها ضمن هذه الأطر القانونية المرنة أحياناً ، والمتشددة أحيانا أخرى ، إضافة إلى إسلوب عمل متذبذب حيناً ومتطور حيناً آخر ، مما يعني عدم الاستقرار وعدم الانتباه للجانب الإبداعي من مهنة الصحافة .

وعلى الرغم من هذه العوامل التي تكبح طموح أي صحيفة ومسيرتها مهما كان حجمها وقوتها، إلا أن المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» استطاعت أن تجاري هذا الواقع، وأن تصل إلى مستوى معقول من المهنية سواء على المستوى المحلي أو العربي، وأن تعمل على تحقيق وظائفها وأهدافها المتعارف عليها عالمياً، وهي: إعطاء المعلومات؛ التسلية؛ الحاجة النفسية؛ والاندماج الاجتماعي(Albert, 1991: 22). وربما يعود هذا الأمر إلى عاملين: أحدهما مهني؛ والآخر مالي:

العامل المهني: ويتمثل في تنوع أخبار صحيفة «الرأي» وشموليتها؛ تفرد الصحيفة عدداً من الملاحق الأسبوعية التي منها: الرياضي (يوم السبت)، والملحق الثقافي (يوم الجمعة) والملحق العلمي والتكنولوجي (يوم السبت). و بعد تسلم السيد عبد الوهاب الزغيلات لرئاسة التحرير عام 2004 أضيف ملحق الشباب ليصدر كل (يوم خميس) والأقاليم كل (يوم ثلاثاء)، ويصل عدد صفحات هذه الملاحق بين 8-12 صفحة. وهناك صفحات متخصصة تتعلق بالبيئة؛ والأسرة والمرأة؛ والدين؛ والرياضة،.. وغيرها، مما يعني أن حجم صفحات الصحيفة يتراوح بين 60 إلى 80 صفحة. كما وقعت صحيفة «الرأي» في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، ضمن 14 صحيفة عربية، في مدينة غرناطة الإسبانية أول اتفاقية ثقافية صحفية عربية مع منظمة اليونسكو لإصدار ما اصطلح على تسميته «كتاب في جريدة» يتعلق بنشر النصوص العربية ذات القيمة على شكل ملحق يوزع ضمن الصحيفة شهرياً منذ عام 1997 وإلى الآن. وضمن التوجه نفسه، تصدر صحيفة «الرأي» ملحقاً مترجماً للعربية من الفرنسية عن

صحيفة اللوموند ديبلوماتيك (Le Monde Diplomatique) كل شهر يوزع مجاناً (لقاء مع المدير العام السيد نادر الحوراني ، 2004) .

كما استطاعت صحيفة «الرأي» استقطاب عدد من الكتاب الأردنيين لكتابة الأعمدة اليومية من أمثال : فهد الفانك ؛ وطارق مصاروة ؛ وإبراهيم العجلوني ؛ وفخري قعوار . . وغيرهم . وهناك من يكتب بشكل أسبوعي أو في المناسبات الوطنية أو الدينية من أمثال : خالد محادين ، وصلاح جرار ، وعبد الرحيم ملحس . . وغيرهم ، وجل هؤلاء كتاب معروفون ، وقد تقلدوا مناصب مهمة في الشأن الثقافي أو السياسي في الأردن .

ومن الملاحظ على صحيفة «الرأي» لجوء عدد من كتاب هذه الصحيفة ، ولا سيما ، أدباؤها إلى كتابة المقالة في قالب أدبي وثقافي سياسي ، إذ يتم استخدام الرمزية في الكتابة الأدبية ، للاحتيال على مقص الرقيب ، ونجحوا في الاقتراب من المحظورات والمحرمات ، وبخاصة في ظل الأزمات ، أو في ظل قوانين المطبوعات والنشر ومحاذيرها لتجنب المشاكسة وإثارة الضجيج . وقد تألقت الصحيفة في الفترة التي ترأس مجلس إداراتها الدكتور خالد الكركي (قومي ليبرالي ، ومثقف وأديب أردني معروف)[6] ، فقد اعتمد سياسة المزاوجة بين الجانب الثقافي والسياسي من جهة ،

---

6 . الدكتور خالد الكركي ، و زير إعلام وثقافة سابق ، ونائب لرئيس الوزراء ، ورئيس للديوان الملكي . كان رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» لمدة 15 شهراً ، وخرج بسبب موقفه من الحريات العامة ، وبشكل خاص حول رسم كاريكاتيري للفنان عماد حجاج الذي انتقد فيه شركة الاتصالات فاست لينك التي تنشر إعلاناتها في صحيفة «الرأي» . حول سيرة الكركي انظر : جمال الشلبي : «خالد الكركي : مثقف في السلطة» ، صحيفة القدس العربي ، لندن ، 27 نيسان / إبريل ، 2003 .

وترك المجال مفتوحاً أمام الرأي الآخر المعارض للتعبير عن نفسه . واستقطب الكركي أيضا عدداً من الكتاب والأدباء العرب من دول عربية أخرى للكتابة في صفحات «الرأي» أمثال : معن بشور من لبنان ؛ وعبد الله إمام من مصر ؛ وعبد العزيز المقالح من اليمن ؛ وممدوح عدوان من سوريا ؛ وعبد الله الحوراني من فلسطين ؛ وعدد كبير من المثقفين العراقيين . . وغيره . . ، ومع رحيله عام 2001 عن هذا المنصب ، توقفت مشاركة هؤلاء الكتاب في الرأي!

ويمكن القول إن المرحلة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2004 ؛ أي في ظل إدارة رئيس التحرير جورج حواتمة وهو (ليبرالي يتهم بأنه قريب من الدوائر والتوجهات الأميركية) كانت تتجه «الرأي» نحو إظهار السياسة الأميركية وأهدافها بالشرق الأوسط- بشكل واضح - عبر مقالات مترجمة من الصحافة الأميركية مباشرة ، وإن كان هناك حيز بسيط لبعض الآراء الأردنية والعربية المعارضة لهذه السياسة . ومع خروج السيد حواتمة في ظروف غير واضحة المعالم إلى الآن ، بدأ رئيس التحرير الجديد السيد عبد الوهاب الزغيلات وهو (قريب من الدوائر الرسمية) بدعوة المبعدين من الكتاب الأردنيين والعرب مرة أخرى للكتابة في هذه الصحيفة ، وأجرى تبديلاً كاملاً على كل الزوايا الصحفية التي أوجدها سلفه!

ثانيا : العامل المالي ، إذ تعتبر المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» من أنجح المؤسسات الصحفية الأردنية مالياً ، فهذه الصحيفة التي ابتدأت برأسمال محدود عام 1971 ، بلغ عام 1986 مليون دينار أردني (كل دينار يساوي آنذاك 3 دولارات) وصل حالياً إلى ما يقارب 15 مليون دينار (التقرير السنوي لمجلس الإدارة ، 2003 : 32) . ولكن ما سبب ذلك ؟

تعد إيرادات الإعلانات من أهم مصادر الدخل لصحيفة «الرأي» ، فمع توزيع يصل إلى 70–90 ألف نسخة يومياً ، استطاعت هذه الصحيفة أن تكسب ود كثير من أصحاب الإعلانات للنشر فيها ، نظراً لمعرفتهم بإمكانية هذه الصحيفة في الوصول إلى عدد واسع من المواطنين . كما يجعل تشابه المضامين الإخبارية في الصحف اليومية الأخرى بسبب اعتمادها على مصادر واحدة هي وكالة الأنباء الأردنية (بترا) أو حتى الأجنبية ، القارئ يقبل على صحيفة تعنى بتقديم مواد تحليلية أقوى من غيرها سواء في مجال الكتاب من داخل الصحيفة أو من خارجها مثل : المحللين أو المعلقين (وهو ما ذكرناه سابقاً) ، فإذا ما توافر هذا العامل وعززه إعلان وفير ، فسيزداد حتماً الإقبال على صحيفة دون أخرى ، ويزداد توزيعها .

وتظهر الميزانية السنوية لعام 2003 للصحيفة أهمية دور الإعلان في وضعها المالي المستقر والمريح . فحسب تقريرها السنوي الرسمي المعلن ، فإن مجموعة الإيرادات الإجمالية بلغت 15,499.855 مليون دينار ، موزعة كما يلي : إيرادات الإعلانات والجوردان تايمز ومجلة حاتم 69,1٪ ، في حين بلغت المبيعات «للرأي» والجوردان تايمز ومجلة حاتم 15,8٪ ، وبلغت الإيرادات من المطبعة التجارية 6,9٪ ، أما المصاريف ، فقد اتجهت ، في معظمها نحو الرواتب ، والأجور ، والمكافآت بنسبة 43٪ ، في حين أن مصروفات الورق ومستلزمات الطباعة 33٪ ، وأقل نسبة مصاريف كانت تذهب إلى مركز الدراسات والمعلومات بنسبة 1,1٪ (التقرير السنوي لمجلس الإدارة ، 2003 : 18) .

وباختصار ، يبدو أن التحول الديموقراطي الذي شهده الأردن زاد

في مساحة الحرية في صحيفة «الرأي» ، لكن الحرية المطلوبة في نقد أعمال الحكومة والإشارة إلى التجاوزات والتلاعبات أهداف لم تحققها «الرأي» بعد . فكيف يتحقق ذلك والحكومة تقوم بتعيين إداراتها؟! ومن النادر أن تقوم صحيفة «الرأي» بفضح عمل أو قرار حكومي ، وهذا ما يفسر عزوف صحيفة «الرأي» عن الخوض ، مثلا ، في التقارير التي نشرتها وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) عن مؤسسة الضمان الاجتماعي : (بسام بدارين ، 2003 : 8) .

ومن المفارقات ، أيضاً ، أنه بالرغم من تسارع وتيرة خصخصة مؤسسات الدولة في ظل التحول الديموقراطي مثل : الاتصالات ؛ والفوسفات ؛ والبوتاس ، إلا أن المؤسسة الصحفية الأرنية «الرأي» ما تزال تسير في الاتجاه المعاكس . فبحجة أن أموال الضمان هي أموال للشعب وليست للحكومة أو الدولة ، فهي ، إذاً ، ليست في حاجة للخصخصة ، الأمر الذي يعني استمرار هيمنة الحكومات على سياسة هذه الصحيفة وبث أفكارها ، والحد من أي نشاط معاد لها أو لقراراتها المتعلقة بالمواطن مثل : زيادة الضرائب ؛ ورفع أسعار السلع ؛ أو حتى فيما يتعلق بالسياسات الخارجية ، وبخاصة الفلسطينية والعراقية منها .

2- «الرأي» والتكنولوجيا

لا يمكن الحديث عن التقدم التقني الذي شهدته صحيفة «الرأي» دون ربط ذلك بالمطابع التجارية فيها ، فهما يرتبطان ببعضهما بعضاً بشكل كامل . فصحيفة «الرأي» تطبع في المطابع التجارية ، ولهذا فإننا عندما نتحدث عن الأولى سيقودنا للحديث عن الثانية ، وفهم الأولى سيؤدي لفهم الثانية والعكس صحيح .

وهنا لا بد من الإشارة ، بداية ، إلى أن المؤسسة الصحفية الأردنية تتشكل من خمس وحدات إنتاجية تعتمد في غالبيتها على الوسائل التكنولوجية الحديثة هي :

1 - صحيفة «الرأي» : وهي الوحدة الأولى التي تأسست عام 1971 .

2- مطابع الرأي التجارية : وابتدأت عملها عام 1971 على نظام الأوفست ، إذ كانت تقوم بطباعة المجلات الدورية الصادرة في ذلك الوقت ، إضافة إلى طباعة الكتب المدرسية على نظام «الورق الرول» .

3- الجوردان تايمز (Jordan Times) : تأسست عام 1975 باعتبارها أول صحيفة يومية باللغة الإنجليزية في الأردن ، وصدر العدد الأول منها في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1975 ، وهي تصدر يومياً باستثناء السبت ، وتطبع في مطابع الرأي التجارية ، وتصدر بمعدل 8-16 صفحة ، بالإضافة إلى ملحق كل يوم خميس . ويبلغ توزيعها نحو 12000 ألف نسخة ، يوزع منها في المملكة 9000 نسخة ، و3 آلاف نسخة إلى الخارج ، وهناك أيضا ألف اشتراك في هذه الصحيفة .

4- مجلة حاتم : تأسست في فترة رئاسة السيد عبد السلام الطراونة لمجلس الإدارة ، وهي مجلة متخصصة بالأطفال من الفئة العمرية بين 6-16 سنة ، وتتناول القصص القصيرة ؛ والرسوم ؛ والشعر ؛ والمسابقات . وقد صدر العدد الأول منها في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1998 ، وهي مجلة نصف شهرية ، وتباع بسعر رمزي .

5- مركز الدراسات والمعلومات : تأسس عام 1999 في فترة رئاسة

د . خالد الكركي مجلس الإدارة ، ويهدف إلى متابعة ما يجري بالعالم من متغيرات ، وما ينشر من بحوث ودراسات وتقارير لها صلة بالعالم العربي والأردن . بالإضافة إلى الرغبة في إجراء الدراسات والبحوث ، والانتقال من التحقيق الصحفي التقليدي إلى البحث العلمي ، وكلها أهداف تعتمد على قواعد بيانات ، وأرشفة إلكترونية . ويتشكل هذا المركز من 5 وحدات مستقلة منها وحدة المعلومات (التقرير السنوي لمجلس الإدارة ، 2003 : 11) .

وربما لوجود كل هذه الوحدات المتعددة ، كانت صحيفة «الرأي» الأردنية من أوائل الصحف الأردنية التي حرصت على استخدام التقنية الحديثة ، فهي أول صحيفة أردنية اعتمدت الطباعة التصويرية الحديثة (الأوفست) منذ نشأتها عام 1971 مستخدمة أحدث الآلات الطابعة في العالم . وحتى لا نضيع في تفاصيل فنية دقيقة فيما يتعلق بالتقنية المستخدمة في صحيفة «الرأي» ، سنعطي نبذه مختصرة عن أهم التواريخ التي شهدت إدخال التقنية الحديثة «للرأي» .

فعام 1971 كانت صحيفة الرأي تطبع عن طريق آلة طباعة بمعدل 16 صفحة ، باللونين الأبيض والأسود ، أما عام 1984 ؛ فأصبحت تطبع على آلة حديثة لها القدرة على طباعة 32 صفحة عدا 4 صفحات ملونة . وعام 1993 ، تم شراء آلات طباعة حديثة قادرة على طباعة 64 صفحة إضافة إلى 8 صفحات ملونة . وحالياً ، تطبع صحيفة الرأي على آلة طباعة حديثة من نوع MAN PLAMGE UNISET بمعدل 64 صفحة بالألوان بسرعة تعادل 60 ألف نسخة بالساعة . وهي مجهزة بنظام إلكتروني لتعبئة

الحبر ، وبقواعد تبديل اللفائف الورقية أوتوماتيكياً دون أن تتوقف ، مما يوفر سرعة الإنجاز ونقاء الطباعة ، وتدار هذه الآلة عن طريق الحاسب (عبد الله حجازي ، 1995 : 17) .

ومما يدلل على مواكبة صحيفة الرأي للتقدم التقني الذي يسود العالم ، استخدامها للحاسوب في كل مراحل أعمالها الإدارية والصحفية ، فأنشئت الصحيفة الإلكترونية في شهر نيسان/ إبريل عام 1996 ، وربطت الصحيفة الإلكترونية للجوردان تايمز في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 1996 . ومما يدل على نجاح تجربة الصحيفة الإلكترونية في صحيفة «الرأي» أنها فازت بالمرتبة الأولى بين الصحف العربية اليومية الصادرة في جميع أنحاء العالم العربي لعام 1999[7] .

ولكن السؤال الذي لا بد من طرحه هنا هو : هل تكفي محاولات وسائل الإعلام التقليدي التي منها صحيفة «الرأي» في تطوير أجهزتها ومعدتها التقنية لكي نطلق عليها أنها صحافة متطورة وحديثة وفاعلة؟

يبدو من الصعب الإجابة عن هذا السؤال بسهولة ، وإن كنا نعترف بأن امتلاك التقنية في العالم العربي ، ومنها الأردن ، لا يغني عن حقيقة المعلومة الصحيحة شيئاً[8] ، وعلى الرغم من حاجتنا للوقت للحكم على مدى التناغم بين التكنولوجيا

---

7 . عنوان الموقعين هو :

WWW.ALRAI.COM WWW.JORDANTIMES.COM

8 . حول وضعية تقانة الاتصال والإعلام في العالم العربي : انظر الجمال ، راسم ، «الاتصال والإعلام في العالم العربي» ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ، ص 258 .

والمعلومة ، فإننا نستطيع القول إن التطور التقني لوسائل الاتصالات لم يأتِ - كما يعتقده البعض - بشكل مفاجئ وسريع . والسبب في ذلك أن «عملية التطوير» التي كانت تحدث في صحيفة «الرأي» هي «عملية دائمة ومستمرة» منذ إنشائها عام 1971 ، بغض النظر عن الواقع السياسي من ناحية ، أو انتقال إدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص والعكس بالعكس من ناحية أخرى . فالكل كان حريصاً على تطويرها من الناحية التقنية دون الانتظار لمرحلة التحول الديموقراطي عام 1989 أو ثورة المعلومات للقيام بثورة تحديثية داخل الصحيفة .

ومع ذلك : هل الصحافة تعيش على التكنولوجيا فقط؟ أم أن الصحافة تعيش على الحرية وعلى المعلومات التي توصل للحقيقة ، إن وجدت ، بعيدا عن السلطة وهيمنتها؟

وربما لهذا السبب جاءت الإجابة عن هذا السؤال من خلال الفكرة التي طرحها د .عصام الموسى ، أستاذ الإعلام في جامعة اليرموك ، حول علاقة التكنولوجيا والصحافة التي تقول إن «استجابة الحكومات ومنها الأردنية للنداء الذي أملاه واقع التكنولوجيا وثورة المعلومات بإرخائها من قبضتها المتشددة على حرية التعبير» ، ليتساءل : «ولكن هل كان هذا إجراء مؤقتاً يتيح للحكومات التقاط أنفاسها ريثما تستوعب صدمة التكنولوجيا ، فتعمل على إعادة تنظيم قوانينها بصورة تسمح لها بممارسة الأساليب القديمة في السيطرة بطرق أكثر ذكاء؟» ليصل في النهاية إلى نتيجة مفادها «قد يفسر مثل هذا الأمر سر صدور القوانين الأربعة للمطبوعات في الأردن في غضون 6 سنوات من عام 1993 إلى عام 1999» (عصام الموسى ، 2002 : 14) . والحقيقة أنه قد تبع

هذه القوانين قانونان آخران هما : قانون المطبوعات والنشر لعام 2000 ، وقانون عام 2001 أيضا ، وهناك بالأفق مسودة قانون جديد لعام 2004 .

الخاتمة:

لقد حاولنا في الصفحات السابقة دراسة ، وتحليل مسيرة المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» وتطورها منذ نشأتها عام 1971 وحتى عام 2004 ، وهي مسيرة يمكن النظر إليها على أنها «نموذج» لتطور المؤسسات الصحفية في العالم الثالث عموماً والعالم العربي خصوصاً ، من خلال تتبع مراحلها الأكثر أهمية ، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلطة السياسية والديموقراطية ، وثورة التكنولوجيا والمعلومات ؛ أي عصر العولمة . والحقيقة ، أن المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» تمتلك معظم سمات المؤسسات الإعلامية الموجودة في العالم المتقدم (أوروبا وأميركا) ومقوماتها من ناحية ، الميزانية المتصاعدة نتيجة الإعلان والبيع التي وصلت عام 2003 إلى 16 مليون دينار ، ومن ناحية وجود المهنية النسبية (مقارنة بدول المنطقة) لدى هذه المؤسسة التي بلغ عدد موظفيها عام 2003 (501) موظف منهم (156) صحفياً (التقرير السنوي لمجلس الإدارة ، 2003 : 16) . إضافة إلى اعتمادها في قصصها الإخبارية على وسائل الاتصال الحديثة مثل : الإنترنت ، والساتلايت ، والهاتف النقال . . وغيرها .

ويمكننا القول ، اعتماداً على معايير قياس تطور المؤسسة وفاعليتها التي وضعها السيد صموئيل هنتنغتون مثل : الاستقرار ؛ التأقلم ؛ التعقيد ؛ الاستقلالية ؛ والتماسك ، بأن هناك عدة

ملاحظات على تطور هذه المؤسسة هي :

1- الاستقرار : إن تطور الصحافة الأردنية التي منها المؤسسة الصحفية «الرأي» مرتبط أكثر ما يكون بالحالة والتطور السياسي «الديموقراطي أو غير الديموقراطي» للبلد أكثر من أي بعد آخر ، فهذه المؤسسة إنتاج حكومي ، تنقلت بين القطاعين العام والخاص برغبة الحكومة . فمثلا منذ إنشائها عام 1971 وإلى الآن ، عرفت 8 رؤساء تحرير مسؤولين ، و8 مديرين عامين . ومنذ تحولها لشركة عامة عام 1986 ، عرفت 7 رؤساء مجالس للإدارة آخرهم الدكتور خالد الوزني كانوا يعينون- حتى في ظل مرحلة التحول الديموقراطية - من الحكومة أبو على الأقل برضاها ، وغالباً ما يتم الانتقال بطريقة مفاجئة في هذه الوظائف دون وجود معايير لذلك ، ويمكن تفسير ذلك بهيمنة الحكومة المالية على أسهم المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» عبر مسيرتها المختلفة التي وصلت الآن إلى 55٪ والعائدة إلى صندوق الضمان الاجتماعي ، مما يجعلها قادرة على فرض الشخص الذي تريد ، ورفض وإزاحة من لا تريد .

وهكذا ، تبدو المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» صحيفة حكومات تبقى حتى في سلوكها الحر تدور في فلك الحكومة ، وبالتالي ، فهي لم تصل لمستوى «صحافة دولة» ، وهذا يعني هيمنة الحكومات المتعاقبة- التي وصل عددها منذ عام 1971 إلى الآن 25 حكومة - (الوثائق الأردنية ، 2003 : 102- 185) ، والتي تسرع حالما تصل إلى سدة الحكم إلى تغيير رؤساء تحريرها ورؤساء مجالسها لدعم مواقفها (الوثائق الأردنية ، 2003 : 102- 185) . فمع وصول حكومة علي أبو

الراغب ، على سبيل المثال ، تم تعيين السيد جورج حواتمة رئيساً للتحرير ، ومع وصول السيد فيصل الفايز تم تعيين السيد عبد الوهاب زغيلات . . وهكذا دواليك . وقد أشارت الصحفية العاملة في «الرأي» ميس أندوني[9] إلى هذا الأمر في ندوة أقامها مركز المعلومات والدراسات فيها بعد ساعات فقط من النقد اللاذع الذي وجهه الملك عبد الله الثاني للإعلام الرسمي متهماً إياه (بأنه خائف ومتأثر وليس مؤثراً) : قائلة «بمجرد رحيل السيد رئيس الوزراء علي أبو الراغب انشغل الجميع بمصير رئيس التحرير الزميل جورج حواتمة . والكلام يدور حول ما إذا كان جورج سيبقى أم سيرحل مع صديقه أبو الراغب» . إلى أن تقول الصحفية أندوني : «الكل يعرف بأن رئيس التحرير في الرأي مع الاحترام لا يمون على شيء ولا على حاله» (بسام بدارين ، 2003 : 8) .

2- التأقلم : استطاعت المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» التأقلم مع كل الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة والصعبة . فقد تأقلمت المؤسسة مع التغيرات الداخلية والخارجية عبر تغيير الأشخاص والوظائف . فنجد ، على سبيل المثال ، تعيين السيد جورج حواتمة المقرب من الدوائر الأميركية (كما يتهم) في مرحلة ما بعد الحرب على العراق (الثالثة) مما سهل عملية شرح أطر السياسة الأميركية في الشرق الأوسط . وعندما دعا الخطاب الملكي إلى إعادة تنشيط العلاقات- العربية ، تم تغييره

9 . تم فصلها من قبل رئيس التحرير جورج حواتمة عقابا لها على هذه الصراحة . علما بأن تصورها قد تحقق ؛ لأن السيد حواتمة فقد موقعه مباشرة بعد وصول حكومة السيد فيصل الفايز!!

ووضع رئيس تحرير جديد ذي توجه محلي و مقرب من الحكومة هو السيد عبد الوهاب زغيلات . علما بأن د . خالد الكركي ، رئيس التحرير الذي سبق الاثنين ، كان محسوباً على التيار القومي العربي (البعث العراقي) على الرغم من وصوله إلى رئاسة الديوان الملكي في مرحلة حرب الخليج الثانية . . . وهكذا دواليك . وقد تأقلمت المؤسسة الصحفية «الرأي» مع التطورات الاتصالية والمعلوماتية المتقدمة ، فوسعت مجال عملها بإنشاء «الصحافة الإلكترونية» عام 1996 التي وصل عدد قرائها أثناء أحداث سبتمبر/ أيلول عام 2001 إلى 20 مليون في شهر ثم استقر إلى 13 مليون قارئ ، مما أهلها للفوز بجائزة الصحافة العربية الإلكترونية (التقرير السنوي لمجلس الإدارة ، 2003 : 12) . وهنا لا بد من تأكيد استحالة فصل عرى الترابط القائم بين المعلومات الإلكترونية وأجهزة الإعلام والاتصالات السلكية (Breton, Philippe & Proulx, 1990: 327) ، وأن العلاقة بين الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام الإلكتروني ، الحديث منها والقديم ، علاقة تكاملية وليست علاقة تنافسية (Albert, 1995 : 22) .

3- التعقيد الوظيفي : تتشكل المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» الآن من 5 وحدات متمايزة وكل واحدة تؤدي دوراً مهماً في دعم الصحيفة . وهناك تقسيم عمل معقد ، في المؤسسة ، ولاسيما ، في صحيفة «الرأي» التي تعد العمود الفقري لهذه المؤسسة مثل : دائرة العلاقات العامة ؛ والإدارة ؛ والدائرة التجارية ، . . . وغيرها .

4- الاستقلالية المالية : من الواضح أن تغير الوضع القانوني والمهني

لهذه المؤسسة جعلها غير مستقرة وإن كانت ميزانيتها تتصاعد بحيث وصلت عام 2003 إلى 16 مليون دينار تقريباً . ويعزى تصاعد الميزانية ، والأرباح في هذه المؤسسة لعدة عوامل هي : دعم الحكومة لها ؛ الإعلان ؛ والبيع . وحالياً ، يُعد سهم صحيفة «الرأي» المتداول في بورصة عمان المالية من أعلى الأسهم الإعلامية ، فقد وصل سعره إلى 18 ديناراً ، في حين لا يتجاوز سعر سهم صحيفة الدستور المنافسة 5 دنانير . وكل ذلك جعلها تتبوأ مركزاً متقدماً بين الصحف الأردنية ، وحتى العربية .

5- التماسك : من الصعب ، في مجتمع أردني عربي تقليدي تهيمن عليه السلطة السياسية ، معرفة مدى التماسك في المؤسسة بين أفرادها ، فلا توجد هناك دراسة لقياس رأي العاملين فيها الذين يبلغ عددهم حالياً 501 موظف . ومع ذلك ، يمكننا القول إنه من المؤكد أن هناك أجنحة متصارعة بالخفاء تظهر عندما يتم تغير وظيفي في رأس الهرم لهذه المؤسسة ، فمثلا كان السيد محمد خروب ، الكاتب السياسي للصحيفة ، مجمداً في عمله في أثناء رئاسة تحرير السيد حواتمة ، غير أنه عاد بقوة وأصبح اسمه يظهر يومياً بعد قدوم السيد زغيلات . وهكذا كان الحال ، مع السيد سمير الحياري الذي كان مجرد صحفي عادي في ظل السيد سليمان القضاة ، إلا أنه أصبح مع مجيء السيد حواتمة مساعداً لرئيس التحرير . . . وهكذا دواليك . والصعوبة تكمن ، هنا ، في أنه لا يعرف ولا يفسر لماذا نبعد هذا الشخص ونجمده في مرحلة ما ، ثم ، مع قدوم رئاسة تحرير جديدة يتغير الوضع؟!

والحقيقة ، أن هناك علاقات قوة وهيمنة من بعض الصحفيين على بعضهم الآخر ، ولاسيما إذا كانوا مدعومين «أو يزعمون» بأنهم مدعومون من قبل «الأجهزة الأمنية» . وقد أشارت الصحفية ميس أندوني في ندوة أقامها مركز المعلومات والدراسات في صحيفة «الرأي» إلى هذه الصورة قائلة : «أعتقد بأن العديد من المحررين والصحافيين المحليين ، سواء بسبب الخوف أو لقمة العيش ، يكتبون تقارير للأجهزة الأمنية ، وغالباً ما تكون عن زملائهم ، مؤكدة بأن دور المؤسسات الأمنية يتمثل في الحفاظ على الأمن الوطني وليس الاتصال بصحفي للتأكد من ولائه لشخص وليس لوطن أو لجهاز» . إلى أن تقول هذه الصحفية : «إن اتصالاً هاتفياً لمسؤول صغير قد ينطوي على مصالح شخصية يمكن أن يسيطر على ما ينشر في الرأي ، مشيرة إلى أن هذه التدخلات لا يقوم بها الكبار أو المسؤولون المهمون في الأجهزة» (بسام بدارين ، 2003 : 8) .

والحقيقة ، أن كلام الصحفية أندوني ليس بجديد ، بل هو تأكيد لفكرة سائدة في محيط العمل الصحفي الأردني بالعموم و«الرأي» بالخصوص ؛ فها هو كاتب عمود «الرأي» اليومي المعروف فهد الفانك يعبر في كتابه عن «الصحافة والحرية المسؤولة» الصادر عن المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» عن الشعور نفسه قائلاً «الرأي صاحبة الفضل علي وليس لي فضل عليها ، ولم تتخل عني عندما كان الجبابرة يغضبون علي ويمنعونني من النشر بمكالمة هاتفية!!» (فهد الفانك ، 1997 : 10) .

وباختصار شديد ، كي نفهم الصحافة الأردنية خصوصاً والعربية عموماً وحتى صحافة العالم الثالث ، لا بد من فهم السياسة عبر فهم شرعيات السلطات الحاكمة حتى في ظل العولمة

الجديدة . وهذا يعني العودة إلى المقولات التقليدية للمفكر الألماني ماكس ويبر حول «الشرعية التقليدية ، والكاريزمية ، والشرعية العقلانية» (Shwartzenberg,1988: 248) ، وبذلك نستطيع أن نموقع صحافتنا وسياساتنا بغض النظر عن التطورات التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات التي تستطيع أن تشتريها الأنظمة السياسية وأن تستهلكها في الوقت الذي تريد!!

المصادر

إبراهيم حمادة بسيوني (1993) . **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

أحمد القضاة (1998) . دائرة المطبوعات والنشر : سبعون عاما من العطاء 1927-1997 . عمان : منشورات دائرة المطبوعات والنشر .

أسامة الشريف (1998) . **ثورة التكنولوجيا في الأردن** ، في كتاب «الإعلام وحرية الصحافة في الأردن» ، تحرير : هاني حوراني وآخرون . عمان ، دار سندباد .

الوثائق الأردنية(2003) . **«الوزارات الأردنية : 1921- 2003»** . عمان : منشورات دائرة المطبوعات والنشر .

باسم سكجها (1998) . **«تطور الصحافة والعمل الصحفي في الأردن»** في كتاب «الإعلام وحرية الصحافة في الأردن» ، تحرير : هاني حوراني وآخرون . عمان : دار سندباد .

بسام البدارين(2003) . صحيفة القدس العربي . لندن : ٥٢ تشرين الأول/ اكتوبر .

تقرير مجلس الإدارة السنوي «للرأي» (2003) . مطابع الرأي .

جمال الشلبي (2000) . **التحول الديموقراطي وحرية الصحافة في الأردن** . أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

جمال الشلبي (2001) . **العلاقات العربية الأمريكية في ظل العولمة** ، في كتاب «العلاقات العربية الأمريكية : نحو

مستقبل مشرق» ، تحرير (سامي خصاونة) .عمان : الجامعة الأردنية بالتعاون مع جامعة يونغ- الولايات المتحدة الأميركية .

راسم الجمال (1991) . **الاتصال والإعلام في العالم العربي** . بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

سلامة نعمات (1995) . **ازدواجية التعامل مع الإعلام المحلي والأجنبي في التجربة الأردنية في الحقبة الديموقراطية** ، في كتاب «جورج حواتمة» (محرر) ، «دور الإعلام في الديموقراطية : حالة الأردن» . عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية .

شفيق عبيدات (2003) . **مسيرة الصحافة الأردنية : 1921-2000** . عمان : نقابة الصحفيين الأردنيين .

عصام الموسى (1997) . **المدخل في الاتصال الجماهيري** . اربد : مكتبة كتانه .

عصام الموسى (1998) . **تطور الصحافة الأردنية : 1920-1970** . عمان : منشورات لجنة تاريخ الأردن .

عصام الموسى (2002) . **إعلام الرقابة الذاتية : الإعلام الأردني ومستحقات المرحلة الانتقالية في الديموقراطية** . القاهرة : الدراسات الإعلامية ، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة . عدد 108 ، أيلول- سبتمبر .

عبد الله حجازي وأخرون (1995) . **المؤسسة الصحفية الأردنية : رسالة الأردنية العربية (1971-1995)** . عمان : مطابع الرأي .

فهد الفانك (1977) . الصحافة والحرية المسؤولة . عمان : المؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» .

مي عبد الله سنو (2001) . الاتصال في عصر العولمة الدور والتحديات الجديدة . بيروت : دار النهضة العربية .

وليم روو (1989) . الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي . ترجمة موسى الكيلاني .عمان : مركز الكتاب الأردني .

Alber, Pierre.(1991). La Presse. Paris : Presses Universaitaires de France.

Al-Shalabi, Jamal. (2001). Mohamad .H. Hiekal Entre la politique socaliste de Nasser et la politique de' Infitah de Sadat:1952-1981.Paris: L' Harmattan.

Al-Shalabi, jamal & Hayajneh, Adnan. (2006). The Effects of Globalization on the Information Technology and Educational Sector in Jordan. In Zia Rukhsana(Ed), Globalization, Modernization and Education in Moslem Countries. New York : Nova Publisher.

Balle, Francis.(1984).Médias et société. Paris :Monchrestien.

Breton, Philippe & Proulx, Serge.(1990). L' Explosion de la communication : la naissance d' une nouvelle idéologie. Paris : La découverte.

Jagger, Keith& Ted, Gurr.(1995). Tracking Democracy's", Third Wave with the polity III Date. Journal of Peace Research, 32, (4).

Huntington, Samuel.(1966). Political order in changing societies. New Haven: Yale : University Press.

Said, Essoulami. (1994). Jordan : Democratization without democracy. London: Press Freedom, Article 19, March 22.

Shwartzenberg, Roger- Gérard.(1988).Sociologie politique. Paris: Monchrestien.

Solingen, Etel.(1996). Quandaries of Peace. Journal of Democracy, 7,(3): 140-142

لقاءات وصحف

- لقاء مع السيد نادر حوراني ، المدير العام للمؤسسة الصحفية الأردنية «الرأي» ، 1 كانون الثاني / يناير ، 2004 ، عمان .
- لقاء مع السيد سليمان القضاة ، رئيس تحرير «الرأي» الأسبق ، 20 شباط/ فبراير 2004 ، عمان .
- صحيفة القدس العربي ، لندن ، 27 نيسان/ إبريل 2003 .
- صحيفة القدس العربي ، لندن ، 27 نيسان/ إبريل 2000 .
- صحيفة الدستور الأردنية ، 13 أيار/ مايو 1986 .

تجربة الإعلام المرئي والمسموع في الأردن
بين الخطاب السياسي والتشريع القانوني*

* . بحث قُدم إلى مؤتمر «الفضائيات العربية والهوية الثقافية : نحو إعلام هادف في القرن الحادي والعشرين» ، في 11-12 كانون الأول /ديسمبر 2007 ، كلية الاتصال ، جامعة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة (تحت الطبع) .

مقدمة

يشكل ، الدستور الأردني لعام 1952 والميثاق الوطني عام 1991 والرؤية الملكية للإعلام المتمثلة بصاحب القرار الأول العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني منذ عام 1999 وإلى الآن ، مرجعية تؤسس لانطلاقة إعلامية أردنية تتناغم وتتأقلم مع التطورات السياسية وما صاحبها من ثورة معلوماتية ، ليس بالإعلام فحسب ، بل في وسائله المختلفة . وبناءً على هذه العلاقة الجدلية بين السياسة والإعلام ، يمكن أن تعد تجربة الإعلام المرئي والمسموع في الأردن تجربة عربية حَرِيَّة بالدراسة والتحليل كونها من الدول التي تحولت للديموقراطية مبكراً ، فكان لا بد من تتم تحولات على الصعيد الإعلامي لتأكيد هذا التحول[1] .

ويبدو ، أن للعولمة أثراً في التحول نحو الانفتاح الديموقراطي والإعلامي الذي شهده الأردن من ناحية ، علاوة على كونها تشكل «اقتصاداً معرفياً» يمكنه من إعطاء «صورة إيجابية عن الأردن ونظامه» بتأقلمه مع النظام الدولي الجديد من ناحية أخرى[2] .

---

1 . الشلبي ، جمال ، **«التحول الديموقراطي وحرية الصحافة في الأردن»** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية ، أبو ظبي ، 2000 .

2. *Al-Shalabi, jamal & Hayajneh, Adnan"The Effects of Globalization on the Information Technology and Educational Sector in Jordan",* ==

ولفهم التجربة الإعلامية الأردنية عن قرب، سندرس ونحلل أولاً الخطاب السياسي المتعلق بالإعلام بالعموم والإعلام المرئي والمسموع بالخصوص (إن كان له حيز أم لا في هذا الخطاب)[3]، ثم سنعمل، ثانياً، على معرفة انعكاس هذا الخطاب على مؤساساته الإعلامية التي يجب أن تترجم هذه الرغبة السياسية واقعاً من خلال تطوير التشريعات والقوانين الإعلامية التي يُفترض أن تنعكس إيجابياً على أسس العمل الصحفي، وبيئته، وقيمه.

أولاً - الرؤية السياسية للإعلام

بداية، يجب التذكير بأن الأردن عرف عام 1989 مرحلة «التحول الديموقراطي» التي دشنت فيها تحولات ظاهرة للعيان على الصعد السياسية والاقتصادية والإعلامية أيضاً، وذلك تمشياً مع التحولات العالمية التي صاحبها انتهاء «الحرب الباردة» بين القطبين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية، وانهيار جدار برلين

= *in Chapter no 13 in. "Globalization , Modernisation, and Education in Muslim Countries"(Editor Rukhsana Zia) : Nova Publisher, New York, USA, 2006. P.205.*

3 . لا بد من الإشارة، هنا، إلى أن التطرق إلى موضوع الإعلام المرئي والمسموع وحريته ليس بالموضوع القديم بالمقارنة مع الصحافة وحريتها التي تغوص في أعماق التاريخ. فتشريعات حرية الإعلام المرئي والمسموع في فرنسا على سبيل المثال تعود فقط إلى عام 1981. وهذا يعود بالتأكيد إلى التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالت والمعلومات المعاصرة، انظر: علوان، محمد، **«حرية الإعلام: البعد القانوني»، في كتاب «قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي»**، مراجعة وتقديم: تيسير أبو عرجة، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت/عمان، 2007، ص 309.

عام 1989 ، وهيمنة المفاهيم الليبرالية التقليدية مثل : الديموقراطية ، وحقوق الإنسان ، وحرية التعبير[4] .

وعلى الرغم من مضي ثمانية عشر عاماً على هذا التحول الذي من المفترض أن يكون قد هيأ البيئة المناسبة لتطوير الإعلام عموماً والمرئي والمسموع خصوصاً ، ولا سيما ، بعد ظهور محطات عربية مهمة وفاعلة «كمحطة الجزيرة» التي رأت النور عام 1996[5] «ومحطة العربية» 2006[6] . . . وغيرها ، إلا أن هناك حالة من عدم الرضا عن التطور الإعلامي برمته ، سواء من جانب أصحاب القرار أنفسهم من رؤساء وزراء سابقين الذين وصفوه تارة «بالإعلام المرعوب» أو «بالإعلام المشوش أو بالإعلام المرتبك» ، أم من جانب الصحفيين والمؤسسات الإعلامية العامة والخاصة الذين يرون فيه إعلاماً رسمياً (إعلام حكومة) تقليدياً ، وغير مستقر تشريعياً وعملياً .

وعلى الرغم من «إلغاء وزارة الإعلام» التي كانت ، كما قيل ، «حجر عثرة» أمام انطلاقة الإعلام الأردني نحو الإقليمية والعالمية عام 2003 ، إلا أنها عادت بصيغة جديدة عبر توزيعها على ست هيئات منها «هيئة الإعلام المرئي والمسموع» التي أنشئت تحت قانون رقم (71) لعام 2002 ، وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي ، وباشرت عملها عام 2003 ، وكل هذه الهيئات مرتبطة برئيس الوزراء مباشرة عبر الناطق الإعلامي للحكومة!

فإذا كان وضع الإعلام في الأردن بهذا الشكل ؛ فكيف يمكن

---

4 . الشلبي ، جمال ، مرجع سابق ، ص 9 .

5. Miles, Hugh, "*Al-Jazira: La chaîne qui défi l'occident*", Buchet & Chastel, Paris, 2005, P. 38.

6. Ibid, P. 231.

تصور إعلام يقوم على الصورة والصوت والصدى . . . وعلى الهوى؟! وكيف يمكن تفسير هذه الرؤية المحبطة للإعلام في حين أن صاحب القرار الأول الملك عبد الله الثاني ما فتئ في خطاباته السياسية الكثيرة يركز على الإعلام والدعوة إلى تطويره وإعطائه الحرية الكاملة ؟

من أجل شرح كل ذلك ، سنقوم بعرض خطابات العاهل الأردني المتعلقة بقرارت التكليف ، ومن ثم بخطابات رد رؤساء الحكومات . وبعد ذلك ، سنتطرق إلى خطابات الملك أمام ممثلي الأمة في البرلمان سواء تلك المتعلقة بالجلسات العادية أو غير العادية .

إن خطابات الملك عبد الله الثاني منذ عام 1999 وإلى الآن ، تمثل مؤشراً هاماً على تطور الإعلام بشكل عام والإعلام المرئي والمسموع بشكل خاص . فالملك كان قد عبر عن هذه الرغبة بالقول إن «حرية الإعلام سقفها السماء»[7] ، مما حدا بالكثير من الجسم الصحفي ، وعلى رأسهم نقيب الصحفيين الأردنين السيد طارق المومني ، بالإشارة إلى دور الملك في تطوير الإعلام الأردني بالقول أنه يمثل «الضمانة»[8] للحرية المنشودة للعمل الإعلامي .

ولا بد من القول هنا إن الأردن شهد في عهد الملك عبد الله الثاني منذ تبوئه سدة الحكم عام 1999 وحتى الآن ، ثماني

---

7 . سلامة ، محمد ، «لا لفرض القيود على الصحافة الإلكترونية» ، صحيفة الدستور الأردنية ، عمان ، 29 أيلول/ سبتمبر 2007 ، ص4 .

8 . عبد الهادي ، نيفين ، «تقرير : الصحفيون يدعون إلى الالتزام بالقوانين وآداب المهنة ومواثيق الشرف الإعلامية» ، صحيفة الدستور ، عمان ، 29 أيلول/ سبتمبر 2007 ، ص4 .

حكومات مختلفة وستة رؤساء وزارات (إذا ما اعتبرنا الأولى وهي حكومة د . فايز الطراونة التي استمرت منذ عهد الملك الراحل الملك الحسين حتى تم انتقال السلطة للملك عبد الله الثاني) ، تلتها الحكومة الأولى للسيد عبد الرؤوف الروابدة في 4 آذار/مارس 1999 .

ومنذ بداية عهد الملك الجديد ، حملت الخطابات المختلفة للملك عناوين تدعو للإصلاح ، والتغيير ، والتنمية ، في المجالات كافة . وقد عُبر عن هذه التوجهات من خلال كتب التكليف الملكية المختلفة لرؤساء الوزارات المتعاقبين ، والتي لخصت فيها الرؤية الملكية للإصلاح في المجالات كافة ومنها الإعلام سواء التشريعية منه أو الممارسة .

فالإعلام في الرؤية الملكية يعبر عنه بمفهوم «إعلام دولة» أو «إعلام وطن» ، وليس كما هو معتاد أو متردد على الساحة الإعلامية بأنه «إعلام حكومات»[9] .

لقد كلف الملك عبد الله الثاني السيد عبد الرؤوف الراوبدة لتشكيل أول حكومة في عهده بتاريخ 4 آذار/ مارس من عام

9 . لقد أثبتنا في أحد بحوثنا التي تحمل العنوان التالي **«أثر العولمة على تطور الإعلام في الأردن : حالة صحيفة «الرأي»** بأن الصحافة الأردنية (صحافة حكومات) ، على الأقل في المرحلة السابقة ، وذلك عبر ملاحظة تغيير رئيس تحرير هذه الصحيفة مع تغيير الحكومات ، إضافة إلى تغيير سياستها ، وحتى رئيس مجلس إدارتها . انظر :

Al-Shalabi, jamal & Mahfza, Mohammad, "*Globalization and Institutional Development of Jordan's press : Al Rai (daily newspaper) as a Model*", European University Institute, Robert Schoman For Advanced Studies Florence, Italy, 2005, EUI-RSCAS. N 2005/ 29 (PP. 1-22).

1999 . وقد تطرق الملك إلى الإعلام بالفقرة العاشرة من الخطاب حيث قال :

«عاشراً : إن إعلامنا الوطني بحاجة إلى الرعاية والاهتمام حتى يغدو معبراً بصدق عن واقع هذا الوطن وجهوده ، وإنجازاته ، ومسيرته الديمقراطية ، ومناخ الحرية المسؤولة التي يعيش . إن الوطن بحاجة إلى مؤسسة إعلامية كفوءة تسهم في التوعية والتوجيه الوطني وتحمل رسالة الأردن الحديث إلى العالم بأسره ، نقية صافية ، من خلال صحافة حرة مسؤولة تتميز بالرصانة والاتزان والمصداقية ، وإذاعة مسموعة ومرئية تنفتح على شؤون الوطن ، كل الوطن ، وتعبر عنها بواقعية ، وتستقطب ذوي الرأي الصادق الأمين الموضوعي بغض النظر عن آرائهم وأفكارهم ، وأن يتم ذلك كله في إطار من حرية التعبير»[10] .

ما يلاحظ على هذا التكليف الأول بأن العاهل الأردني منذ وصوله للحكم كان يدرك عدة حقائق ذكرها ، ويمكن تلخيصها بما يلي :

1 . الحاجة إلى «إعلام وطن» وليس «إعلام حكومات» يعبر فيه الجميع «بغض النظر عن آرائهم وأفكارهم» ، وهذا يدل على رغبته في استقطاب المثقفين وأصحاب القلم من مفكرين وصحفيين وغيرهم للمشاركة السياسية .

2 . اعتبار الإعلام دليلاً على الديموقراطية المنشودة في ظل «حرية التعبير المسؤولة» .

3 . التفكير ، منذ الوصول للحكم ، بإعادة هيكلة الإعلام الإردني

---

10. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

بالحديث عن حاجة الوطن «إلى مؤسسة إعلامية كفوءة تسهم في التوعية والتوجيه» ، وهذا ما سيتنفذ فيما بعد عبر إلغاء وزارة الإعلام عام 2003 .

4 . اقتناع صاحب القرار السياسي بأهمية الإعلام في نقل الصورة إلى العالم الخارجي ؛ بمعنى أن الأردن يجب أن يكون له «صوت وصورة» تصل أقصى مدى لتخدم السياسة والديبلوماسية الأردنية خارجياً .

5 . التطرق منذ الخطاب الأول ليس فقط للصحافة المكتوبة التقليدية ، بل وأيضا الإشارة بوضوح إلى «إذاعة مسموعة ومرئية تنفتح على شؤون الوطن» ، مما يعنى أن هذا الجانب من الإعلام كان حائزاً على اهتمام صاحب القرار بوضوح ومنذ التكليف الأول .

وقد خلا كتاب رئيس الحكومة المكلف السيد عبد الرؤوف الروابدة الذي بعثه إلى الملك في اليوم نفسه من أي إشارة مباشرة إلى الدور الذي ستقوم به حكومته فيما يتعلق بالإعلام ، وإن كان قد أشار إلى مفهوم « التوجيه الوطني» قائلاً :(. . .) «وسنولي عناية خاصة للبطالة والفقر وذوي الاحتياجات الخاصة ، واهتماماً خاصاً بشؤون المرأة والشباب والرياضة والتربية والثقافة والتوجيه الوطني والصحة والطاقة والمياه»[11] .

فهل مفهوم « التوجيه الوطني» يقصد به الإعلام؟ وهل كانت هذه الإشارة كافية للرد على طموحات صاحب القرار الأول وإرادته؟

11. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

وبعد مضي 15 شهراً على تشكيل الحكومة الأولى في ظل حكم الملك عبد الله الثاني ، كلف العاهل الأردني المهندس علي أبو الراغب لتشكيل حكومته الثانية بتاريخ 19 حزيران/ يونيو من عام 2000 . وعاد الملك للتأكيد على دور الإعلام في الفقرة السابعة منه حيث جاء فيه :

«سابعاً : وفي مجال الإعلام ، فإننا نرى أن رسالة الإعلام يجب أن تقوم على مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة والمصداقية التي تمكنها من المنافسة ، وعلى ذلك فلا بد من رفد أجهزتنا الإعلامية بالكفاءات البشرية اللازمة والأجهزة الحديثة المتطورة ، حتى تتمكن من التعبير الجريء عن روح الوطن ومسيرته الخيرة وإنجازاته الكبيرة ، ولا بد للإعلام الرسمي من أن ينأى بنفسه عن أن يكون إعلاماً لشخص أو حكومة ، بل يجب أن يكون إعلام دولة ووطن ، ثوابته معروفة وغاياته نبيلة وسامية . أما الصحافة فهي المرآة التي يرى الوطن صورته فيها ، ولا بد من إتاحة الحرية لها حتى تتطور وتزدهر في مناخ من حرية الفكر والرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر ، وتكوين الرأي العام الداعم والمؤازر لعملية التغيير والتحديث الذي نسعى إليه ، بمنأى عن الغوغائية والإشاعة والإثارة ومجانبة الحقيقة والموضوعية ، والإساءة بقصد أو بغير قصد لصورة الوطن وسمعته ، والتأثير سلبياً على أوضاعه الاقتصادية من خلال ما ينشر في هذه الصحافة من مواد تنقل للعالم من حولنا صورةً مشوهةً عما هو الوقع عندنا ، آملاً من الحكومة أن تستمر في خصخصة قطاع الصحافة تعزيزاً لاستقلاليتها وتأكيداً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص»[12] .

12. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

يلاحظ على كتاب التكليف هذا ما يلي :

1 . الإشارة إلى أهمية «المنافسة» في المجال الإعلامي ؛ فالعالم أصبح «قرية» ، ولا بد من لعب الدور كما ينبغي عبر تأسيس مؤسسات إعلامية تعتمد على كفاءات بشرية مدربة وعبر اقتناء التقنية الإعلامية الحديثة[13] .

2 . مطالبة «الإعلام الرسمي «بضرورة خلق «إعلام دولة ووطن» بدلاً من إعلام الأشخاص والحكومات .

3 . الاقتناع بأهمية دور الإعلام في تشكيل «رأي عام» ، من أجل السير قُدماً في عملية الديموقراطية من ناحية والتنمية الشاملة من ناحية أخرى .

4 . إدراك الدور الذي من الممكن أن يقوم به الإعلام في التأثير على الميدان الاقتصادي ، ولا سيما في ظل العولمة (وهذا ما سنرى تأثيره في التشريعات الإعلامية المتعلقة بالمرئي والمسموع في الجزء الثاني) .

5 . التأكيد على خصخصة «الصحافة» ، (ما زالت الحكومة الأردنية ، إلى الآن ، تسيطر على المؤسسات الصحفية عبر الهيمنة على أسهم الصحافة من خلال صناديق الدولة المختلفة مثل مؤسسة الضمان الاجتماعي في كل من صحيفتي الرأي

13 . من الممكن جداً ، في العالم الثالث ومنه الأردن ، امتلاك المؤسسات الإعلامية لكوادر بشرية مدربة وأجهزة تكنولوجية حديثة ، إلا أن مستوى العمل الإعلامي فيها يبقى منخفضاً ، وليس له أي تأثير أو مصداقية لدى الرأي العام ، والسبب في ذلك ، بكل بساطة ، هو «غياب الحرية» الحقيقية . انظر بحثنا الذي سبق ذكره :

Al-Shalabi, Jamal & Mahfza, Mohammad,op.cit.,15

بنسبة 55٪ والدستور بنسبة 40٪ ؛ مما يعنى السيطرة على قرارات وسياسات هذه الصحف بشكل أو بآخر)[14] .

6 . لم يتم التطرق في هذا الخطاب بتاتاً لموضوع الإعلام المرئي والمسموع ، وإن كان هناك حديث عن إعلام بالعموم .

ما يبعث على الدهشة أن المهندس علي أبو الراغب رئيس الحكومة المكلف بتشكيل الحكومة لم يشر في كتاب الرد بتاريخ 19 حزيران/ يونيو من عام 2000 إلى أي ذكر للإعلام . فهل هذا الأمر جاء سهواً ؟ وهل يعقل لرجل بهذه المسؤولية أن يسقط منه سهواً هذا الموضوع المهم؟ أم أن الرئيس المكلف لا يعتقد بأهمية الإعلام ، لذلك فإنه ، لا داعي للحديث عنه؟ !

وربما لكل هذه الأسئلة وغيرها ، بعث العاهل الأردني إلى رئيس حكومته رسالة ملكية في 25 تشرين الأول / أكتوبر عام 2001 تحت عنوان «برنامج التحول الاجتماعي والاقتصادي» يشدد فيها الملك عبدالله الثاني على دور الإعلام بشكل صريح قائلاً :

«إن الإعلام يشكل ركيزة أساسية لتحقيق البيئة المناسبة التي نريد ، والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب هو واسطة ليس لأحد الحق في احتكارها ، وهو ليس إعلام حكومة بل إعلام دولة ، يعبر عن ضمير الوطن وهويته . وفي هذا السياق يجب العمل على استقلال مؤسسات الإعلام وإدارتها بشكل يحقق الجدوى من إنشائها ، وعلى هذه المؤسسات العمل بسوية عالية لتضمن لها المنافسة في سوق الإعلام . ويتطلب ذلك رؤية وفلسفة جديدة

---

14 . الشلبي ، جمال ، «التحول الديموقراطي وحرية الصحافة في الأردن» ، مرجع سابق ، ص 48 .

تتوافق مع مقتضيات العصر . ونرى أن يتم اتخاذ الإجراءات لإنشاء مجلس أعلى للإعلام تمثل فيه فعاليات المجتمع المدني وذوو الخبرة والاختصاص ليكون بديلا عن وزارة الإعلام»[15] .

وقد عاد الملك ليؤكد دور الإعلام في خطاب العرش في افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة الثالث عشر في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2000 حيث قال :

«إننا ندرك أن الإعلام والصحافة ، هما صورة الوطن أمام المواطنين والعالم ، وستعمل حكومتي على الارتقاء بهذا القطاع الهام ، في إطار من الحرية ، واحترام الرأي الآخر ، والتعددية الفكرية ، وفي مناخ من الوعي والالتزام بالمصلحة الوطنية العليا»[16] .

من جهتنا ، يمكن اعتبار «رسالة الملك» وخطابه أمام ممثلي الأمة «برنامجاً ملكياً» تطبق فيه الأفكار والرؤى الملكية في مجال الإعلام ، حيث نلاحظ بعض العناصر الجديدة التي لم تكن سابقا :

1 . التحذير من احتكار الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب .

2 . إعادة التأكيد على التمييز بين «الإعلام الحكومي» «وإعلام الدولة» .

3 . المطالبة بتغيير الفلسفات التقليدية التي تعمل بها المؤسسات الإعلامية الأردنية لكي تتوافق مع مقتضيات العصر ، بما سيسمح لها «بالمنافسة» .

---

15. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

16 . المرجع نفسه .

4 . الانتقال من مرحلة «المطالبة العامة» بالتغيير في الساحة الإعلامية إلى «المطالبة الخاصة» ، وذلك من خلال المطالبة بإنشاء «مجلس أعلى للإعلام» ليكون بديلاً عن «وزارة الإعلام» .

وكان رد رئيس الحكومة المهندس علي أبو الراغب بعد يومين من تلقي هذه الرسالة ؛ أي في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 قائلاً في الفقرة الخامسة من رسالة الرد :

«خامساً : أما ما يتعلق بموضوع الإعلام والشباب ، فسوف تصدع الحكومة لرغبة جلالتكم بتشكيل مجلس أعلى للإعلام ، ومجلس لرعاية الشباب ، خلال الفترة التي حددتموها برسالتكم السامية ، وبما يلبي تطلعات جلالتكم في وضع هذه القضايا على سلم أولوياتنا الوطنية .»

وما يجب ملاحظته أن وزارة الإعلام تم إلغاؤها بعد 3 سنوات من هذه الرسالة ؛ أي عام 2003 ، في حين أن وزارة الثقافة ألغيت في العام نفسه ؛ أي في العام الذي اختيرت فيه عمان عاصمة للثقافة العربية! .

وعاد العاهل الأردني لتكليف المهندس علي أبو الراغب بإعادة تشكيل الحكومة من خلال كتاب التكليف الثاني في 14 كانون الثاني/ يناير من عام 2002 جاء فيه :

«وفي هذا الصدد فإنني أرى أن العناصر التي تضمنتها رسالتي إليكم في نهاية شهر تشرين الأول من العام المنصرم تشكل محور عمل الحكومة للمرحلة القادمة ، وقد بينت في تلك الرسالة توجيهاتي حول ضرورة إيلاء عناية خاصة لتنمية الموارد البشرية ، ورفع سوية الخدمات الحكومية الأساسية والتركيز على جملة من

الإصلاحات الهيكلية في مجال القضاء والمالية والإدارة والشباب والإعلام»[17] .

وهنا ، نلاحظ بأن كتاب التكليف اعتبر أن الرسالة المعنونة «برنامج التحول الاجتماعي والاقتصادي» كانت بمنزلة كتاب تكليف يجب أن تعمل الحكومة المكلفة على تحقيقه ، وبالنتيجة ، لم يتطرق للإعلام إلا شذراً من بين اهتمامات أخرى ، ولاسيما موضوع «التنمية الشاملة» . وفي 20 تموز/ يوليو عام 2003 قدمت حكومة السيد أبو الراغب استقالتها وشكل حكومة جديدة للمرة الثالثة . وهنا لم يتطرق العاهل الأردني لموضوع الإعلام بشكل مباشر ، وإن كان تطرق إلى موضوع «الانفتاح على العالم ومحاولة الاستفادة من تجارب الآخرين والتواصل معهم ....(..) ، وبذلك لا بد من تعزيز علاقاتنا بالعالم الخارجي ومد جسور التعاون معه والاستفادة من تجاربه وإمكانياته»[18] .

وقد أشار رئيس الحكومة المكلف السيد أبو الراغب ، هذه المرة ، إلى دور الإعلام قائلاً : «كما ستستمر الحكومة في إيلاء الإعلام الأردني عناية خاصة ليستجيب إلى طموح جلالتكم بأن يكون إعلام وطن يؤدي دوره بشكل حضاري يعكس رسالة الثورة العربية الكبرى وإنجازات الوطن الغالي»[19] .

وبعد عشرين شهراً على حكومة أبو الراغب الثانية ، حصل تغيير حكومي جديد تم فيه تعيين السيد فيصل الفايز رئيساً للحكومة ، وأرسل إليه العاهل الأردني كتاب التكليف بتاريخ 22

---

17. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

18 . المرجع نفسه .

19 . المرجع نفسه .

تشرين الأول/ أكتوبر 2003 ، وجاء فيه :

«فإن الوقت قد حان لتعميم مفهوم التنمية السياسية التي تشارك بها كافة قطاعات المجتمع وقواه السياسية ، حيث النزاهة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون والعدالة و المساواة . .(. .) وحيث الديموقراطية التي تقوم على الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر ، وحيث الحرية المسؤولة للصحافة التي تخدم أهداف الدولة الأردنية ، وتعبر عن ضمير الوطن وهويته وتعكس إرادة الأردن وتطلعات أبنائه وبناته ، وحيث الإعلام الصادق المسؤول الذي يعبر عن ضمير الوطن وهويته ويتمتع بحرية التعبير وتعددية الآراء ، الإعلام الذي يجسد رؤيتنا في التغيير ، الإعلام المهني والمتمكن القادر على التغيير والتأثير ، وليس الإعلام الخائف والعاجز والمتردد ، الإعلام الذي يبرز دور الأردن عربياً وإقليمياً ، ففي حين تمكنا من إيصال رسالتنا إلى خارج الأردن ، فقد عجز إعلامنا عن إيصال رسالتنا وإنجازاتنا إلى المواطنين وظل متأثراً لا مؤثراً»[20] .

الملاحظ من كتاب التكليف هذا ، خروج العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني عن «صيغه السابقة» بالمطالبة فقط ، بل وأصبح الملك يظهر رأيه بالشأن الإعلامي بشكل مباشر وناقد . ويمكن تلخيص أهم أفكار الملك بما يلي :

1 . ربط العاهل الأردني الديموقراطية وما ينبثق عنها من «تنمية سياسية» بحرية الإعلام وتطوره .

2 . نقد أداء الإعلام المحلي لعدم قدرته على نقل «الرسالة» إلى الشعب داخل الأراضي الأردنية ، في حين نجح الإعلامي

20. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

خارجياً . وهذا النجاح الخارجي يعود ، في حقيقة الأمر ، ليس إلى المؤسسات الإعلامية الأردنية بل إلى نجاح «العاهل الأردني» نفسه في تسويق الأردن في المحافل الدولية عبر خطاباته المباشرة .

3 . إطلاق صفات حادة على الإعلام الأردني مثل «إعلام خائف وعاجز ومتردد» . والسؤال الذي يطرح نفسه : من يسيطر على الإعلام في الأردن إذا كان صاحب القرار الأول يتهم هذا الإعلام بهذه الصفات؟ وممن يخاف هذا الإعلام في حين أن صاحب القرار يطالب بالانفتاح؟ وكيف يعبر عن هذا الخوف ؟

وجاء رد حكومة فيصل الفايز في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 قائلاً :

«ولأن الديمقراطية شجرة راسخة الجذور يسقيها ماء الحرية والمشاركة ، لذا تعتبر الحكومة أن الإعلام الحر والصادق ، المقترن بالمسؤولية والجرأة ، وعبر صحافة حرة تحترم الرأي والرأي الآخر ، هو من أولوياتنا التي نلتزم بتحقيقها في سبيل إبراز دور الأردن إقليمياً ودولياً ، وسنسعى إلى إعلام مهني يخرج من دائرة التلقي وردات الفعل إلى ضوء الفعل والمبادرة والتأثير الفعّال . وتجسيداً للشراكة بين القطاعين الخاص والعام التي قطع فيها الأردن شوطاً كبيراً ، فإننا سنعمل على توفير الإمكانيات أمام مساهمة القطاع الخاص في امتلاك وسائل الإعلام المقروءة و المسموعة والمرئية»[21] .

وهنا ، نجد أن السيد الفايز ميّز في حديثه ما بين «الإعلام»

21. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

و«الصحافة» ملتزماً في الوقت نفسه بخلق البيئة المناسبة لتطورها. كما أكد بداية على «خصخصة» القطاع الإعلامي عبر القدرة في امتلاك «وسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئي».

وما يلاحظ، هنا، أن الملك عبدالله الثاني لا يفوت فرصة للتأكيد أو للإشارة إلى «وضع الإعلام» أو «دور الإعلام» ليس فقط للحكومة بل وأيضاً أمام مجلس النواب (ممثل الشعب)، حيث طالب الملك في خطاب العرش في افتتاح الدورة الأولى لمجلس الأمة الرابع عشر في 1 كانون الأول/ ديسمبر عام 2003 بالنهوض بالإعلام قائلاً:

«رابعاً: كما ينبغي لنا النهوض بقطاع الإعلام، ليكون إعلام الدولة العصرية، القادرعلى تبني قضايانا الوطنية، في بيئة تسودها التعددية والحرية المسؤولة،»[22]. وعاد الملك، أيضاً، للتذكير بدور الإعلام في خدمة الاستثمار في خطاب العرش الذي افتتح فيه الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الرابع عشر في 1 كانون الأول/ ديسمبر عام 2004 قائلاً:

«إن الاستثمار عنصر رئيسي في عملية التنمية، ولذلك فلا بد من تشجيع الاستثمار وتعظيم مساهمته في عملية التنمية..(..)، بالإضافة إلى حملات الترويج التي تعرف العالم، من حولنا، بما لدينا من فرص وإمكانيات، أما السياحة والإعلام والثقافة، فهي على علاقة حميمة مع الاستثمار، وعلى ذلك فلا بد من وضع استراتيجية لكل قطاع من هذه القطاعات، بحيث يصبح كل واحد منها رافداً من روافد اقتصادنا الوطني»[23].

22. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

23. المرجع نفسه.

وعلى كل حال ، وبعد 18 شهراً من حكومة السيد الفايز ، شكل الدكتور عدنان بدران ، الأكاديمي المعروف ، في 5 نيسان/ إبريل عام 2005 الحكومة السادسة منذ وصول الملك عبد الله الثاني إلى الحكم عام 1999 . وكان نص كتاب التكليف كما يلي :

«إن عزمنا معقود في المرحلة المقبلة على تسريع وتيرة الإصلاح ومأسستها ، من خلال الأجندة الوطنية التي بانت ملامحها بدقة وشمولية (. .) ، وأن لا يغيب عن البال أن الإصلاح يعني بالضرورة الإصلاحات السياسية والقضائية ، كما يعني إصلاح الإعلام ، وتفعيل حرية التعبير عبر الرأي والرأي الآخر ، والاستثمار بمواردنا البشرية ، لأن ثروتنا الأهم هي الإنسان الأردني»[24] .

يبدو أن العاهل الأردني وصل إلى قناعة مفادها أن من الصعوبة بمكان إجراء إصلاحات سياسية بكل أبعادها دون مشاركة الإعلام عبر إصلاحه هو بداية ، ثم ضرورة لعبه دور «رأس الحربة» في التغيير ضمن «أجندة وطنية» - برامج استراتيجية بعيدة المدى - تسعى إلى تنسيق الجهود الوطنية الأردنية في إطار سياسي وإعلامي واقتصادي شامل . وعلى كل حال ، فقد جاء رد الدكتور عدنان بدران بعد يومين من كتاب التكليف ؛ أي في 7 نيسان/ إبريل عام 2005 ، مركزاً فيه بداية على الإعلام قائلاً :

«إن حرية الرأي وحرية التعبير المسؤول ، واحترام الحقوق السياسية والإنسانية للمواطن ، هو المدخل الأساس لتعزيز التقدم وتحفيز الإبداع ، في العمل والعلم والمعرفة والاقتصاد والأداء»[25] .

---

24. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2.

25 . المرجع نفسه .

وبعد أقل من سنة ، وبشكل أدق ، بعد ستة شهور ، قدّم الدكتور عدنان بدران استقالته التي قبلها العاهل الأردني داعياً الدكتور معروف البخيت ، وهو عسكري برتبة لواء ، لتسلم الحكومة لتكون الحكومة السابعة بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005 . وقد نص كتاب التكليف على ما يلي :

«وفي صلة بموضوع مكافحة الإرهاب ، فإنه ليحزننا ويثير غضبنا ، أن يلجأ الإرهابيون والمخربون وتجار مدارس التكفير إلى ارتداء عباءة الإسلام والنطق باسمه ، فيما خطابهم الدموي لا يرتبط ، من قريب أو بعيد ، بديننا الحنيف وتعاليم الإسلام السمحة ، .(. .) ، لهذا كله فإن الحكومة مدعوة إلى إيلاء مفاهيم ومعاني ودلالات وأهداف رسالة عمّان الأهمية التي تستحقها[26] ، في هذه الظروف بالذات وتعمل على إيصالها إلى كل بقعة في أرجاء بلدنا ، وإلى أوسع قطاع في الدول الإسلامية ، (. .) ، وفي هذا السياق تقع على إعلامنا مسؤولية كبيرة يجب أن ينهض بها بكل شجاعة وأمانة ، تجاه الوطن والدفاع عن منجزاته ، وإشاعة أجواء التسامح وقبول الآخر واحترام حرية التعبير بما ينسجم ومصالح الأردن أولاً ، في الوقت الذي نسعى فيه لضمان أن يعمل

---

26 . انظر أوراق مؤتمر العمل الدولي الثاني الذي نظمته الجامعة الهاشمية في أيلول/ سبتمبر 2006 حول «رسالة عمان والحوار الحضاري» ، وشارك به الكثير من الشخصيات العربية والدولية يمثلون 15 دولة وأكثر من 40 مؤسسة وجامعة . وقد صدرت أعمال المؤتمر بكتاب يحمل عنوان «**الإسلام السياسي : رسالة عمان نموذجاً**» ، تحرير منسقي المؤتمر : جمال الشلبي ، ومحمود الخلايلة ، منشورات الجامعة الهاشمية ، الزرقاء ، 2007 .

إعلامنا ، في مناخ من الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر»[27] .

على الرغم من مضي أربع سنوات على أحداث نيويورك وواشنطن في عام 2001 ، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي يربط فيها العاهل الأردني بين «الإرهاب وخطابات التكليف الحكومي[28]» ودور الإعلام في نشر قيم الإسلام السمحة . وهي المرة الأولى ، أيضاً ، التي يشير فيها الملك الأردني إلى شعار «الأردن أولاً» وهو شعار تكرر في أكثر من دولة في الشرق الأوسط مثل «لبنان أولاً» ، «ومصر أولاً» .

وعلى كل حال ، فقد جاء كتاب الرد في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005 من قبل السيد البخيت قائلاً :

«إن شعوب العالم ودوله ، يا مولاي ، باتت اليوم قريبة من بعضها البعض ، على نحو غير مسبوق ، بفضل ما حققته ثورة الاتصالات والمعلوماتية ، وما تنهض به وسائل الإعلام من مهمات ومسؤوليات ، لإيصال المعلومة وملاحقة الأخبار وكشف الحقيقة والتوعية . والحكومة يا مولاي تدرك أهمية هذا الدور المنوط بالإعلام ، بشتى صوره وأشكاله ، وترى الإعلام الأردني جزءاً من هذه المنظومة الدولية ، التي لا يجب أن يخرج من حراكها أو يتوقف عند حدود نقل الخبر فقط ، بل هو جزء من الدولة الأردنية

---

27. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

28 . هنا ، لا بد من التذكير بأن مفهوم الإرهاب جاء في هذا الخطاب ليس بسبب «أحداث نيويورك وواشنطن» بل بسبب الانفجارات التي شهدتها العاصمة الأردنية في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 إذ أودت هذه التفجيرات بحياة أكثر من 50 شخصاً من الأردنيين والعرب ، على رأسهم المخرج العربي السوري المعروف مصطفى العقاد .

الحديثة ، ولن تسعى الحكومة لاستتباعه أو تدجينه ، بل ستعمل على أن ينخرط ، وكما هو مأمول وواجب ، في ورشة العمل الوطني الهادفة إلى تكريس ثقافة الحوار ونبذ العنف ، ومواجهة دعوات التكفير واحترام الرأي والرأي الآخر ، والدفاع عن قيم الديموقراطية والعدالة وتوخي الحقيقة والموضوعية ، والابتعاد عن الإثارة والتشهير واغتيال الشخصية ، وشخصنة المسائل والقضايا الخلافية بمسؤولية وحرية لا سقف لها ، ما دام الالتزام هو الدفاع عن المصالح العليا للشعب الأردني واعتبار الأردن أولاً ودائماً»[29] .

الحقيقة ، أن كتاب الرد على كتاب التكليف من الدكتور معروف البخيت جاء ليؤكد بعض الحقائق البديهية والمهمة ، لأنها تضع الأردن ضمن سياق أكبر من الدولة الأردنية نفسها من الناحية الإعلامية . وأهم هذه الحقائق :

1 . أن الإعلام الأردني لا يمكن أن ينعزل عن «المنظومة الدولية» .

2 . الإعلام جزء من السياسة العامة للدولة .

3 . الاعتراف بأن الإعلام كان ، وبشكل ضمني ، «تابعاً» و«مدجناً» من قبل الحكومات السابقة ، وأن الحكومة ستعمل على إنهاء هذه الحالة .

4 . اعتماد شعار «الأردن أولاً» من قبل الحكومة الأردنية التي ستعمل على بثه إعلامياً .

بعد 8 سنوات من تبوؤ الملك عبد الله الثاني سدة الحكم ، وبعد 8 حكومات متتالية ، وهذا يعنى أيضاً حكومة في كل عام تقريباً ، وبعد كل الإصرار والتكرار والإلحاح الملكي عبر خطاباته

29. http://www.kingabdullah.gov.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

المختلفة ، فإن الأسئلة التي تطرح نفسها :

- هل طُبقت الرؤية السياسية للإعلام التي نادى بها العاهل الأردني ، ولاسيما ، الإعلام المرئي والمسموع منها ، على أرض الواقع حتى وإن كان مدرجاً تحت بند الإعلام عموماً؟
- وهل التزمت الحكومات المتعاقبة على احترام تعهداتها والتزاماتها في إيجاد «إعلام دولة ، حر ، وموضوعي ، ومهني من خلال تهيئة بيئة إعلامية ترتكز على تشريعات وقوانين ديموقراطية ومنفتحة تعتمد على روح القانون وليس على نصه»؟

هذا ما سنتعرف إليه في الصفحات اللاحقة ، عبر التطرق لموضوع «قانون الإعلام المرئي والمسموع» الذي شاركت في بلورته على أرض الواقع عدة حكومات .

ثانيا - أبعاد قانون الإعلام المرئي والمسموع

قبل عملية التحول الديموقراطي[30] التي شهدها الأردن عام 1989 كان يحكم العملية الإعلامية عدة مصادر تشريعية مثل : الدستور لعام 1952 ، وقوانين المطبوعات والنشر المتتالية (حيث عرف الأردن أول قانون عام 1953 ويعمل حالياً بالقانون رقم (7) ؛ قانون المطبوعات والنشر رقم 8 لسنة 1998 المعدل بموجب القانون المؤقت المعدل رقم 24 لسنة 2003) ، وقانون العقوبات لعام 1960 ، وقانون نقابة الصحفيين لعام 1983 . أما بعد عملية التحول الديموقراطي التي صاحبها ثورة ليس في المعلومات بل في وسائلها من محطات فضائية وانترنيت وخلوي وغيرها ، فقد أضيف إلى ما

30 . الشلبي ، جمال ، مرجع سابق ، ص 41 .

سبق الميثاق الوطني لعام 1991[31] ، وقانون الاتصالات لعام 1995 الذي انبثقت عنه هيئة تنظيم الاتصالات ، وقانون الإعلام المرئي والمسموع المؤقت رقم (71) لعام 2002 ، وقانون المجلس الأعلى للإعلام رقم (26) لسنة 2004 .

فهل هذه المجموعة من التشريعات المتعددة كفيلة ببلورة إطار قانوني وتشريعي يسمح بتطوير العملية الإعلامية ولا سيما «الإعلام العولمي» المرئي والمسموع في الإردن؟ وهل هذه المجموعة من القوانين كفيلة بضمان الحريات الإعلامية التي ركز عليها الخطاب السياسي لصاحب القرار الأول في الأردن؟

إن تركيز الضوء على مواد القانون المرئي والمسموع المؤقت رقم (71) لعام 2002 قد يسمح لنا بفهم طريقة تعامل الحكومات الأردنية المتوالية مع المشهد الإعلامي الأردني . وبداية ، يجب أن نشير إلى أن الحكومات الأردنية المختلفة قامت للتعبير عن تحولها نحو الديموقراطية وحرية الرأي بإلغاء وزارة الإعلام عام 2003 لتعطي الانطباع بأن عصراً من الحرية السياسية والإعلامية قد بدأ ، بيد أن حال الحكومة في هذا التصرف كمن يقول لنفسه «سأخرج من الباب وسأعود من النافذة» . وهذا ما حصل فعلاً ، فشكلت 6 مؤسسات إعلامية ، منها مؤسسات قديمة ، تشكل في مجموعها أكثر من وزارة إعلام! . وهذه المؤسسات هي :

1 . الناطق الإعلامي باسم الحكومة (وهو فعلياً وزير الإعلام)

2 . المركز الأردني للإعلام .

---

31 . انظر مداخلة السيد إبراهيم عز الدين الهامة في كتاب **«قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي»** ، مرجع سابق ، ص 264 .

3 . هيئة الإعلام المرئي والمسموع .
4 . المجلس الأعلى للإعلام .
5 . دائرة المطبوعات والنشر .
6 . وكالة الأنباء الأردنية .

وهكذا ، يتضح لنا بأن هيئة الإعلام المرئي والمسموع هي إحدى مشتقات وزارة الإعلام «المخفية» بدلا من أن نقول «الخفية» في الأردن ، التي يتجلى دورها في تنفيذ قانون الإعلام المرئي والمسموع المؤقت رقم (71) لعام 2002 الذي سنحلل مضمونه من حيث الشكل والمضمون من ناحية ، ومقارنته بالقوانين الأخرى المحلية والدولية .

1- البحث عن الحرية

«لقد اختلط تاريخ حرية الصحافة في الدول الديموقراطية مع تاريخ الديموقراطية نفسه . والتاريخ حافل- كما نعلم- بنضال الفلاسفة ورجال السياسة ، للمطالبة بحرية الرأي ، وتحملهم الاضطهاد في سبيل السعي لتثبتها في الدساتير والقوانين . ومن منا ينسى عبارة فولتير المشهورة : «إني أستنكر ما تقوله ، ولكني أدافع حتى الموت عن حقك في قوله» .

«إن هذه الأهمية لحرية الرأي والتعبير وتفرعاتها ، هي التي أملت تكريسها في الدساتير والصكوك الدولية لحقوق الإنسان . وقد أصبحت وسائل الإعلام- من إذاعة وتلفزيون وإنترنيت وقنوات فضائية- تتصل مباشرة بالناس ، غير آبهة بالحدود أو السيادة ، ولم يعد هناك ثمة فرصة ، في ظل ثورة المعلومات ، لإغلاق الحدود أمام

تدفق هذه المعلومات في أي مجتمع من المجتمعات»[32] .

وقد قامت الدولة الأردنية منذ تأسيسها بتضمين دستورها الثالث لعام 1952 هذا التوجه نحو حرية الرأي والتعبير ، كدليل على رغبة القيادة السياسية آنذاك بالتوجه نحو الديموقراطية ، والانفتاح ، وحقوق الإنسان[33] .

ففي مادته رقم (15) جاء الدستور الأردني ليؤكد حرية الرأي والتعبير ، فنصت هذه المادة على ما يلي :

1- «تكفل الدولة حرية الرأي ، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون .
2- الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون .
3- لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفق أحكام القانون .
4- يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض

---

32 . علوان ، محمد ، مرجع سابق ، ص 310 . حول علاقة الصحافة بالتكنولوجيا الحديث انظر :

Ferejean, Alain & Klein, Charles- Armand, " *De Gutenberg à Bill Bates*", Tallandier, Paris, 2001 .

33 . لقد عرف الأردن منذ تأسيسه عام 1921 كإمارة ثلاثة دساتير : الأول هو «القانون الأساسي لشرق الأردن» عام 1928 ، ثم «دستور الاستقلال» عام 1946 والبعض يقول إنه جاء عام 1947 ربما لأنه نشر بالجريدة الرسمية بهذا التاريخ ، وثالثاً وأخيرا ، دستور عام 1952 الذي جاء نتيجة حتمية بعد توحيد الضفتين عام 1950 ، وما زال معمولاً به إلى الآن وإن أجريت عليه بعض التعديلات وصلت إلى 24 تعديلاً : انظر الزعبي ، تيسير ، «**شرح قانون الانتخابات**» ، د .ذ . م ، 1994 ، ص ص 11-22 .

القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني .

5- ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف»[34] .

وفي الواقع ، أن هذا القانون الذي صدر عام 1952 يعد تاكيداً من الأردن على احترامه للقوانين والأعراف الدولية المرعية آنذاك ، ولاسيما المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 الذي جاء فيه : «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية»[35] . كما أن المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادرة عام 1966 أكدت هذا الحق ، إذ نصت على ما يلي :

1 . «لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة .

2 . لكل إنسان حق في حرية التعبير . ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود ، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها»[36] .

إن الملاحظ على تلك التشريعات والمواثيق ، سواء المحلية أو

---

34 . «الدستور الأردني مع جميع تعديلاته» ، مطبوعات مجلس الأمة ، عمان ، 1986 ، ص 8 .

35 . علوان ، محمد ، مرجع سابق ، ص 310 .

36 . عساف ، نظام ، «وثائق حقوق الإنسان الدولية» ، مركز عمان لحقوق الإنسان ، عمان ، ص 423 .

الدوليـة ، عـدم التطرق للإعـلام المرئي والمسـمـوع بشكـل صـريح وواضح ، وإن كـان هم هذه النصوص أولاً وأخيـراً هو «حـرية الرأي والتعبير» بكل الوسائل متجاوزة المكان والزمان . إلا أنه يمكن القول إن «منظمـة المادة 19 : المركـز الدولي لمناهضة الرقـابة»[37] التي تأخذ اسمها وهدفها من المادة التاسعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 وتعمل على تعزيز حرية التعبير وحمايتها وتطويرها بما في ذلك الوصول إلى المعلومات ووسائل الاتصال[38] ، كانت من أكثر المنظمات والمؤسسات وضوحا فيما يتعلق بالبث الهوائي (المرئي والمسموع) وحريته ، إذ قررت ما يلي :

1-1 «يشمل حق حرية التعبير حرية البث المطلق من دون أي تدخل من قبل الدولة أو أي تدخل سياسي أو تجاري ، كما يشمل حق الشعوب في الحصول على أقصى حد من التنويع في المعلومات والأفكار المذاعة .

2-1 يجب ألا يخضع مضمون البث للرقابة المسبقة ، لا من قبل الحكومة ولا من قبل هيئات قانونية ، على ألا تطبق أي عقوبات بسبب خرق أحكام تنظيمية تتعلق بالمضمون إلا بعد إذاعة المواد المشار إليها»[39] .

---

37 . قطيشات ، محمد ، «قواعد البث الهوائي بالتطبيق على القانون الأردني» ، مركز حماية وحرية الصحفيين ، عمان ، 2005 ، ص3 .

38. see Boyle, Kevin, " *Freedom of Expression and the impact of new communication technology*", (Ex. Director of article 19 and Professor of law , university of Essex) in Guy Braibant et Gerard Marcou as Editors, " *Les droits de l'homme : universialité et renouveau 1789-1989*", l'Harmattan, Paris,1990, P. 275.

39 . قطيشات/ محمد ، مرجع سابق ، ص5 .

أما في التشريع الأردني المنظم للإعلام المرئي والمسموع ، فنجد أنه قد فرض قيوداً على البث ولم يجعله مطلقاً ، بل ويمكن القول إنه قد فرض رقابة مسبقة ولاحقة على البث الإذاعي والتلفزيوني من خلال الفقرة ب من المادة (4) من قانون الإعلام المرئي والمسموع المؤقت (71) لعام 2002 التي جاء فيها :

«تتولى الهيئة – هيئة الإعلام المرئي والمسموع – المهام التالية :
مراقبة أعمال الجهات المرخص لها»[40] .

وجاء في المادة (20) من القانون نفسه الأحكام والشروط الإجبارية المتعلقة بالرقابة المسبقة واللاحقة :

- «التزام المرخص له بتقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بأعمال البث وإعادة البث التي تطلبها الهيئة من المرخص له من حين لآخر أو بشكل دوري وحق موظفي الهيئة في التحقق من صحة هذه المعلومات والبيانات .
- التزام المرخص له بتقديم التسهيلات اللازمة لممارسة الجهات المختصة لواجباتها .
- التزام المرخص له بالمحافظة على النظام العام وحاجات الأمن الوطني ومقتضيات المصلحة العامة .
- التزام المرخص له بعدم بث أي موضوع أو تعليق اقتصادي من شأنه التأثير على سلامة الاقتصاد الوطني»[41] .

وهنا يجب التذكير بأن المادة (2) من القانون المشار أعلاه كانت قد عرفت «الإعلام المرئي والمسموع» بأنه :

---

40. http://www.avc.gov.jo/avc100.htm

41 . Ibid.

«كل عملية بث تلفزيوني أو إذاعي توصل للجمهور أو فئات معينة منه إشارات أو صورا أو أصواتا أو كتابات من أي نوع كانت لا تتصف بطابع المراسلات الخاصة وذلك بواسطة القنوات والموجات وأجهزة البث والشبكات وغيرها من تقنيات ووسائل وأساليب البث أو النقل»[42] . كما عرفت المادة نفسها «البث» بما يلي :

«إرسال الأعمال أو البرامج الإذاعية والتلفزيونية ، بواسطة موجات كهرومغناطيسية أو عبر أقمار صناعية أو تقنيات أو وسائل أخرى مهما كان وصفها أو طبيعتها تمكن الجمهور من استقبالها عبر جميع الوسائل الفنية بمختلف مسمياتها ويستثنى من ذلك الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)[43]» .

وتتمع هذه الهيئة كما جاء في المادة (3) من القانون اعلاه «بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري» ، ويكون مهامها كما أوضحت ذلك المادة (4) منه بأنه :

«أ- تنمية قطاع الإعلام المرئي والمسموع في المملكة وتنظيمه والعمل على خلق بيئة استثمارية فيه .

ب- دراسة طلبات الترخيص .

ج - مراقبة أعمال الجهات المرخص لها .

د - إجازة المصنفات ومنح الرخص اللازمة لمحلات تداولها وأماكن عرضها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

هـ - اعتماد مكاتب مراسلي محطات الإذاعة والتلفزيون بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية .

42 . http://www.avc.gov.jo/avc100.htm.

43 . Ibid.

و- ترخيص الأجهزة والوسائل المستخدمة لأعمال البث الإذاعي والتلفزيوني بالتنسيق مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات»[44] .

فهل قامت هذه الهيئة بواجبها المنوط بها؟ وهل فهمت «روح القانون» الذي سيحكم سلوكها قبل وأثناء وبعد الممارسة الإعلامية الحقة؟ وهل فهمت تطورات العصر الحديث وما يحتاج إليه من مبادرات وقرارات تخدم الحرية والديموقراطية؟ أم أنها اقتنعت بدورها «كأداة تنفيذية» (فقط) بيد «السلطة التنفيذية» تطبق ثم تناقش؟!

2- الإعلام المرئي والمسموع بين التشريع والهيمنة الحكومية

يمكن أن ينظر إلى قانون هيئة الإعلام المرئي والمسموع من زاويتين : الأولى إيجابية ؛ ترى فيه بأنه جاء لينظم العمل المهني لهذا الإعلام الحديث في الدولة ، وهو أمر مقبول بل ضرورة تنظيمية منطقية . والثانية سلبية ؛ ترى في هذا القانون وسيلة من وسائل الحكومات المتعاقبة في الهيمنة على هذا «الإعلام الخطر» بوضع يدها على بعض المفاصل الحساسة في عمل هذا الإعلام بالسيطرة على عدة أمور هي : الهيمنة على التعيينات والميزانية ، والتدخل بسياسة التحرير ، والتراخيص ، والعقوبات .

أ- الهيمنة على التعيينات والميزانية

ففيما يتعلق بالتعيينات ، جاءت المادة (6) لتظهر صدقية ما طرحناه سابقاً عن وجود رغبة حقيقية من قبل الحكومات المتعاقبة بالسيطرة على الإعلام المرئي والمسموع ، فنصت هذه المادة على ما يلي :

44. http://www.avc.gov.jo/avc100.htm

«تتألف الهيئة من :

1 . المدير .

2 . الجهاز التنفيذي

أ- يعين المدير بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من الوزير على أن يتضمن القرار تحديد راتبه وسائر حقوقه المالية وتنهى خدماته بالطريقة نفسها .

ب- يؤدي المدير أمام الوزير قبل مباشرة مهامه . .(. .)»[45] .

وجاءت المادة (8) لتؤكد على تبعية هذا «المدير للهيئة» للوزير فنصت على ما يلي : «يكون المدير مسؤولاً أمام الوزير عن سير أعمال الهيئة»[46] .

أما فيما يتعلق بهيمنة الحكومة على الهيئة عبر سيطرتها على الموارد ، فيتضح ذلك من خلال الفصل الخاص الذي كرسه القانون تحت باب «موارد الهيئة» ، في مواده (10) ، و(11) ، و(12) ، و(13) ، (14) . فنصت المادة (10) على ما يلي : «تتكون الموارد البشرية المالية للهيئة مما يلي :

«أ- المبالغ السنوية المخصصة لها في الموازنة العامة .

ب - التبرعات والهبات والمنح وأي موارد أخرى»[47] .

ب- التدخل بسياسة التحرير

العنصر الثاني ، الذي يفقد قانون هيئة الإعلام المرئي والمسموع دوره الحقيقي في «دمقرطة الإعلام» وتطويره ، وتحريره من قيود

---

45. http://www.avc.gov.jo/avc100.htm.

46 . Ibid.

47 . Ibid.

الماضي ، يتمثل في تدخل هذا القانون بسياسة «المؤسسات الإعلامية المختلفة» عبر إلزامه قنوات البث إتباع سياسات معينة في التحرير بحيث تقوم على أسس يحددها القانون نفسه . فجاءت المادة (8) من قانون الإعلام المرئي والمسموع لتنص على ما يلي :

- «يكون المدير مسؤولا أمام الوزير عن سائر أعمال الهيئة وتناط به المهام والواجبات التالية :

أ - متابعة تنفيذ السياسة العامة للإعلام والخطط . . . الوطنية المقررة بشأنها .

ط- اتخاذ الإجراءات المناسبة لإلزام المرخص لهم بالتقيد بشروط الترخيص ومراعاة السياسة العامة للإعلام المرئي والمسموع .

م- القيام بأي أعمال أو مهام يكلفه الوزير بها مما له علاقة بتنفيذ أحكام هذا القانون»[48] .

ولكن ما المقصود بالسياسة العامة للإعلام و / أو السياسة العامة للإعلام المرئي والمسموع ؟

وهنا يجب العودة إلى نص المادة (8) من قانون المجلس الأعلى للإعلام التي تحدد السياسة والمبادئ العامة التي يقوم عليها الإعلام في الأردن حيث نصت على ما يلي :

«يستند الإعلام الأردني إلى المبادئ والثوابت التالية :

أ- الإيمان بالله .

ب - الانتماء للوطن والولاء للملك .

جـ- الالتزام بقيم الإسلام والعروبة ، ومبادئ الثورة العربية الكبرى ، والرسالة الهاشمية وتوعية المواطنين بتراثها ودورها الحضاري .

48. http://www.avc.gov.jo/avc100.htm.

د- الالتزام بأحكام الدستور والقوانين والاسترشاد بمبادئ الميثاق الوطني في ضمان حرية التعبير عن الرأي وتقرير النهج الديموقراطي والتعددية السياسية .

ط- تنمية الحس الوطني والإنساني لدى المواطن وتوعيته بحقوقه وواجباته»[49] .

ومع تأكيدنا على أهمية وجود قوانين وتشريعات تحدد أطر أي عمل ، ليس العمل الصحفي فقط ، فإن الإشكالية التي تبقى هي : من يطبق القانون؟ وكيف يفسره؟ ولأي غاية؟ .

ولهذا السبب يمكن القول ، إن عملية التدخل «الواضحة» من قبل الهيئة عبر هذا القانون تمثل انتهاكا لأبسط أسس الحرية الإعلامية المعمول بها في العالم الديموقراطي . ويمكن القول إن هذه المادة تتنافى مع ما جاء في «المبدأ» الثاني (لمنظمة 19 الدولية) الذي يؤكد على فتح الطريق أمام الصحافة المرئية والمسموعة بأن تعمل بجو من الحرية والانفتاح . فقد جاء في المادة (2) من مبادىء هذه المنظمة ما يلي :

«على القانون ضمان استقلالية التحرير الذي توضح على أساسه البرامج التي تذاع . ويشمل هذا المبدأ عدم فرض سياسة معينة في سياسات التحرير العامة والخاصة ، وذلك وفقا للآتي :

2-1 على القانون أن يضمن مبدأ استقلالية التحرير الذي بوساطته تتخذ وسائل البث قرارات البرمجة على قاعدتي الاحتراف المهني وحق الجمهور في المعرفة . ويجب أن تترك القرارات حول موضوع البث لجماعة البث دون سواهم من الحكومة

49 . نقلاً عن : قطيشات ، محمد ، مرجع سابق ، ص7 .

أو الهيئات التنظيمية أو الهيئات التجارية . . .(. .) .

2-2 إن المبدأ يحمي سياسة التحرير العامة (فليس مشروعاً أن يفرض على وسائل البث طريقة تقديم تقرير عن الحرب مثلاً أو ترويج نموذج اقتصادي معين) وقرارات التحرير الخاصة» .

ثالثاً: الترخيص

يمكن اعتبار «الترخيص» لإنشاء محطة فضائية أو إذاعة أداة من أدوات «السيطرة والهيمنة» الحكومية على قطاع الإعلام المرئي والمسموع بالأردن . فإذا كان من الطبيعي أن لا يسمح بالبث لأي كان بدون ترخيص كما جاء بالمادة (15) ، وإذا كان من الطبيعي وضع شروط مهنية «فنية» للحصول على رخصة لمباشرة البث المرئي والمسموع كما جاء في مواد (16) و(17) ، وإذا كان من الطبيعي أن يكون «لمجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير المستند إلى توصية المدير الموافقة على منح رخص البث أو تجديدها أو تبديلها أو إلغائها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه وبما يتفق مع الخطط الوطنية المقررة للإعلام» كما جاء في الفقرة (أ) من المادة (18) من القانون ، فمن غير الطبيعي أو غير المنطقي أن تنص الفقرة (ب) من المادة ذاتها على القول : «لمجلس الوزراء الحق في رفض منح رخص البث لأي جهة كانت دون بيان الأسباب» .

والسؤال الذي يطرح نفسه : كيف يمكن أن نطالب بعملية «الاستثمار» التي ما فتئ العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بالمطالبة بها عبر كتب التكليف وخطابات العرش في مجلس النواب مع وجود مثل هذه المواد التي تعد مواد طاردة للاستثمار وبيئته؟

فهل يعقل أن نعيش في القرن الحادي والعشرين ، وفي ظل العولمة التي أدخلت إلى بيوت الناس الأغنياء والفقراء منهم ، القريبين منا والبعيدين ، أخبار مختلف أرجاء العالم عبر المحطات الفضائية المختلفة التي بدأنا نشعر أنها تنقل أخبار بلادنا وقضايانا قبل الإعلام المحلي مثل الجزيرة ، والعربية ، والمنار ، وغيرها . . . . .ثم نتحجج ضمنياً بأننا لا نستطيع تطوير بنى إعلامنا أو حتى تهيئة البيئة الاستثمارية لذلك «لأسباب أمنية وسياسية» في معظمها تكون وهمية؟!

وهنا ، لا بد من التذكير «بأن حرية الإعلام هي الحق الوحيد ، الذي اقترن بعبارة (دون اعتبار للحدود) في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان»[50] .

إن هذه الضبابية في التشريع تعكس رؤية سياسية «تقليدية» لإعلام الخمسينات والستينات والسبعينات ولا تعكس حقا «الرؤية الملكية الحالية للإعلام» التي ترى ضرورة مواكبة روح العصر ، وحرية مسؤولة ، والاستفادة من تقدم تقني ، ومشاركة سياسية ، وتعاون القطاعين الخاص والعام لتطوير الإعلام . إن هذه الرؤية «التقليدية» للإعلام من خلال المادة (20) من القانون تحتوي على بعض المفاهيم التي يمكن أن تفسر على أكثر من وجه وأكثر من معنى ، أي أنها تصبح ذاتية subjectif أكثر منها موضوعية objectif . فمثلاً الفقرة ل- تنص على :

«التزام المرخص له باحترام الشخصية الإنسانية وحرية الغير وحقوقهم والطابع التعددي للتعبير عن الأفكار والآراء وموضوعية بث الأخبار والأحداث والمحافظة على النظام العام وحاجات الأمن

50 . علوان ، محمد ، مرجع سابق ، ص 320 .

الوطني ومقتضيات المصلحة العامة» . وكذلك الحال بالنسبة للفقرة ن- التي تنص هي أيضاً على «التزام المرخص له بعدم بث أو إعادة بث كل ما من شأنه إثارة النعرات الطائفية والعرقية أو ما من شأنه الإخلال بالوحدة الوطنية أو الحض على الإرهاب والتفرقة العنصرية أو الدينية أو الإساءة إلى علاقات المملكة بالدول الأخرى»[51] .

إن مفاهيم مثل «الأمن القومي» و«المصلحة العامة» و«الحض على الإرهاب» ، أو «الإساءة إلى علاقات المملكة بالدول الأخرى» تعد مفاهيم فضفاضة واسعة يمكن تحميلها أكثر من طاقتها . والحالة كذلك ، فمن الممكن جداً ، أن تشكل هذه المفاهيم عوائق للعملية الديموقرطية وما تنطوي عليه من حرية الرأي والتعبير التي من الضرورة بمكان أن تمتلكها المحطات الفضائية والإذاعات المسموعة ، والصحف المقروؤة .

فهل بث مظاهرة لأصحاب الماشية (الرعاة) الذين نزلوا إلى شارع المطار في عمان في شهر أيلول/ سبتمبر 2007 للمطالبة بوقف رفع أسعار العلف يعد تهديداً «للمصلحة العامة»؟

وهل التطرق إلى أخبار حزب الله ، وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» يعد إرهاباً بعدما وضعتها الولايات المتحدة الأميركية وحليفتها أوروبا ضمن قائمة الحركات الإرهابية؟ وهل الحديث عن المقاومة في العراق يعد هو أيضاً «حضاً» على الارهاب أم أنه مقاومة وطنية ضد المحتل الأميركي؟ وهل إجراء مقابلة مع «المعارضة الصومالية» أو حتى مع أحد «قادة طالبان» يعد حضاً على الإرهاب أيضاً؟

على كل حال ، يمكن اعتبار المادة (21) ، أيضاً ، ولاسيما

51. http://www.avc.gov.jo/avc100.htm

الفقرة (ج) منها على أنها تمثل رغبة حقيقية لدى الحكومة بالسيطرة على الإعلام المرئي والمسموع ، إذ نصت هذه المادة على ما يلي : «تسجيل كامل مدة البث (من قبل المحطة) والاحتفاظ به لمدة شهر من تاريخ البث والسماح للمدير أو للموظف المفوض خطياً من قبله بالاطلاع على تلك التسجيلات في أي وقت»[52] .

كما أن المادة (30) نصت بوضوح على عقلية «السيطرة الحكومية المباشرة» على المؤسسات الإعلامية الخاصة بالنص التالي :

«تنفيذاً لأحكام هذا القانون يعتبر من رجال الضابطة العدلية المدير أو الموظف المفوض من قبله ، ويكون له بهذه الصفة الحق في دخول محطات البث أو إعادة البث ودور العرض وأي مكان آخر يتم فيه تداول المصنفات لتدقيق المستندات والموجودات والتحفظ على أي منها باستثناء المؤسسة»[53] .

وكأن هذه المحطة الخاصة أو تلك أو هذه الإذاعة الخاصة أو تلك هي مجرد «مؤسسات حكومية عامة» يحق لرجل الحكومة التحقق والتفتيش والاطلاع على كل محتواها ضاربين بعرض الحائط حق هذه المؤسسة بتنفيذ سياستها الخاصة التي من المفترض ، من حيث المبدأ ، أن لا تتعارض مع القانون . والمفارقة أنه يحق الدخول للمؤسسات الخاصة ولا يحق الدخول «للمؤسسة» ، أي لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون في حين أنها ، في حقيقة الأمر ، هي التي يجب أن تتابع ، لأنها مؤسسة حكومية وليست خاصة .

فإذا كان هذا الحال في ظل العولمة والحريات ، فما هو الفرق

52. http://www.avc.gov.jo/avc100.htm

53 . Ibid.

بين هذه القوانين قوانين المطبوعات والنشر السابقة التي كانت تجيز وتمنع وتحرم وتسجن في زمن اللاديموقراطية؟!

الحقيقة أن القانون جاء ليلغي كل ما تقدم من أنظمة وتشريعات وقوانين متعلقة بالإعلام المرئي والمسموع : مثل قانون مراقبة المصنفات المرئية المسموعة رقم (8) لسنة 1997 . وهذا ما أكدت عليه المادة (33) من هذا القانون . وما يجدر توضيحه هنا هو أن قانون مراقبة المصنفات لعام 1997 كان يعنى بها الأفلام السينمائية والكاسيتات وغيرها وليس البث بالمعنى الخاص للكلمة . وربما المادة 26 والمادة 27 توضح هذا الخلط . فالمادة (26) تنص على ما يلي :

«أ - باستثناء المصنفات التي يتم إدخالها لغرض الاستعمال الشخصي ، لا يجوز إدخال أي مصنف إلى المملكة بهدف التداول إلا بعد الحصول على إجازة مسبقة للمصنف .

ب- تحدد أسس إجازة المصنفات وشروط منح رخص تداولها ورقابة هذا التداول والإعفاء من الإجازة أو رخص التداول بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ، كما تحدد بمقتضاه رسوم إجازة المصنفات ورخص تداولها»[54] .

والمادة (27) تنص هي أيضا على ما يلي :

«يحظر على أي شخص عرض أو تداول أي مصنف دون أن تكون الهيئة قد أجازت المصنف ومنحت الترخيص اللازم لتداوله»[55] .

---

54. http://www.avc.gov.jo/avc100.htm

55 . Ibid.

وقد جاءت المادة (28) لتؤكد على هذا الخلط حيث تنص على ما يلي :

«أ- يعاقب كل من يخالف أياً من أحكام المادتين (27) و(28) من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين ومصادرة المصنف وإغلاق دار العرض حسب مقتضى الحال .

ب- إذا تكررت المخالفة تضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وتلغى بقرار من الهيئة رخصة التداول في حالة تكرار المخالفة أكثر من مرة»[56] .

والسؤال الذي يطرح نفسه في ظل هكذا تشريعات : ماذا تفعل محطة فضائية أو إذاعية أردنية عندما يصل إليها شريط صوتي أو (فيديو كاسيت) لأسامة بن لادن أو للملا عمر أو أحد أركان المقاومة العراقية : هل تهمل الموضوع من أساسه وتستمر في عقلية الخوف والتردد وكأن شيئاً لم يصل؟ أم هل تذهب لاستئذان هيئة الإعلام المرئي والمسموع؟ أم أن يبث هذا الكاسيت لتصبح صاحبة سبق إعلامي SCOOP ، يجعلها قادرة على أن تثبت وجودها على ساحة المنافسة الإعلامية المحلية والعربية وربما الدولية؟!

رابعاً: العقوبات

تعد العقوبات التي تتضمنها قوانين الإعلام العربي ومنها

56. http://www.avc.gov.jo/avc100.htm

الأردني «السيف المسلط» على رأس الإعلام ، سواء أكان مالكاً للوسيلة الإعلامية أو عاملاً بها أو حتى كاتبًا بها . وهذا ما يتجلى بوضوح عادة في قوانين المطبوعات والنشر التي عرفتها الدولة الأردنية طيلة مسيرتها كدولة منذ عام 1921 وإلى الآن تجاه الصحافة المكتوبة (دائرة المطبوعات والنشر تعد أقدم مؤسسة إعلامية ، لأنها تأسست عام 1927 وتعد امتداداً للقوانين العثمانية القديمة التي تعود إلى 1865)[57] . أما فيما يتعلق بالإعلام المرئي والمسموع الذي جاء من خلال قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم 71 لعام 2002 فكان من المتوقع أن يكون أكثر انفتاحاً وديموقراطية ، إلا أنه هو الآخر تضمن مواد عقابية تتنافى وروح التطور السياسي الذي ينادي به العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني ، ويتنافى مع التقدم التقني الحاصل في عالم الاتصال سواء المحلي أو الدولي .

في حين تطالب منظمة 19 الدولية المهتمة بالإعلام المرئي والمسموع الحكومات والدول بعدم فرض عقوبات جائرة بحق العاملين بهذا القطاع ، وذلك في المادة 21 (المبدأ) من ميثاقها الذي ينص على ما يلي :

«يجب ألا تفرض العقوبات على وسائل البث الفردية إلا في حال خرق مطلب قانوني واضح أو شرط ترخيص وبعد محاكمة عادلة ومفتوحة تضمن لوسيلة البث فرصة للاحتجاج ، تفرض العقوبات بصورة حصرية هيئة تتوافر فيها شروط الاستقلالية المحددة بالقسم الثاني . وتنشر قرارات العقوبات وتوضع بمتناول الجميع على نحو واسع»[58] .

---

57. Miles, Hugh, P. 35.

58 . قطيشات ، محمد ، مرجع سابق ، ص28 .

بالمقابل ، نجد أن المادة (29 / ب) من قانون الإعلام المرئي والمسموع تنص على ما يلي :

1- أ - يعاقب كل من يمارس البث دون الحصول على رخصة بث بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف دينار ولا تزيد على مائة ألف دينار أو كلتا هاتين العقوبتين ومصادرة جميع المعدات والأجهزة المستخدمة وإزالة الضرر الناشئ عن المخالفة .

2- تضاعف عقوبة الحبس والغرامة المنصوص عليهما في البند (1) من هذه الفقرة في حال تكرار المخالفة .

ب-1- يعاقب المرخص له إذا مارس أعمال البث أو إعادة البث خلافًا لشروط اتفاقية الترخيص وأي من أحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسين ألف دينار مع إلزامه بالتعويض وإزالة الضرر الناشئ عن المخالفة ، ويحق للهيئة إيقاف البث مدة لا تزيد على شهرين ، ولا تسري أحكام هذا البند على المخالفات التي يرتكبها المرخص له والمتعلقة بالموظفين والعاملين لديه وتطبق عليهم الأحكام والشروط الواردة في اتفاقية الترخيص .

2- تضاعف العقوبة المنصوص عليها في البند (1) من هذه الفقرة في حالة استمرار المخالفة أو تكرارها ولمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المستند إلى توصية المدير إلغاء رخصة البث الممنوحة للمرخص له وإلزامه بتعويض الهيئة بما لا يقل عن الرسوم السنوية

المستحقة على رخصة البث الملغاة»[59] .

وعلى الرغم من تأكيد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني مرات كثيرة على إلغاء فكرة العقاب عن طريق الحبس للصحفي والتعويض عنها بعقاب «مالي» إلا أن هذه المادة جاءت لتؤكد «العقلية القديمة» وتأثيرها على العمل الصحفي وإشعار الصحفي بأنه من الممكن أن تقع عليه «مقصلة الرقابة» بأي وقت ولأي سبب ، علماً بأن هذه المادة - كما يقول السيد يحيى شقير ؛ الصحفي في صحيفة «العرب اليوم» ، والمستشار في المجلس الأعلى للإعلام التابع للحكومة - التي تسمح بإجازة الحبس بمدة تتراوح ما بين 1-5 سنوات ، وما جاء في الفقرة أ-1 من المادة 29 من قانون الإعلام المرئي والمسموع الأردني يتعارض مع قانون العقوبات وولاية المحاكم في الأردن ، ذلك أن الحبس وفق تعريف قانون العقوبات يكون لمدة لا تزيد على 3 سنوات[60] .

والمفارقة التي لا بد من الإشارة إليها هنا ، هو أن هذا القانون وضع حدوداً «للآخرين» ولم يضع حدوداً قانونية على نفسه . فلا يوجد في التشريع الأردني ما يعطي لأي جهة مهما كان نوعها الرقابة على أعمال هيئة الإعلام المرئي والمسموع باستثناء نص المادة (8 / ز) التي جاء فيها «يكون المدير مسؤولاً أمام الوزير عن سير أعمال الهيئة وتناط به المهام والواجبات التالية :

«ز- إعداد مشروع موازنة الهيئة وحساباتها الختامية وتقديمها إلى الوزير تمهيداً لعرضهما على مجلس الوزراء للمصادقة عليهما .

---

59. http://www.avc.gov.jo/avc100.htm

60 . مقابلة شخصية مع السيد يحيى شقير ، عمان ، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 .

وكـذلـك الحـال بالنسـة لنص المادة (13/ب) : تخـضـع حـسـابات الهيئة لرقابة ديوان المحاسبة . كما أنه لا يوجد طريق قانوني للطعن في أعمال وقرارات الهيئة أمام أي جهة قضائية»[61] .

أخـيراً ، لا بد من القول إن عـدم خـضـوع هيـئـة الإعـلام المرئي والمسـمـوع لأي رقابة أو الطعن في قـرارتها لا يتفق أبداً مع مبادىء منظمة (19) الدولية التي جئنا على ذكرها طيلة هذا البحث ، وهي المنظمـة التي قلنا إنهـا تسـعى إلى فـتح آفـاق الحـرية الصـحـفـيـة وتخـفـيف حدة وطأة السـيـاسـة على العـمـل الصـحـفي ، ولا سـيـما المرئي والمسـمـوع ، منه لدى دول العـالم . فـفي مـوادها (10) (11) نصت هذه المواد على ضـرورة إخـضـاع أعـمـال الهـيـئـة التنظيـمـيـة للمراقبة وقراراتها للطعن بها أمام القضاء على النحو الآتي :

«10-1 يجب أن تخـضـع الهـيـئـات التنظيـمـيـة من قبل الشعب من خلال هيئة متعددة الأطراف ، كالهيـئـة التشريعية أو أي لجنة أخرى ، عوضاً عن أي وزير أو أي فرد آخر من الشعب أو أي هيئة متحـيـزة . و يجب أن يفـرض القـانون على الهـيـئـات المنظمـة إعداد تقرير سنوي مفصل حول أنشطتـهـا وموازنتـهـا متـضـمـنة حـسابات التدقيق ، على أن ينشر هذا التقرير و يوزع على نحو موسع .

10-2 يجب أن يكون أي إشراف للهيئات التنظيمية معمولاً به وفق تدابير متخذة مسبقاً (A posteriori) ومن دون وجود هدف أو محاولة للتأثير في قرار فردي .

11- المراجـعـة القـضـائـيـة : «تخـضـع كـامـل قـرارات الهـيـئـات التنظيمية التي تؤثر في الأفراد ، للمراجعة القضائية»[62] .

61. http://www.avc.gov.jo/avc100.htm

62 . نقلاً عن قطيشات ، محمد ، مرجع سابق ، ص 18 .

وباختصار ، يمكن تلخيص « وضع « هذا القانون بما عبر عنه المستشار في المجلس الأعلى للإعلام السيد يحي شقير بالقول «بأنه صدر ضمن حزمة قوانين مؤقتة عددها 211 قانوناً أصدرتها حكومة علي أبو الراغب ضمن أكبر موجة اعتداء على السلطة التشريعية . فهذا القانون ، يعبر عن إرادة السلطة التنفيذية في تحرير الإعلام ولكن مع إبقائه تحت السيطرة»[63] .

وهو الأمر الذي أكدته السيدة سوسن زايدة ، رئيسة تحرير إذاعة عمان نت ، التي ترى أن هذا القانون يحد من سقف الحريات الإعلامية ، إذ إنه يعبر عن إرادة السلطة التنفيذية في هذا القانون الذي ما زال مؤقتًا منذ عام 2002»[64] .

من جهة اخرى ، يرى السيد الشقير «بأن القانون المرئي والمسموع قد رتب رسوماً إضافية على القنوات التي لها هدف تثقيفي وإعلامي بالدرجة الأولى في حين أنه خفضت الرسوم على القنوات والمحطات التجارية ، حيث أضحى الهدف من هذا القانون تشجيع الاستثمار الاقتصادي ، وليس تشجيع الاستثمار الفكري . وهذا ما يلاحظ من خلال فرض القانون 50٪ رسوماً إضافية على المحطة الإذاعية أو التلفزيونية التي تريد بث برامج إخبارية وأخباراً وبرامج سياسية للتحكم في المضمون ، حيث أصبح في الأردن 22 محطة إذاعة FM في حين توجد محطتان فقط تبثان برامج وأخباراً سياسية كل نصف ساعة فقط ؛ هي إذاعة «عمان نت» وإذاعة «وطن» ، وبقية المحطات كرست عملها للأغاني فقط . وإذا بقي هذا

63 . مقابلة شخصية ، ، عمان ، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 .

64 . المرجع نفسه .

القانون على ما هو ، كما يقول السيد شقير ، فسنجد ، عدداً أكبر من الإذاعات والقنوات الفضائية التي تهدف إلى الربح المادي لا التغيير الاجتماعي المنشود»[65] .

الخاتمة

من الواضح أن هناك اهتماماً واضحاً ومن أعلى المستويات القيادية في الأردن بالإعلام بالعموم وبالإعلام المرئي والمسموع بالخصوص ، وهذا ما تجلى عبر الخطابات الملكية المختلفة ، بيد أن هذه التوجهات لا تسير معها إنجازات على أرض الواقع على مستوى التشريع والعمل المؤسسي في القطاع الإعلامي . ولو أردنا أن نضع نتيجة ملموسة لعمل هيئة الإعلام المرئي منذ 5 سنوات إلى الآن من الناحية الكمية والنوعية لقلنا ما يلي :

أولاً : من ناحية الكمية

ارتفاع عدد المحطات الإذاعية العاملة على حيز ف .م FM بواقع 27 محطة 14 للقطاع الخاص و9 محطات للقطاع العام وإعادة ترخيص 4 محطات إذاعية عائدة لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الرسمي ، في حين بلغ عدد المحطات الفضائية العاملة فعلياً 15 محطة من أصل 20 منحت ترخيصاً لتاريخ شهر أيلول/ سبمتبر 2007[66] .

ولا شك في أن في هذا تطوراً من حيث الكم ، ولكن الهدف

---

65 . مقابلة شخصية ، عمان ، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007 .

66. www.avc.gov.jo

المطلوب كان التطور من حيث الكيف ، سواء من ناحية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية .

ثانيا : من ناحية النوعية

صحيح أن النظام السياسي الأردني ، وعلى رأسه صاحب القرار السياسي الأول الملك عبد الله الثاني ، يدرك أهمية الإعلام عموماً والمرئي خصوصاً في «تأكيد الديموقراطية» لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب ، إضافة إلى التفاعل مع التنمية البشرية المستدامة . وصحيح أن النظام السياسي الأردني يدرك ، كذلك ، بأن مواجهه « حروب الإعلام المرئي» التي تشن على الدولة الأردنية من بعض القنوات والمحطات العربية والأجنبية ولاسيما الجزيرة على سبيل المثال[67] ، ولا تجد من يواجهها ، أو حتى القدرة على هذه المواجهة ، تحتاج إلى إعادة نظر عبر خلق البيئة المناسبة لتطوير هذا النوع من الإعلام ، يجعلها في مستوى الدفاع عن نفسها ، ولا سيما ، إذا ما توافرت هناك كفاءات بشرية وتقنية ومهنية في العمل . بيد أنه من الواضح أنّ كل الخطابات ذهبت أدراج الرياح عبر «السياسيات المعاكسة» حتى لا نقول «السياسات المتعارضة» مع التوجهات والرؤية الملكية . وهناك عدة «مؤشرات

---

67 . على سبيل المثال : اضطرت الحكومة الأردنية إلى إغلاق مكتب الجزيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998 بعد أن بث برنامج «الاتجاه المعاكس» لقاءً بين وزير خارجية أردني سابق ومعارض سوري اتهم الأردن بتقارب حميم مع إسرائيل ، وأنها وجدت كدولة عازلة . فهذا المثال يظهر حاجة الأردن إلى من يدافع عن سياساتها ومواقفها التاريخية والعربية والقومية ، انظر :

Miles, Hugh, op. cit., P. 55.

لفشل قطاع الإعلام بالعموم والإعلام المرئي والمسموع بالخصوص منها :

1 . ففي تقريره السنوي لعام 2005 ، أعلن مركز حماية وحرية الصحفيين أن 54,7 ٪ من الصحفيين يصفون حرية الإعلام في الأردن بأنها متدنية ومقبولة . و70٪ منهم يعتقدون أن القوانين تشكل قيداً على حرية الإعلام . و57,3٪ يعتبرون دور نقابة الصحفيين متوسطاً أو ضعيفاً في الدفاع عن الحرية . و84٪ لا يبدون رضاهم عن دورهم المهني . و61,3 ٪ يعتقدون أن الحكومة تتدخل في الإعلام»[68] .

2 . إن هذه الرؤية تعكسها وتؤكدها وجهات نظر أخرى ، سواء أكانت فردية أم جماعية :

أ . فها هي السيدة بيان التل التي شغلت منصب مساعد مدير التلفزيون الحكومي تعزو تدهور مؤسسة الإذاعة والتلفزيون إلى «عدم اتباع الأسس الصحيحة في التعيين ، والتنقلات الداخلية في المؤسسة . فقد كانت هناك قرارات عشوائية تتخذ على مستوى المراكز العليا في الحكومة . وغالباً ما كان يتم اتخاذ هذه القرارات على أسس شخصية وفردية» . إلى أن تصل إلى القول : «أما سقف الحرية فكان يتذبذب ، صعوداً وهبوطاً ، حسب شخصية وزير الإعلام أو رئيس الوزراء . فإذا كان الوزير منفتحاً وديموقراطياً ، فإن المؤسسة ، بكل دوائرها وبرامجها وأخبارها ، تنحو هذا النحو ، والعكس صحيح . وقد أوجد

68. http://www.e3lami.com/innerarticles.php?articleid=915&id=39

هذا التذبذب لدى المشاهدين عدم الثقة بالمؤسسة»[69] .

ب . وها هم ثلاثون مشاركاً أردنياً يؤكدون ما رمت إليه السيدة بيان التل وذلك في استطلاع للرأي أجرته صحيفة «الخليج» حول الفضائيات العربية والأعمال الدرامية في رمضان حيث أجمعوا على عدم منح التلفزيون الأردني صوتاً واحداً في أفضلية الشاشات الفضية مرجحين «MBC» في الصدارة من خلال 23 صوتا بنسبة 76,6٪ تليها بفارق كبير «LBC» بمجموع ثلاثة أصوات فقط فيما حصل «تلفزيون دبي» و«تلفزيون المستقبل» مناصفة على صوتين لكل منهما[70] .

ج . وها هي السيدة سوسن زايدة الإعلامية ورئيسة تحرير راديو عمان ف.م Amman FM تجيبنا عن مستقبل الإعلام المرئي والمسموع بالأردن قائلة : « يمكن الإجابة عن مستقبل الإعلام في أي بلد إلا هنا ، إذ تخضع القوانين للأهواء ولتغييرات كثيرة بحسب تغير رئيس الوزراء ، وهي أشبه بالـ(Zig Zag) ، إذ إنه من السهل أن يأتي رئيس وزراء أكاديمي ليبرالي يعطي الكثير من الحريات الإعلامية ومن ثم يأتي عسكري سياسي يقوم بأخذ الحريات وسلب ما كان لدينا سابقا منها»[71] .

---

69 . التل ، بيان ، «مؤسسة الإذاعة والتلفزيون : الواقع والطموح» ، في كتاب «قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي» ، مرجع سابق ، ص 337 .

70. http://www.ammonnews.net/arabicDemo/index.php

71 . مقابلة شخصية ، مرجع سبق ذكره .

ترى هل من المهم بأن نذكر بسعي الحكومة عبر دائرة المطبوعات والنشر «بوضع قيود على الصحافة الإلكترونية»[72] .

وماذا بعد؟ إن السؤال الذي يمكن طرحه للمستقبل :

- كيف يمكن خلق إعلام ديموقراطي وتحرري ومسؤول يسعى إليه صاحب القرار الأول في ظل وجود عقليات قديمة تعتقد بأسبقية «الأمن على الحرية» في حين أنهما يتكاملان ولكن بجو من الوعي والتعاون؟! .
- وكيف يمكن تطوير الإعلام المرئي والمسموع في حين يُحتفظ ببعض القوانين المصاحبه للتشريعات الإعلامية مثل «قانون العقوبات» الذي يعمل به منذ عام 1960 ويطبق على الإعلاميين : كتاباً أو مراسلين أو مذيعين في ظل «العولمة» وتحول العالم إلى «قرية كونية» عام 2007؟
- أخيراً ، هل حققت التجربة الأردنية أهدافها تجاه الإعلام المرئي والمسموع أم أننا سنحتاج إلى ثورة معلوماتية جديدة تختلف عن الحالية لكي ندرك أهمية التغيير لكي نواكب العصر؟!

---

72 . سلامة ، محمد ، مرجع سابق ، ص 4 .

أثر العولمة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والتعليم في الأردن*

* . بحث قُدم أولاً إلى «مجلة شؤون اجتماعية» ، جمعية علماء الاجتماع والجامعة الأميركية في الشارقة ، العدد 87 ، خريف 2005 . (ص ص9- 35) .
وتم اختيار هذا البحث ونشره في كتاب :
Globalization, Modernization and Education in Muslim Countries, Chapter 13: The effects of Globalization on the Information and Educational Sector in Jordan, Nova Publisher, New York, 2006. (Editors: Rukhsana Zia).

مقدمة

تشير التحولات التي يشهدها العالم حالياً إلى انبثاق عصر جديد مختلف عما سبقه ، فهاجس الديموقراطية الذي عبرت عنه التحولات في المعسكر الشرقي ، وسقوط سور برلين عام 1989 ، وتبلور التكتلات الاقتصادية الكبرى لغرب أوروبا وشرق آسيا ، وبروز نظام العولمة التي منها ثورة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة ، كلها مؤشرات تدل على إنشاء مجتمع كوني جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة ، أو مجتمع «الموجة الثالثة» كما سماها توفلر[1] .

والمشكلة المحورية لمجتمع «الموجة الثالثة» هي تنظيم العلم والمعرفة مما يترتب عليه اعتلاء التعليم والجامعات ومؤسسات البحث والتطوير المرتبة الرئيسية بين المؤسسات والتنظيمات المجتمعية الأخرى ، إذ تصبح الأفكار والمعلومات محوراً لهذا المجتمع . والجامعات هي المستورد الطبيعي لهذه الأفكار ، والمورد الأساسي لهذا المجتمع هو رأس المال البشري ، والمشكلة السياسية محورها سياسات العلم والتعليم[2] .

---

1. Alvin, Toffler, The wave, New York, William Morrow & Company Inc, 1980, PP. 62-76.

2. Ibid, P. 64.

وربما لهذا التصور، فقد بدأ الأردن مع وصول الملك عبد الله الثاني إلى الحكم عام 1999 بمرحلة جديدة على طريق الاندماج في العولمة وإفرازاتها المختلفة التي منها الموجة الثالثة؛ أي «ثورة التكنولوجيا والاتصال»[3].

فبعد التحول الديموقراطي الذي شهده الأردن عام 1989 في ظل الملك الراحل الحسين بن طلال[4]، وما صاحبه من إلغاء الأحكام العرفية، وعودة الحزبية، وحرية الصحافة والتعبير، وإجراء الانتخابات التشريعية، فإن الحقبة الجديدة في ظل الملك الشاب عبد الله الثاني تمتاز عن الأولى، بتركيزها على البعد الاقتصادي، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو ما أطلق عليه بـ«اقتصاد المعرفة»[5]، واستقطاب الاستثمارات الخارجية، وزيادة دور القطاع الخاص على حساب القطاع العام «الخصخصة».

ومما زاد من رغبة القيادة الأردنية الجديدة في التوجه نحو تطوير تكنولوجيا المعلومات و«اقتصاد المعرفة»[6] وجود معيقات جغرافية

---

3 . يعتقد البعض أن تلاحم تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات خلق ما يطلق عليه الآن اسم «تكنولوجيا المعلومات والاتصال.» انظر: عبد الإله الديوه جي، **«واقع تكنولوجيا المعلومات في الوطن العربي»**، في **«المعلوماتية في الوطن العربي: الواقع والآفاق»**، (تقديم أحمد أبو الهيجاء)، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص43.

4 . جمال عبد الكريم الشلبي، **«التحول الديموقراطي وحرية الصحافة في الأردن»**، مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص8.

5 . «عبد الإله جي الديوه»، مرجع سابق، ص 44.

6 . يقصد باقتصاد المعرفة «الاقتصاد المبني أساساً على استخدام الأفكار أكثر من القوة الجسمانية والاعتماد على التطبيقات التكنولوجية أكثر من نقل ==

وسكانية : فالأردن يحتل موقعاً متوسطاً في منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية ، وتبلغ مساحته 91,000 كم2 ، أكثر من 80٪ منها مناطق صحراوية أو شبه صحراوية ، مع محدودية الموارد الطبيعية . كذلك ؛ بلغ عدد سكان الأردن عام 2002 حوالي 5,5 مليون نسمة منهم ما نسبته 80٪ يعيشون في مناطق المدن ، علماً بأن المجتمع الأردني في معظمه مجتمع فتي ، إذ إن 42٪ من سكانه تحت سن الخامسة عشرة .

من هنا ، يشكل شح الموارد الطبيعية مع المعدل المرتفع للنمو السكاني الذي يبلغ حاليا 2,8٪ تحديات كبرى تستدعي ، بالضرورة ، تنمية الموارد البشرية بشكل حتمي لإنجاح الخطط التنموية في المملكة ، ودفعها لتحقيق أهدافها[7] .

وبناء على ما سبق ، ستحاول هذه الدراسة تتبع وتحليل عملية تأثير ملامح العولمة المتمثلة في ظاهرة «ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات» على إحدى وحدات النظام السياسي الكلي في الأردن التي تؤدي دوراً مهماً في التنشئة السياسية ، وفي التنمية الاقتصادية ، وفي تشكيل العقل الجمعي ، ألا وهي المؤسسة التربوية بشقيها : التعليم الأساسي ، والتعليم العالي .

وستسعى الدراسة ، أيضاً ، إلى إظهار مدى التحول الذي جرى

== المواد الخام أو الاستثمار في العمالة الرخيصة» : ختام العتيبي ، «**مفاهيم في التعليم الإلكتروني**» مجلة رسالة المعلم ، عدد 2, 3 ، المجلد 42 ، كانون الأول/ يناير 2004 ، عمان ، ص 105 .

7 . الملخص التنفيذي لبرنامج «**تطوير التعليم من أجل اقتصاد المعرفة–** *ERFKE 1 ، 2003–2008*» ، من موقع وزارة التربية والتعليم الأردنية www.moe.gov.jo.2004 . (أخذ من الموقع في أيار/ مايو 2004) .

على هذه المؤسسة من تغيرات جوهرية أثرت في مناهج ووسائل عملها وأهدافها من ناحيتي الكم والنوع في ظل حكم الملك عبد الله الثاني ؛ أي من عام 1999 إلى عام 2004 .

أسئلة الدراسة

1- هل أثرت العولمة التي من سماتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام السياسي في الأردن؟
2- كيف انعكس الخطاب الملكي ، بصفته رأس النظام السياسي ، على مجال التكنولوجيا والتعليم ؟
3- ما هي المبادرات والرؤى العملية في مجالات تطوير وتحديث المؤسسة التربوية المعتمدة على ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟
4- ما هو هدف النظام السياسي النهائي من تطوير التعليم وأدواته؟

مفاهيم الدراسة

هناك عدة مفاهيم لابد من تعريفها ، وتحديد معانيها في هذه الدراسة حتى نستطيع أن نحلل ونفهم بدقة ظاهرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على التعليم في الأردن . والمفاهيم هي : العولمة ، وتكنولوجيا المعلومات والتعليم .

1. العولمة

سنقوم باستعراض بعض أهم تعريفات العولمة التي تشير إلى ثورة المعلومات والاتصالات ، ودورها ، وتأثيرها على جميع المجالات الاقتصادية والإعلامية والتعليمية في الساحة الدولية .

فالصحفي الأميركي المعروف توماس فريدمان يعرف العولمة في كتابه The lexus and tree بأنها «نظام متحرك ومتغير ، ويمر في عملية تحول مستمرة ، وتشمل هذه العملية ، التكامل الاقتصادي ، والنمو الحاد للاقتصاد والتكنولوجيا في مرحلة من الصعب تصورها ، لدرجة أنها تسمح للشركات أو الأفراد بالوصول إلى العالم بشكل أسرع ، وأعمق ، وأرخص من ذي قبل»[8] .

أما الكاتب الأميركي الآخر إدوارد هيرمان Herman Edward فيعرفها بأنها «عملية نشطة ومستمرة للتعاون والتطور والتوسع عبر الحدود ، وبناء قاعدة قوية خارج الحدود من خلال تسهيلات اقتصادية وقانونية ، بحيث تمنح مكاسب اقتصادية وسياسية إضافة إلى كونها تشكل تحدياً للقطرية ومفاهيم الأمن»[9] .

ولكي لا نستطرد في المزيد من التعريفات ، سنشير فقط إلى التوجهات المنهجية المحتملة التي أشار إليها المفكر المصري السيد يسين التي من الممكن النظر إليها عند دراسة العولمة ، وهي :

أ- العولمة : باعتبارها مرحلة تاريخية .

ب - العولمة : باعتبارها تجليات لبعض الظواهر الاقتصادية .

ج - العولمة : باعتبارها انتصاراً وتكريساً للقيم الأميركية .

د- العولمة : باعتبارها تعبيراً عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[10] .

---

8 . جمال الشلبي ، **«العولمة وأثرها على العلاقات العربية - الأميركية»** ، في : **«العلاقات العربية- الأمريكية : نحو مستقبل مشرق»** ، (سامي خصاونة محرر) ، الجامعة الأردنية بالتعاون مع جامعة يونغ الأميركية ، 2001 ، عمان ، ص 536 .

9 . المرجع نفسه .

10 . المرجع نفسه .

2. تكنولوجيا المعلومات والتعليم

ويقصد بمفهوم «تكنولوجيا المعلومات» معالجة البيانات بوساطة الكمبيوتر، واستخدام التكنولوجيا والتفاعل معها من حوسبة وإلكترونيات واتصالات عن بعد، لمعالجة المعلومات وتوزيعها على شكل رقمي أو أي أشكال أخرى[11] .

أما تعريف تكنولوجيا التعليم؛ فهو «عملية منهجية منظمة في تصميم وتخطيط وتنفيذ وتقويم عملية التعليم، والتعلم في ضوء أهداف محددة تقوم أساساً على نتائج البحوث في مجالات المعرفة المختلفة، وتستخدم جميع الموارد المتاحة، البشرية وغير البشرية، لتحقيق التعليم بكفاءة أكثر فاعلية»[12] .

منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على «نموذج النظم» الذي أوجده عالم السياسة الأميركي دافيد إيستون. ويعتبر هذا المنهج أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط السياسي. واعتمادا على هذا المنهج، يعد مفهوم النظام هو وحدة التحليل. ويقصد بالنظام «مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفياً بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل (التغير في عنصر أو جزء

---

11. ختام العتيبي، «التعلم الإلكتروني: مفاهيم ومعايير»، مجلة رسالة المعلم، عدد 3 و 4 – المجلد 41، آذار/ مارس 2003، ص 157 .

12. علي الهناندة، «تأصيل تكنولوجيا المعلومات في المدرسة الأردنية» في: «المدرسة الأردنية وتحديات القرن الحادي والعشرين»، (تحرير عمر الشيخ)، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 142 .

ما يؤثر في بقية العناصر أو الأجزاء) . وبهذا المعنى ؛ يعتبر نموذج إيستون في إطار النظرية العامة للأنظمة[13] .

والسؤال الجوهري الذي يمكن صياغته للوصول إلى تحليل دقيق للحياة السياسية التي تعد نظاماً من السلوكيات هو : كيف يمكن للأنظمة أن تنجح في الاستمرار في عالم يسوده حالة من عدم الاستقرار والتغير الدائم؟[14] .

وقد قدم إيستون إطاراً تحليلياً يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات Inputs التي هي الضغوط والتأثيرات الخارجية على الأردن (في حالتنا العولمة وإفرازاتها من ثورة تكنولوجية معلوماتية واتصالية) التي يتعرض لها النظام مما تدفعه إلى النشاط والحركة ، وتنتهي بالمخرجات Outputs (الاندماج في السوق العالمي ؛ والسعي لأخذ مبادرات نحو الاندماج في التحولات العالمية الاقتصادية والسياسية والتربوية محلياً) .

أما التغذية العكسية أو المرتجعة Feed-back فهي أن السياسة تقوم بالربط بين المدخلات والمخرجات عبر الإشارة إلى تدفق المعلومات من البيئة الخارجية والداخلية إلى النظام السياسي التي تتضمن نتائج أفعاله ؛ أي الأثر الذي أحدثته قراراته وسياسته ، وكأننا أمام التحليل الجدلي لهيغل وماركس[15] .

---

13. Jean-Pierre Cot & Jean-Pierre Mounier, "*Pour une sociologie politique*", Tom2,Seuil,Paris, 1974, p 197.

14. Pierre Birnbaum, & FranÇois, chazel, "*Sociologie politique: texts*", Armand Colin, Paris, 1978, P 15.

15. Jean-Pierre Cot & Jean -Pierre Mounier, op.cit., P 199. see also: Roger-gérard Schwartzenberg, "*Sociologie Politique*, Monchrestien, Paris, 1988, P 94.

وبناء على ما تقدم ، سنقوم بتوزيع هذه الدراسة إلى جزأين :

* الأول يناقش بدايات الانطلاق لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ثم يتطرق إلى «الخطاب الملكي» الداعي إلى تشجيع هذا القطاع ، إضافة إلى التركيز على أهم المبادرات في هذا الصدد المتمثلة بالخصوص «بمبادرة ريتش» .R.E.A.C.H *.

* أما الجزء الثاني ؛ فيسلط الضوء على أثر تكنولوجيا المعلومات في التعليم من خلال إعطاء خلفية عامة عن تطور التعليم في الأردن ، ثم التطرق إلى استراتيجية التعليم الإلكتروني واقتصاد المعرفة» .

أولاً : واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات

رغم أن قطاع تكنولوجيا المعلومات حديث النشأة في الأردن ، إلا أنه يسير بوتيرة متسارعة لكي يأخذ مكانه في الخريطة الإقليمية والعالمية . وقد شجع ملك الأردن عبد الله الثاني عبر خطاباته المحلية والدولية كـ«منتدى دافوس» على تطوير هذا الميدان محققاً بذلك هدفين :

أولا : إظهار الأردن على أنه يتفاعل مع التحولا ت العالمية ويتأقلم معها .

---

* هو اختصار لهذه المبادرة باللغة الإنجليزية وهي :

- Regulatory Framework;
- Enabling Environment;
- Advancement Programs;
- Capital & Finance;
- Human Resource Development

حول ماهية هذه المبادرة انظر : http://www.reach.jo

ثانياً : إن زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى فتح آفاق اقتصادية جديدة عبر خلق فرص عمل وإنتاج جديدة للشعب الأردني مما يخفف من وطأة البطالة وما تفرزه من فوضى وعدم استقرار اجتماعي ، ويتيح للنظام السياسي فرصة أكبر للاستقرار .

وفي الصفحات التالية ، نسلط الضوء على نقطة انطلاق هذا الميدان ، ثم نتطرق إلى الخطابات الملكية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، إلى أن نصل إلى المبادرات الأردنية في هذا الصدد .

1- نقطة الانطلاق

في ستينات القرن الماضي ، تطور علم تكنولوجيا المعلومات بسرعة كبيرة ، إذ لم يشهد العالم تقدماً لعلم ما أو تكنولوجيا كما شهده مجال المعلوماتية[16] ، مما أدى إلى إدخال حقول علمية وتكنولوجية جديدة ، وتفسير الحقول العلمية والتكنولوجية القديمة .

وبالنسبة للأردن ، فإن المعلوماتية انطلقت مع بداية التفكير باستعمال التكنولوجيا الحديثة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي ، في حين دخل أول مشروع وطني حيز التنفيذ عام 1993 من خلال إنشاء «مركز المعلومات الوطني» الذي يتبنى ، بشكل

16 . محمد مراياتي ، «المعلوماتية والعلوم» في : المعلوماتية في الوطن العربي : «الواقع والآفاق» ، مرجع سابق ، ص 102 .

أساسي ، نظام المعلومات الوطني الذي دشن عمليا عام 1996[17] .

والحقيقية ، إن تطور تكنولوجيا المعلومات ، بوصفه علماً وصناعة ، بدا واضحاً للعيان في السنوات العشر الأخيرة . فعلى سبيل المثال ، هناك 90٪ من مؤسسات القطاع العام قد أدخلت تكنولوجيا المعلومات في أعمالها . ويقدر عدد الحواسيب في الأردن حالياً (وهي في حالة زيادة مستمرة وسريعة) بنحو 85 ألف حاسب ، أي بمعدل 1,7 حاسوب لكل 100 مواطن[18] .

من جهة أخرى ؛ يبلغ حجم سوق تكنولوجيا المعلومات في الأردن 60 مليون دينار في السنة الواحدة ، 73٪ منها تتعلق بتجارة الأجهزة ، و27٪ فقط تختص بالبرمجيات وخدمة الحاسوب . ويقدر معدل النمو في هذا المجال بحوالي 25٪ . غير أن المشكلة تكمن في أن 90٪ من الشركات الأردنية العاملة في مجال الحاسوب تعتبر شركات صغيرة ، ولا يتجاوز عدد موظفيها 20 موظفاً في الشركة الواحدة[19] .

أما فيما يتعلق بعدد المؤسسات والشركات المرخصة لتقديم خدمات الإنترنت ، فوصل عددها إلى 18 شركة ، وإن كان العامل منها فقط 7 شركات . ويقدر عدد المستخدمين لشبكات الإنترنت بحوالي 95 ألف شخص ، وبنسبة أقل من 2٪ من عدد السكان . أما مقاهي الإنترنت المنتشرة بشكل كبير في الأردن ؛ فيبلغ عددها

17 . يوسف نصير ، «المعلوماتية في الأردن : الواقع والآفاق» ، في : «قضايا أردنية معاصرة» ، (تحرير فوزي غرايبة) ، مؤسسة عبد الحميد شومان & المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2001 ، ص ص 197-198 .

18 . المرجع نفسه ، ص 194 .

19 . المرجع نفسه .

115 مقهى ، 70٪ منها في عمان . ويقدر عدد المؤسسات والشركات التي اتخذت موقعاً لها على شبكة الإنترنت بنحو 100 مؤسسة أردنية ، أقل من 50٪ منها من القطاع العام[20] .

ومع ذلك ، فإن هذه الأرقام تبقى متواضعة إذا ما تمت مقارنتها مع الدول المتقدمة ، فبالرغم من التطور الذي حصل على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي ، إلا أن الأرقام تبين أن عدد الخطوط الهاتفية في الأردن لا يتجاوز 11,7٪ ، بينما في أوروبا تصل هذه النسبة إلى 60٪ . أما على صعيد انتشار الحاسوب في أوروبا ؛ فقد بلغت نسبته 30٪ بينما لا تصل النسبة في الأردن إلى أكثر من 1,7٪ وهو ما يظهر وجود فجوة بين الدول المتقدمة والنامية ، ومنها الأردن[21] .

وإذا ما انتقلنا إلى مجال القوى العاملة في حقل تكنولوجيا المعلومات ، وهي من المزايا المتوافرة في الأردن ، نجد أن عدد العاملين في هذا الاختصاص يقدر بحوالي 9 آلاف شخص ، فيما يدخل سوق العمل كل عام نحو 2300 شخص منهم 1000 شخص من خريجي الجامعات والبقية من خريجي كليات المجتمع[22] .

---

20 . يوسف نصير ، مرجع سابق ، ص 195 .

21 . المرجع نفسه .

22 . المرجع نفسه .

الجدول رقم -1-

جدول توضيحي للإحصاءات السابقة

الرقم	البند	العدد/النسبة
1	حجم سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن وتوزيعه	* 60 مليون دولار أميركي * 73٪ تجارة الأجهزة * 27٪ برمجيات وخدمات حاسوب * 25٪ معدل النمو * 90٪ من الشركات الأردنية العاملة في مجال الحاسوب تعد شركات صغيرة لا يتجاوز عدد موظفيها 20 موظفاً .
٢	شركات خدمات الإنترنت	* 18 شركة * 7 شركات تعمل فعليا * 95,000 مشترك (أي أقل من 2٪ من عدد السكان) .
٣	مقاهي الإنترنت	* 115 مقهى في المملكة * 70٪ منها في العاصمة عمان .
٤	مواقع مؤسسات وشركات على شبكة الإنترنت	* 100٪ مؤسسة أردنية * أقل من 50٪ منها من القطاع العام .
٥	عدد خطوط الهاتف	* في الأردن لا تتجاوز 11,7 ٪ * في أوروبا تصل إلى 60٪ .
٦	انتشار الحاسب	* في الأردن لا تزيد على 1,7 ٪ * في أوروبا تصل إلى 30٪ .
٧	عدد العاملين في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	* 9,000 شخص * 2300 شخص يدخل سوق العمل كل عام * 1000 واحد منهم من خريجي الجامعات والبقية من خريجي كليات المجتمع .

2- تكنولوجيا المعلومات بين الخطاب الملكي والواقع المعاش

لقد ساعد الملك عبد الله الثاني منذ اعتلائه العرش عام 1999 على إدراك أهمية تحول «المعلومات» بحد ذاتها إلى مصدر من مصادر «الثروة» ، وبدأ فوراً بدعم الصناعات المرتبطة بمعالجة المعلومات ، وتخزينها ، وبثها ، واستعادتها ، والمعروفة بصناعة المعلومات والاتصالات . ولكون الأردن دولة ذات موارد طبيعية محدودة ، فقد أدرك الملك «بحسه السياسي» أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجاوزت كونها مجرد فرص تجارية لتصبح أداة لتعزيز إمكانيات البلاد في مجال التكنولوجيا مما يمكن الأردن من التقدم نحو تطوير حكومته وتجارته . والأهم من كل ذلك ، الارتقاء بمستوى معيشة مواطنيه مما يعني ، بشكل أو بأخر ، استقرار نظام الحكم فيه .

وسنعرض في الصفحات اللاحقة الخطابات الملكية في تكليف الحكومات ، وبعض الخطابات التي ألقيت على الساحة الدولية مثل منتدى دافوس :

ففي خطاب التكليف الملكي لأول حكومة في عهد الملك عبدالله الثاني ؛ أي حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة في 4 آذار/ مارس 1999 أشار الملك إلى قطاع التعليم والتكنولوجيا ، الأمر الذي يؤكد حرص الملك على تطوير هذا القطاع ، ورسوخ دوره في تصوره وتفكيره قائلاً : «إن العملية التربوية ، رغم إنجازاتها العديدة بحاجة إلى تطوير مستمر بهدف الارتقاء بمستوى التعليم وتجويد مخرجاته ، والعناية بالتربية الوطنية لتعزيز الانتماء والتركيز على التفكير والحوار في أجواء من الاعتدال والتسامح ، والاهتمام بتكنولوجيا

التـعليم ، ورفع سـوية المعلمين وتحسين ظروفهم ، وتعـزيز دور الجامعات»[23]

وتمشياً مع هذا النهج ، قام الملك عبد الله الثاني في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 بدعوة ما يزيد على 160 ممثلاً للقطاعين العام والخاص للاجتماع في البحر الميت في «خلوة اقتصادية» استمرت يومين لتعزيز العلاقة بين القطاعين . وكان الهدف من هذه الخلوة التعرف إلى الوسائل التي يمكن بوساطتها إنعاش الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق تنمية مستدامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي»[24]

وقد انبثق عن هذه «الخلوة» تشكيل «المجلس الاقتصادي الاستشاري» والعديد من التوصيات التي كان من أهمها :

1 – سياسة تحرير وتحديث اقتصادي .

2– إصلاحات مالية .

3– إصلاحات قضائية .

4– إصلاحات الجهاز الإداري العام .

5– تعديلات تشريعية .

6– سياسات التعليم والتعليم العالي[25] .

وقد توصلت «الخلوة الاقتصادية» فيما يتعلق بالسياسة التعليمية إلى أنه «ينبغي لسياسة التعليم أن تهدف بشكل رئيسي إلى تشجيع إطلاق المبادرات خصوصاً في المجالات الاقتصادية

---

23 . وثائق أردنية ، «حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة : التكليف والثقة» ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، 1999 ، ص 16 .

24 . حول الخلوة الاقتصادة الأولى انظر : .http:// www.kingAbdullah. jo

25 . المرجع نفسه .

والمهنية المتقدمة ، وهذا يتطلب مراجعة شاملة للمنهج التعليمي وإعادة هيكلة البرامج والمؤسسات التعليمية على أسس حديثة . وهذه بعض التوصيات التي أقرت :

1- إدخال تعليم اللغة الإنجليزية ابتداءً من الصف الأول الابتدائي .
2- إدخال تعليم الكمبيوتر في جميع المدارس .
3- جعل تعلم الكمبيوتر متطلباً إلزامياً لجميع طلاب الجامعات ، ووضع حد أدنى للمستوى المطلوب في هذا المجال .
4- إلزام طلاب الجامعات كافة على تعلم لغة ثانية واحدة على الأقل (كتابة ؛ وقراءة ؛ ومحادثة) وجعل النجاح في امتحان اللغات إلزامياً باعتباره أساساً للتخرج في جميع التخصصات[26] .

وبعد استكمال معالجة الجزء الأكبر من الإصلاحات التي خرج بها الملتقى الاقتصادي الوطني الأول دعا الملك عبد الله الثاني ، حكومته الجديدة برئاسة علي أبو الراغب ، لعقد الملتقى الاقتصادي الوطني الثاني في البحر الميت يوم 31 آذار/ مارس 2001 ليكون نقطة انطلاق جديدة يتم من خلالها تحديد أولويات المرحلة القادمة[27] .

واستمراراً لمنهج الملك عبد الله الثاني الرامي إلى تمتين الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص ، فقد دعا إلى عقد الملتقى الاقتصادي الثالث في مدينة العقبة خلال الفترة بين 19-20

---

26 . http:// www.kingAbdullah. jo

27 . آلية بناء الاستراتيجية الوطنية للتربية في الأردن «تصور مبدئي مقترح» انظر : http:// www.moe.gov.jo.

تشرين الأول / أكتوبر 2002 . وترتب عن هذا الملتقى «التأكيد على أن المورد البشري هو الميزة التنافسية الأساسية للاقتصاد الوطني ، إذ يوصي المشاركون البناء على ما تم إنجازه من خلال اعتماد الآليات الأربع التالية في المرحلة القادمة ، وهي :

1- توفير التعليم المستمر من خلال جميع المؤسسات المعنية .

2- وضع الآليات العملية اللازمة لتفعيل الشراكة الحقيقية بين الجهات المعنية .

3- تحسين مستوى الوصول إلى المعلومات والمعرفة من خلال بنية أساسية وطنية شاملة ومتكاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات .

4- تعزيز القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير وخلق الثقافة اللازمة له وطنياً من خلال تشكيل فريق عمل يتولى دراسة البحث والتطوير في تنمية الموارد البشرية[28] .

وبعد استقالة حكومة الروابدة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد المهندس علي أبو الراغب في 19 حزيران/ يونيو 2000 عاد الملك عبدالله الثاني التأكيد على رؤيته فيما يتعلق بالتربية والتعليم والتكنولوجيا ، ولكن بربطها هذه المرة بـ«الثقافة» والدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة ، إذ يقول :

«أما في مجال التربية والتعليم والثقافة ، فلا بد من العمل الدائم لتحسين أوضاع المعلمين ، ومكافأة المبدعين في مختلف المجالات العلمية والفكرية والفنية العمل على رفد هذا الجهاز الهام بالكفاءات والخبرات المتميزة المنفتحة على العالم من خلال

28. www.moe.gov.jo. http://

استعمال التقنيات الحديثة في التعليم، وتزويد الطلبة والمدارس بما تحتاجه لتحقيق هذا الهدف، بحيث يستطيع المعلم والطالب على حد سواء التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدامها على أحسن وجه»[29].

وفي خطاب التكليف الثالث لحكومة السيد علي أبو الراغب، الذي أعاد تشكيلها في 20 تموز/ يوليو 2003، أشار الملك عبد الله الثاني إلى «التنمية الشاملة» التي من ضمنها التربية والتعليم، إذ يقول:

«إن التنمية التي نريدها هي التنمية الشاملة، ولا ينبغي أن تكون التنمية في أحد جوانب حياتنا على حساب الجوانب الأخرى، أو متقدمة في هذا المجال على بقية المجالات، فهي كل متكامل والتنمية الاقتصادية لا بد أن تصاحبها تنمية سياسية وتربوية واجتماعية. وعلى ذلك فلا بد من الاستمرار في تنفيذ خططنا وبرامجنا، لمعالجة أوضاعنا الاقتصادية، ومحاربة الفقر والبطالة وجذب الاستثمارات أو إصلاح وتحديث برامجنا التعليمية والتربوية»[30].

أما خطاب التكليف الخامس للسيد فيصل الفايز لتشكيل وزارة جديدة في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 فقد ركز فيه الملك عبد الله الثاني على «التنمية السياسية» التي يمكن تجذيرها عن طريق التقدم العلمي والتكنولوجي قائلاً:

«والتنمية السياسية التي ننشد تسعى إلى العلم والمعرفة

29 . وثائق أردنية، «حكومة السيد علي أبو الراغب: التكليف والثقة»، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 2000، ص ص 18-19.

30 . صحيفة الرأي الأردنية، 22 تموز/ يوليو 2003، ص4.

للجميع»[31] . ويقول الملك أيضا : «إن ثمار التنمية الاقتصادية والسياسية المستدامة هي التنمية الاجتماعية لكافة شرائح مجتمعنا الأهلي ، ازدهار الفرد والعائلة ، الطفل والشاب والكهل والفتاة والمرأة ، والتنمية الاجتماعية الشاملة لتحقيق التعليم والتدريب المهني وتوفير الرعاية الصحية»[32] .

أما المنبر الثاني الذي من الممكن أن يعكس رؤية صاحب القرار السياسي الأردني المتمثل في الملك عبد الله الثاني تجاه العولمة وما تمثله من تطورات اقتصادية وتكنولوجية وتعليمية ، فقد تبلور في الخطابات الموجهة للبيئة الخارجية «كملتقى دافوس» .

ففي المنتدى الاقتصادي العالمي المنبثق عن ملتقى دافوس «قمة المصالحة العالمية في الأردن» الذي عقد في 21-23 حزيران/ يونيو 2003 في البحر الميت قال الملك عبد الله الثاني في الخطاب الرئيس : «لا يمكن لأي بلد أن يحقق الازدهار في معزل عن الآخرين»[33] . وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه سابقاً من أن نظام الملك عبد الله الثاني يسعى إلى الاندماج في النظام العالمي الجديد القائم على المعرفة والتكنولوجيا والانفتاح بين الدول مما يعنى التأقلم ، والاستقرار ، والاستمرار .

وقد دعا الملك في هذا اللقاء إلى «تبني مشاركة حقيقية ، شراكة تستند إلى قيم مشتركة ومستقبل مشترك» .

وفي منتدى دافوس في سويسرا في 23 كانون الثاني / يناير 2004 ذكر الملك عبد الله الثاني بأهمية الفرصة التي يوفرها ملتقى

---

31 . صحيفة الرأي الأردنية ، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 ، ص 3 .

32 . المرجع نفسه .

33 . صحيفة الرأي الأردنية ، 23 حزيران/ يونيو 2003 .

دافوس للدول والجماعات للحوار مع بعضهم واصفاً لقاء دافوس بقوله : «إن هذا النوع من التبادل والتواصل العالمي قوة تشكل العالم في القرن الحادي والعشرين»[34] .

وقد ربط الملك نجاح رأيه السابق في «التبادل والتواصل» بضرورة تفهم البعض للإشكاليات والمعيقات الاقتصادية التي يعيشها البعض الآخر ، مشيراً إلى الوضع الاقتصادي العربي الحالي ، واضعاً ، في الوقت نفسه ، الحل المتمثل في عملية مواكبة التعليم الحديث والتقدم التكنولوجي نصب عينيه قائلاً : «وحيث أن أكثر من نصف العرب هم دون 18 عاماً ، فإن حوالي 6 ملايين باحث جديد عن العمل ينضمون إلى قوة العمل سنوياً . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن معدلات البطالة حاليا تصل إلى أكثر من 10٪ سنوياً فإن ذلك يعنى أنه لا توجد فرص عمل كافية . وعليه فإنه ليس هناك أمل كاف . يتوجب على جميع القطاعات أن تتصدى لهذه القضايا : حكم يتجاوب مع تطلعات شعبه ، ويعتمد على الشفافية ، ونظام تربوي مكرس لتحقيق التميز ، وقطاع خاص نشط يستطيع تسخير الإمكانيات البشرية الهائلة في المنطقة[35] .

إلى أن يقول الملك عبد الله الثاني : «بأيدينا اليوم نخلق لا الآمال فقط بل والأفعال أيضاً : عصراً من السلام ، ونمواً اقتصادياً عالمياً ومنفذاً واسعاً نحو التعليم والتكنولوجيا ، والأهم من ذلك إيجاد عالم تسوده العدالة»[36] .

---

34 . صحيفة الرأي الأردنية ، 24 كانون الثاني/ يناير 2003 ، ص 2 .

35 . المرجع نفسه .

36 . المرجع نفسه .

3- المبادرات الأردنية الخاصة : مبادرة ريتش- R.E.A.C.H

لقد طلب الملك عبد الله الثاني منذ وصوله إلى الحكم عام 1999 من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص إعداد استراتيجية واقعية ، وخطة عمل لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئ في الأردن . وبعد ثلاثة أشهر ظهرت مبادرة ريتش R.E.A.C.H التي أوضحت ، بشكل تفصيلي ، استراتيجية خطة عمل لمدة خمس سنوات قادمة لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن ، يتبنى تنفيذها كل من القطاع الخاص ، والحكومة ، والشركاء الرئيسيين الآخرين لضمان وقوف الأردن في مكانة مرموقة في الاقتصاد الإلكتروني المبني على الإنترنت[37] .

وبعد إطلاق هذه المبادرة أصبحت هذه المبادرة خطة عمل لدعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة في الأردن ، وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية . وهذه المبادرة هي رزمة من إجراءات عملية أوصت باتخاذ خطوات معينة في خمسة مجالات رئيسية هي :

1- تعزيز عمل الهيئات التنظيمية .
2- تطوير القوى البشرية .
3- الدعم الحكومي .
4- رأس المال والتمويل .
5- تطوير البنية التحتية .

---

37. ICT Industry Statistics Fiscal Year 2002, A survey conducted by int@j, Jordan, December 2003. www.intaj.net . (Accessed in May 2004).

وصادقت حكومة السيد عبد الرؤوف الراوبدة عام 1999 على مبادرة ريتش التي أصبحت بمثابة «خطة عمل» لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأردن مما يضمن قيام شراكه قوية بين القطاعين العام والخاص في جهودهما لإخراج الرؤية الملكية إلى حيز الوجود .

وقد وضعت مبادرة ريتش هدفاً لها للوصول بالصادرات السنوية إلى 550 مليون دولار أميركي ، وجلب استثمارات أجنبية مباشرة يبلغ مجموعها 150 مليون دولار أميركي ، وخلق ثلاثين (30000) ألف فرصة عمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول عام 2004 . وتبين من مراجعة أجريت مؤخراً أن مبادرة ريتش قد وجهت نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من 60 مليون دولار أميركي إلى 167 مليون دولار أميركي في المبيعات مع زيادة في الصادرات بلغت أكثر من 350٪ . وازداد توظيف المهنيين في هذا القطاع من 1250 عام 1999 إلى 8,000 عام 2002[38] .

وبهدف تفعيل هذه الشراكة الديناميكية بين القطاعين العام والخاص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، فقد تم إنشاء مؤسستين هما :

1-وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوضع سياسة واستراتيجية تطوير قطاع المعلوماتية .

2-جمعية تكنولوجيا المعلومات في الأردن التي تعرف باسم Inta@j . وهي جمعية خاصة تطوعية غير ربحية ، تمثل بشكل فعال صناعة خدمات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات الأردنية في السوق العالمي من أجل تسويقها والنهوض بها[39] .

---

38. www.intag.net.

39. ibid.

والشراكة مستمرة من خلال المجلس الاستشاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والرؤية المشتركة لجمعية إنتاج (Intaj) ومبادرة ريتش هي أن يصبح الأردن المركز الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات في المنطقة ، وأحد المصدرين المعروفين عالمياً لمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات ، بتوظيف موارده البشرية لما تمتاز به من مهارات وكفاءة[40] .

أما مبادرة ريتش REACH 2 فقد قامت بتوثيق مسيرة الأردن في تطوير صناعة تكنولوجيا معلومات حيوية وفاعلة ، من خلال تطبيق استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية . وقد تم وضع الأهداف التالية لهذه المبادرة :

1- توفير 20 ألف فرصة عمل في مجال تكنولوجيا المعلومات ، و10 آلاف فرصة إضافية في الوظائف ذات العلاقة في حلول عام 2004 .

2- رفع الصادرات إلى 550 مليون دولار أميركي بحلول عام 2002 .

3- استقطاب استثمارات أجنبية بما يعادل 150 مليون دولار أميركي بحلول عام 2004[41] .

أما مبادرة ريتش REACH 3 فيتمثل هدفها في رسم النجاحات والتحديات التي تواجه الأردن في مجال تطوير صناعة تكنولوجيا معلومات حيوية وفاعلة .

باختصار ، تسعى مبادرة ريتش بمراحلها الثلاث إلى جعل الأردن مركزاً إقليمياً لتكنولوجيا المعلومات ، يحظى باعتراف دولي من خلال الميزة النسبية لموارده البشرية .

40. www.intag.net.

41. ibid.

ثانيا- تكنولوجيا المعلومات وأثرها في التعليم

الميدان الثاني الذي تلازم في مسار مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحظي بالدعم والاهتمام نفسيهما من النظام السياسي الأردني، لأن كل واحد منهما يكمل الآخر، هو الميدان المتعلق بتكنولوجيا التعليم. وسنسعى عبر الصفحات التالية إلى بيان كيف تطور التعليم الأردني في ظل ثورة تكنولوجيا الاتصالات التي أثرت في كل التخصصات بما فيها التعليم، مع ذكر أهم السياسات والمبادرات التي اتخذت في هذا الشأن.

1- خلفية تاريخية

لقد نص الدستور الأردني في المادة (6) منه على مايلي: «تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين». أما المادة (20) فأكدت على أن: «التعليم الابتدائي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة»[42]. وربما لوجود هذه النصوص المهمة حول التعليم في دستور عام 1952 تميز الأردن عربياً بإنشاء المؤسسات العلمية والبحثية. فقد شهد الأردن قيام الجامعات والمعاهد قبل نصف قرن من الزمان تقريباً، وعلى أسس علمية متقدمة بالرغم من ندرة الموارد والظروف المحلية والإقليمية الصعبة وغير المستقرة.

ولعل من أهم المؤشرات على اهتمام النظام السياسي في الأردن بالتعليم النظر إلى ميزانية التعليم التي كانت عام

---

42. حول نصوص الدستور انظر: محمد سليمان الدجاني، ومنذر سليمان الدجاني، «المدخل إلى النظام السياسي الأردني»، بالمينو برس، عمان، 1993، ص 454.

1951/1950 لا تزيد على مليوني دينار أردني[43] ، في حين وصلت عام 2003/2002 إلى 258,450 مليون دينار أردني* ، وبنسبة 10,71٪ من الموازنة العامة للدولة التي بلغت بليونين و413 مليون دينار أردني[44] .

وفيما يتعلق بالتعليم العالي ؛ فإنه لم يكن متيسراً للأردنيين إكمال دراستهم العليا داخل بلدهم ، وكانوا يتوجهون لهذه الغاية إلى الدول العربية الأخرى مثل : مصر ؛ وسوريا ؛ والعراق ، إلى أن افتتحت أول جامعة أردنية عام 1962 ؛ وهي الجامعة الأردنية وتوالى إنشاء الجامعات الحكومية بحيث أصبح عددها حالياً (7) كان أخرها جامعة الحسين بن طلال في معان 1999[45] .

وقد تميز الأردن عن غيره من معظم دول العالم العربي بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس كليات مجتمع متوسطة أهلية ، إذ تأسست أول كلية مجتمع خاصة عام 1967 ، وتوالت بعد ذلك وتيرة إنشاء الكليات الخاصة لتبلغ (50) كلية عام 2000/1999[46] . أما فيما يتعلق بالجامعات الخاصة ، فقد تم الترخيص بتأسيس 13 جامعة

---

43 . عيد الدحيات ، «الحسين والتنمية التعليمية في الأردن» ، في كتاب «الحسين بن طلال وبناء الدولة الأردنية الحديثة» ، جامعة الحسين ، معان ، 2003 ، ص 89 .

* كان الدينار الأردني يساوي 3 دولارات تقريباً حتى عام 1989 ثم أصبح يعادل حالياً 1,5 دولار .

44 . إحصاءات التعليم للعام الدراسي 2003/2002 ، إدارة التخطيط التربوي ، قسم الإحصاء ، وزارة التربية والتعليم الأردنية ، عمان ، 2003 ، ص2 .

45 . عيد الدحيات ، مرجع سابق ، ص93 .

46 . المرجع نفسه ، ص 92 .

باشر تسع منها التدريس فعلاً [47] .

وتظهر الإحصائيات الحديثة ما ذهبنا إليه في بداية الحديث عن أهمية التعليم للنظام السياسي في الأردن منذ تأسيسه ، إذ زاد عدد الطلبة بهذه الجامعات على مستوى البكالوريوس عام 2000/1999 على 112483 نصفهم تقريباً من الإناث ، أما عدد أعضاء هيئة التدريس ، فقد زاد على 4600 مدرس منهم 600 من الإناث[48] .

ورغبة من الملك عبد الله الثاني في أن يؤدي قطاع التعليم دوراً مهما وواسعاً في تطوير مجتمع المعرفة ، فقد تضمن كتاب التكليف الملكي في 19 حزيران/ يونيو من عام 2000 إعادة إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، لتتولى الإشراف والمراقبة عن كثب على مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة .

2- استراتيجية التعليم الإلكتروني واقتصاد المعرفة

لقد كان من أبرز أولويات الملك عبد الله الثاني منذ تسلمه سلطاته الدستورية ملكاً للمملكة الأردنية الهاشمية عام 1999 النهوض باقتصاد دولته وتطويرها ، فانطلقت بتوجيهاته العديد من المبادرات لإيجاد أفضل الحلول للنهوض بالاقتصاد الوطني على المدى البعيد . فانعقد «المنتدى الاقتصادي الوطني الأول» في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 ، تلته مبادرة «الأردن : رؤية 2020» ، ثم مبادرة ريتش«R.E.A.C.H» ، حيث تمخض عن هذه المبادرات تصورات وسياسات جديدة لمستقبل هذا الاقتصاد المعتمد على التعليم .

47 . عيد الدحيات ، مرجع نفسه ، ص93 .

48 . المرجع نفسه .

وفي شباط/ فبراير من عام 2001 واستجابة لمبادرة من الملك عبد الله الثاني ، قدمت الحكومة الكندية المساعدة لتطبيق «الاستراتيجية الأردنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات» . وقد وقعت الحكومة الأردنية مع الحكومة الكندية اتفاقية تعاون بين البلدين تتضمن تقديم كندا المساعدات الفنية للحكومة الأردنية في مجال إدخال «التعلم الإلكتروني إلى النظام التربوي الأردني» على نحو مؤسسي[49] .

وصدرت وثيقة إطار العمل الاستراتيجي للتعلم الإلكتروني بمحاورها السبعة في نيسان / إبريل عام 2001 التي بلورت التخطيط لمشروع رئيسي مدته 5 سنوات ، وهو تطبيق إطار العمل الاستراتيجي للتعلم الإلكتروني[50] . وتضمنت الاستراتيجية 7 فئات رئيسية هي :

أولاً : استراتيجيات القيادة والإدارة التي منها :

1 . تطوير رؤية مشتركة لمستقبل التربية .

2 . تعزيز الكفاءة القادرة على توجيه وتنسيق عملية تطبيق مبادرة «التعلم الإلكتروني» .

3 . الارتقاء بوزارة التربية والتعليم لتصبح «مجتمع تعلم» .

4 . تطوير نظم معلوماتية وإدارية لدعم عملية صنع القرار .

---

49 . ختام العتيبي ، «**ملخص وثيقة إطار العمل الاستراتيجي لتطبيق مبادرة التعلم الإلكتروني في المملكة الأردنية الهاشمية**» ، مجلة رسالة المعلم ، عدد 1 ، مجلد ، 41 ، وزارة التربية والتعليم ، عمان ، كانون الثاني/ شباط 2002 ، ص24 .

50 . انظر موقع وزارة التربية والتعليم الأردنية : www.moe.gov.jo . (أخذ من الموقع في أيار/ مايو 2004) .

5 . تطوير سياسات لتوجيه الإجراءات ودعمها من أجل تطبيق فعال للتعلم الإلكتروني .

6 . تأسيس نظام للرقابة والتقويم لتوفير معلومات عن مدى التقدم والنجاح في تطبيق مبادرة «التعلم الإلكتروني» .

7 . تصميم عمليات الاتصال والاستشارة وتطبيقها لتطوير الرؤية الجديدة لمستقبل التربية ، والمشاركة في بلورتها ، والاتصال مع الآخرين في ضوء النجاح والتحديات للحصول على تغذية راجعة مستمرة عن التقدم المرتبط بمبادرة التعلم الإلكتروني .

ثانياً : استراتيجيات محتوى التعلم :

ثالثاً : التعلم والتعليم :

رابعاً : دعم التعلم :

خامساً : التكنولوجيا :

1 . التحقق من أن الحلول التي تطرحها «التكنولوجيا» في التربية قيمت بناء على قدرة التكنولوجيا على تحسين التحصيل المرتبط بنواتج التعلم .

2 . التحقق من أن الحلول التي تقدمها «التكنولوجيا» في التربية ممولة بشكل مناسب ومستدام .

3 . التأكد من أن الحلول «التكنولوجية» في التربية ترتبط «بشبكة التعلم الأردنية» والبرنامج الوطني «الربط بين الأردنيين» وتخدمهما بصفتها جزءاً منهما .

ساساً : دعم التكنولوجيا :

1 . التحقق من توافر الدعم الفني المناسب نوعاً وكماً .

2 . استخدام مراكز مصادر التعلم بوصفها محطات دعم «مركزية» لتوفير الدعم الفني للتعلم الإلكتروني .

سابعاً : الشراكة :

تصميم عمليات لتطوير شراكات استراتيجية في كل المراحل وتطبيقها ضمن كل مكونات مبادرة التعلم الإلكتروني .

وقد جاءت هذه الاستراتيجية منسجمة ، وجزءاً من البرنامج الوطني «الربط بين الأردنيين- Connecting Jordanians» الذي يرتكز على فهم الدور الحساس لوزارة التربية والتعليم وقدرتها على قيادة مبادرة «التعلم الإلكتروني»[51] .

وفي نهاية عام 2002 وفي ضوء متغيرات الألفية الثالثة للميلاد انبثق عن هذه المبادرات السابقة (Education Reform For Knowledge Economy) ERFKE الذي يمثل علامة بارزة وخطوة مهمة تهدف إلى تفعيل التغيير التربوي في الأردن . وتبلغ كلفة تنفيذ هذا البرنامج خلال خمس سنوات (380) مليون دولار أميركي تساهم بها عشر جهات مانحة إلى جانب حكومة المملكة الأردنية الهاشمية[52] .

وقد بدأت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ البرنامج الأول من ERFKE اعتبارا من تموز /يوليو عام 2003 بحيث ينتهي العمل به في 31 تموز /يوليو عام 2008 .

---

51 . ختام العتيبي ، (2002) مرجع سابق ، ص 25 .

52 . وزارة التربية والتعليم- الملخص التنفيذي لبرنامج «**تطوير التعليم من أجل اقتصاد المعرفة** *ERFKE 1 : 2003-2008*» ، www.moe.gov.jo . أخذ من الموقع في أيار/ مايو 2004) .

هذا وتتكون خطة تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي من أربعة مكونات رئيسية على النحو التالي :

المكون الأول : إعادة توجيه أهداف السياسة التربوية والاستراتيجية التربوية من خلال الإصلاح الحكومي والإداري .

المكون الثاني : تغيير البرامج والممارسات التربوية لتحقيق نتاجات تعليمية تنسجم مع اقتصاد المعرفة .

المكون الثالث : توفير بيئات مادية داعمة للتعلم النوعي وبيئات تعليمية مادية تتميز بالجودة (الأبنية والمرافق المدرسية) .

المكون الرابع : تنمية الاستعداد للتعلم من خلال التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة .[53]

وكنتيجة حتمية لرغبة النظام السياسي الأردني ممثلاً بالملك وحكومته في تطوير قطاع التكنولوجيا عبر التعليم والعكس بالعكس ، فقد أطلق الملك عبد الله الثاني «المبادة الأردنية للتعليم» Jordan Education Initiative في منتدى دافوس- البحر الميت الذي عقد في تموز /يوليو عام 2003 [54] .

وتتكون المبادرة من ثلاثة مسارات :

1- المدارس الاستكشافية المائة . Discovery schools .

2- التعليم المستمر مدى الحياة . Life-Long Learning .

3- تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات في الأردن .ICT- Industry .

وتتعاون كل من وزارة التكنولوجيا والاتصالات ؛ ووزارة التربية والتعليم ؛ والتعليم العالي ؛ ووزارة التخطيط ، بالإضافة إلى

---

43 . www.moe.gov.jo.

54. World Economic Forum, Jordan Education Initiative, www.weforum.org/initiatives/jei. (accessed in May 2004).

مؤسسات عامة أخرى بإجراء دراسة تفصيلية لتنفيذ هذه المبادرة لإنشاء شبكة تعلم ذات حزمة بث عريضة ، إذ تهدف هذه الشبكة إلى ربط أكثر من3000 مدرسة ، و8 جامعات حكومية ، و23 كلية مجتمع ، و67 مركزاً مجتمعياً ، وذلك بحلول عام 2005 ، مما سيكون له أثر ملموس في حياة 1.5 مليون نسمة[55] .

وفيما يلي الفوائد التي يتم الحصول عليها من الشبكات ذات الحزمة العريضة للبث :

1- الترويج لبرامج التعليم التشاركي .
2- التمكين من الوصول إلى المحتوى الدراسي لجميع الأردنيين ، والمساهمة في توفير فرص التعليم المستمر .
3- دعم توفير نطاق أوسع من خدمات حزمة البث العالية بما في ذلك المحتوى الغني للوسائل المتعددة Multimedia .
4- دعم تطوير محتوى متسلسل للتعليم الإلكتروني وتطبيقاته والخدمات اللازمة للتصدير الإقليمي والعالمي .
5- تلبية متطلبات الشبكة من ناحية المستخدمين المتخصصين .
6 - التحفيز على تطوير مهارات «اقتصاد المعرفة»[56] .

وقد نفذ الأردن هذه المبادرة الطموحة بدعم من شركة سيسكو سيستمز الأميركية مستهدفة سد الفجوة الرقمية بين الأردن والعالم من ناحية وبين المناطق المحظوظة والأقل حظاً ، وبين الأغنياء والفقراء في المملكة بحيث يتعزز مبدأ تكافؤ الفرص بين الأردنيين

55. World Economic Forum, Jordan Education Initiative, www.weforum.org/initiatives/jei. (accessed in May 2004).

56 . خالد طوقان ، محاضرة «تطوير التعليم من أجل اقتصاد المعرفة *ERFKE* *2003-2008 :-1*» ، www.moe.gov.jo (أخذ من الموقع في أيار/ مايو 2004) .

خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها وسيلة رئيسية لتحصيل المعلومات وتكوين المعرفة .

فعدد المدارس التي تمت حوسبتها 2700 مدرسة تحتوي على 65 ألف جهاز حاسب ، وسينتهي العمل من حوسبة المدارس الأردنية التي يبلغ عددها 3400 في نهاية 2004 . وربطت 2200 مدرسة بشبكة الإنترنت ، وهناك 35 ألف معلم ومعلمة يمتلكون شهادة قيادة الحاسوب الدولية ICDL ، International Computer Driving Licence وقد وضعت وزارة التعليم الأردنية حوافز تشجيعية للمدرسين للحصول على دورات لضمان علاوات سنوية تصل إلى 10-25٪[58] . وبالنسبة للتعليم الجامعي ، فبعد ربط الجامعات ببعضها عن طريق شبكة الإنترنت واشتراط القدرة الحاسوبية للدخول إلى الجامعات ، فإنه لم يعد بإمكان الطالب أن يتخرج من الجامعة إذا لم يكن يتقن لغة ثانية اتقاناً كاملاً ، إلى جانب اللغة العربية ، وغالباً ما تكون هذه اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، إضافة إلى ضرورة أن يدرس مساقاً فيVisual Basic أو في C++ [59] .

58 . انظر لقاء صحيفة الرأي مع وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان ، 7 حزيران/ يونيو 2004 ، ص 47 .

59 . كريم قعوار ، «**واقع صناعة تكنولوجيا المعلومات في الأردن**» ، في : «**المعلوماتية في الوطن العربي : الواقع والآفاق**» ، مرجع سابق ، ص 208 .

خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها وسيلة رئيسية لتحصيل المعلومات وتكوين المعرفة .

فعدد المدارس التي تمت حوسبتها 2700 مدرسة تحتوي على 65 ألف جهاز حاسب ، وسينتهي العمل من حوسبة المدارس الأردنية التي يبلغ عددها 3400 في نهاية 2004 . وربطت 2200 مدرسة بشبكة الإنترنت ، وهناك 35 ألف معلم ومعلمة يمتلكون شهادة قيادة الحاسوب الدولية ICDL ، International Computer Driving Licence وقد وضعت وزارة التعليم الأردنية حوافز تشجيعية للمدرسين للحصول على دورات لضمان علاوات سنوية تصل إلى 10-25٪[58] . وبالنسبة للتعليم الجامعي ، فبعد ربط الجامعات ببعضها عن طريق شبكة الإنترنت واشتراط القدرة الحاسوبية للدخول إلى الجامعات ، فإنه لم يعد بإمكان الطالب أن يتخرج من الجامعة إذا لم يكن يتقن لغة ثانية اتقاناً كاملاً ، إلى جانب اللغة العربية ، وغالباً ما تكون هذه اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ، إضافة إلى ضرورة أن يدرس مساقاً فيVisual Basic أو في ++C [59] .

---

58 . انظر لقاء صحيفة الرأي مع وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان ، 7 حزيران/ يونيو 2004 ، ص 47 .

59 . كريم قعوار ، «واقع صناعة تكنولوجيا المعلومات في الأردن» ، في : «المعلوماتية في الوطن العربي : الواقع والآفاق» ، مرجع سابق ، ص 208 .

الخاتمة

بناء على المنهج الذي اعتمدناه في بحثنا هذا الذي نظرنا من خلاله للعولمة وإفرازاتها المتمثلة في ثورة المعلومات والاتصالات على أنها تمثل مدخلات (Inputs) تؤثر في إحدى المؤسسات المهمة في النظام السياسي الأردني هي المؤسسة التعليمية وما تفرزه من سياسيات وقرارات تمثل مخرجات (Outputs) فإننا نستنتج وجود تحولات سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية في رؤية وقرارات النظام السياسي الذي يقوده الملك الشاب عبد الله الثاني وهي :

1- الإرادة السياسية : من الواضح أن هناك «التزاماً سياسياً» على أعلى المستويات في النظام السياسي لتشجيع اندماج الأردن ، حكومة وشعبا ، في التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والتعليم . وما الخطابات الملكية والندوات واللقاءات إلا دليل على ذلك . فهذه الإرادة السياسية هي «المحرك الحقيقي» لهذا الميدان من خلال مبادرات ريتش المختلفة ، ومبادرة الأردن التعليمية . وقد قام الأردن بإنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام 2001 ، وتبنت الحكومات الأردنية المتعاقبة في ظل الملك عبد الله الثاني مشروع هيكلية التعليم واعتباره من الأولويات الوطنية ، إضافة إلى تعديل هذه الحكومات لكثير من الأنظمة والتعليمات

والتشريعات لدعم هذا المجال وحماية مكتسباته وحقوقه .

2- المتطلبات الاقتصادية : لا يمكن أن تنجح عملية إدماج تكنولوجيا المعلومات والتعليم إلا إذا كانت هناك «بنية» تكنولوجية أساسية تحتاج إلى إمكانية اقتصادية تسمح بشراء ما يلزم من حواسيب ، وشاشات ، وغيرها . وقد وضع الأردن لمشروع هيكلة التعليم الإلكتروني ميزانية تقدر بـ 500 مليون دولار للفترة من عام 1999 إلى عام 2004 ، تم تأمين 300 مليون[60] دولار . وجرى توجيه كثير من المعونات الخارجية للأردن لتغطية البنية التحتية وبرامج التأهيل لكي يحقق ما يسمى بـ«اقتصاد المعرفة» بحيث أصبح الأردن ، كما يقول وزير التعليم الأردني : «ينفرد في مجال الحوسبة والاقتصاد المعرفي على مستوى الشرق الأوسط»[61] .

3- التغير الاجتماعي : لقد أصبح العالم- كما هو معروف- قرية كونية ، إذ صار بإمكان كل شخص أن يقيم اتصالا مع أي شخص آخر بسرعة عالية . وعليه ، فإن أي حدث يجري في العالم قد يكون له تأثير على الدول والمجتمعات الأخرى . ففي الأردن ، على سبيل المثال ، قبل عشر سنوات لم يكن المرء يحس بأن الهاتف الخلوي شيء مهم أو ضروري . أما اليوم ؛ فقد أصبح بيد معظم شرائح المجتمع الأردني : الغني والفقير ؛ والرجل و المرأة ؛ والفلاح ، والمدني ؛ الطفل والعجوز . كما أصبح من الصعوبة بمكان العيش بدونه ، فنسبة عدد خطوط

---

60 . لقاء صحيفة الرأي مع وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان ، مرجع سابق ، ص47 .

61 . المرجع نفسه .

الهـواتف الثـابتـة والنقـالة في الأردن إلى عـدد السكان هي 12٪[62] (وهي في حالة اطراد مستمر) . والأمر نفسه ينسحب على قطاعات الاتصالات الأخرى من إنترنت ، وستالايت ، وغيرها .

ونتيجة منطقية لهذه الجهود ، فإن هناك العديد من التقارير المحايدة مثل تقرير جامعتي كمبريدج وماسا شوستس الصادر في آذار/ مارس 2001 الذي يقول : «الأردن يقدم نموذجاً يقتدى به للدول النامية بشكل عام ذات الموارد المتواضعة ، وذلك لقدرته على تنسيق مبادرات القطاعين العام والخاص ، والانضمام إلى مسار سريع يقود إلى تقنية معلومات مزدهرة» . كما أن تقرير اليونسكو لعام 2003 يشيد بتجربة الأردن في تكنولوجيا المعلومات[63] . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا هذا الاهتمام والاندفاع المدهش نحو تكنولوجيا المعلومات ، وتعلمها وتعليمها من جانب الأردن وحكومته؟

يبدو أن النظام السياسي الأردني الذي يقوده الملك عبد الله الثاني وصل إلى تصور مفاده «أنه لا مفر» من مواكبة هذا التقدم التكنولوجي والاستثمار فيه حتى وإن كان «مكلفاً» ، لأنه بذلك يحقق هدفين مترابطين :

أولاً : إظهار الأردن على أنه يتفاعل مع التحولا ت العالمية ، ويتأقلم معها كما تفاعل سابقاً مع التحول الديموقراطي ، وكان من

62 . أحمد أبو الهيجاء ، «المقدمة» ، في : «**المعلوماتية في الوطن العربي : الواقع والآفاق**» ، مرجع سابق ، ص 13 .

63 . كريم قعوار ، مرجع سابق ، ص 210 .

أوائل الدول العربية في هذا المجال[64] .

ثانياً : إن زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والبدء في صناعتها يشكل محوراً اقتصادياً ، وعليه ، فإنه يسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية «زيادة الاستثمارات سواء المحلية والخارجية ، وخلق فرص عمل ، وزيادة الصادرات»[65] . مما يخفف من وطأة البطالة وما تفرزه من فوضى وعدم استقرار اجتماعي ، ولاسيما أن نسبة الشباب تصل إلى 60٪ من سكانه ، مما يتيح للنظام السياسي فرصة أكبر للاستقرار .

ويبقى هناك سؤال للمستقبل : هل سينجح الملك الشاب عبدالله الثاني ونظامه عبر «سياسات» التأقلم مع التطورات التكنولوجية والاتصالية ، وعبر «ديبلوماسية» الاندماج في بنية النظام العالمي الذي تهمين عليه الولايات المتحدة الأميركية[66] في تحقيق هذه الأهداف بنجاح وبفاعلية أم أن هذه المؤشرات ليست أكثر من مجرد أرقام ليس لها أي مدلول حقيقي على التطور والتأقلم المنشود على أرض الواقع؟

---

64 . من الأسباب الخارجية للتحول الديموقراطي في الأردن عام 1989 كان انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق) ، وأيضاً ثورة المعلومات والاتصالات التي جعلت العالم «قرية» (*Global Village*) . انظر : جمال الشلبي (2000) ، مرجع سابق ، ص

65 . كريم قعوار ، مرجع سابق ، ص 202 .

66. Pierre Biarnès, " *Le XXI e Siècle ne sera pas américain*", Rocher, Paris, 1998, P. 21.

المصادر

أحمد أبو الهيجاء، «**المعلوماتية في الوطن العربي : الواقع والآفاق**» (محرر)، مؤسسة عبد الحميد شومان & المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002 .

جمال الشلبي، «**التحول الديموقراطي وحرية الصحافة في الأردن**»، مركز الإمارات للدراسات السياسية والاستراتيجية، أبو ظبي، 2000 .

جمال الشلبي، «**العولمة وأثرها على العلاقات العربية - الأميركية**»، في : «**العلاقات العربية- الأمريكية : نحو مستقبل مشرق**»، (سامي خصاونة محرر)، الجامعة الأردنية بالتعاون مع جامعة يونغ الأميركية، عمان، 2001 .

ختام العتيبي، «**مفاهيم في التعليم الإلكتروني**» مجلة رسالة المعلم، عدد 2-3، المجلد 42، عمان، كانون الأول/ يناير 2004 .

ختام العتيبي، «**التعلم الإلكتروني : مفاهيم ومعايير**»، مجلة رسالة المعلم، عدد 3 - ٤، المجلد 41، عمان، آذار/ مارس 2003 .

ختام العتيبي، «**ملخص وثيقة إطار العمل الاستراتيجي لتطبيق مبادرة التعلم الإلكتروني في المملكة الأردنية الهاشمية**»، مجلة رسالة المعلم، عدد1، مجلد، 41، عمان، كانون الثاني/ يناير 2002 .

صحيفة الرأي الأردنية، 22 تموز/ يوليو 2003 .

صحيفة الرأي الأردنية، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 .

صحيفة الرأي الأردنية ، 23 حزيران/ يونيو 2003 .
صحيفة الرأي الأردنية ، 24 كانون الثاني/ يناير 2003 .
صحيفة الرأي الأردنية ، 7 حزيران/ يونيو 2004 .
عبد الإله الديوه جي ، **«واقع تكنولوجيا المعلومات في الوطن العربي»** ، في : **«المعلوماتية في الوطن العربي : الواقع والآفاق»** (أحمد أبو الهيجاء محرر) ، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2002 .
عيد الدحيات ، **«الحسين والتنمية التعليمية في الأردن»** ، في : **«الحسين بن طلال وبناء الدولة الأردنية الحديثة»** ، جامعة الحسين ، معان ، 2003 .
علي الهناندة ، **«تأصيل تكنولوجيا المعلومات في المدرسة الأردنية»** في : **«المدرسة الأردنية وتحديات القرن الحادي والعشرين»** ، (تحريرعمر الشيخ) ، مؤسسة عبد الحميد شومان & المؤسسة لعربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1999 .
كريم قعوار ، **«واقع صناعة تكنولوجيا المعلومات في الأردن»** ، في : **«المعلوماتية في الوطن العربي : الواقع والآفاق»** (احمد أبو الهيجاء محرر) ، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2002 .
محمد مراياتي ، **«المعلوماتية والعلوم»** في : **«المعلوماتية في الوطن العربي : الواقع والآفاق»** (احمد أبو الهيجاء محرر) ، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2002 .

محمد سليمان الدجاني ، ومنذر سليمان الدجاني ، «المدخل إلى النظام السياسي الأردني» ، بالمينوبرس ، عمان ، 1993 .

وثائق أردنية ، «حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة : التكليف والثقة 1999» ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، 1999 .

وثائق أردنية ، «حكومة السيد علي أبو الراغب : التكليف والثقة» ، منشورات دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، 2000 .

يوسف نصير ، «المعلوماتية في الأردن : الواقع والآفاق» ، في : «قضايا أردنية معاصرة» ، (فوزي غرايبة محرر) ، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2001 .

Biarnès, Pierre, *Le xxle siècle ne sera pas américain*, Rocher, Paris, 1998.

Birnbaum, Pierre., & chazel, FranÇois. *Sociologie politique: Texts*, Armand Colin, Paris, 1978.

Cot, Jean-Pierre & Mounier, Jean-Pierre, *Pour une sociologie politique*, Seuil, Paris, Tome 2,1974.

Education Reform For knowledge Economy, 2004: www.moe.gov.jo (accessed May 2004)

ICT Industry Statistics Fiscal Year, (2002). A Survey conducted by int@j.Jordan, (Acessed in May 2004).

http:// www.kingAbdullah. jo.

http:// www.moe.gov.jo.

http:/ www.reach.jo .

Schwartzenberg, Roger-Gérard, *Sociologie Politique*, Montchrestien, Paris, 1988.

Touquan, Khalid, *Education Reform For knowledge Economy*, 2004: www.moe.gov.jo (accessed May 2004)

Toffler, Alvin, *The Wave*, William Morrow & Co, New York, 1980.

World Economic Forum, (2004). *Jordan Education Initiative*, www.weforum. org/initiatives/jei. (Accessed in May 2004).

www.weforum.org.

الخلاصة العامة

هناك انطباع عام لدى الكثير من الباحثين والكتاب أن الوصول لكتابة «الخاتمة» يمثل مسك الختام والوصول إلى بر الأمان!

قد تبدو هذه الفرضية صحيحة في حالة واحدة فقط؛ هي أن يكون هناك فصول كتاب تمثل سلسلة أفكار مبوبة ومبرمجة منذ البدء وحتى النهاية في ذهن هذا الكاتب أو ذاك، في حين أن كتابنا هذا الذي يمثل مجموعة من البحوث المختلفة فكرياً ومنهجياً ولكنها، بالطبع، مترابطة من حيث الموضوع كما أسلفنا سابقاً، ليس كذلك، ولذا يبدو أن الخروج بمحصلة نتائج تشمل كل الطروحات أمر صعب ويحتاج إلى جهد وتركيز. ومع ذلك، يمكننا القول إن قراءة أوراق هذا الكتاب يمكنها أن تعطينا بعض المؤشرات الدالة على حالة وتطور الإعلام الأردني وتطوره، بشقية المكتوب والمرئي والمسموع، والتعليم. وأهم هذه المؤشرات هي:

1. من الواضح أن تأثير «العامل المستقل» العولمة واضح وصريح على «العامل التابع» الإعلام والتعليم في الأردن؛ وهذا يتبدى من خلال وسائل التكنولوجيا المختلفة التي أفرزتها العولمة (مطابع، وآلات متقدمة، وإنترنيت، ومحطات فضائية، وأقمار صناعية)، التي سعت المؤسسات الأردنية مثل: صحيفة الرأي، ووزارة الإعلام عبر هيئة تنظيم الإعلام المرئي

والمسموع ، ووزارة التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي لامتلاكها .

2 . هناك «إرادة سياسية عليا» أكيدة يعبر عنها العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني باستمرار ، وفي كل المناسبات والمحافل المحلية ، والعربية ، والدولية ، للاستفادة من التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي توفره العولمة ، بيد أنه من الواضح أن طموحات الملك الشاب لا تقابل بنفس الحماس والكفاءة من قبل الحكومات المختلفة التي تجتهد ، في كثير من الأحيان ، بطريقة تعيق تحقيق السياسة الإعلامية والتعليمية المعلنة التي ينادي بها الملك ؛ وإلا كيف نفسر تدخل الملك المباشر والشخصي في الشأن الإعلامي والتعليمي باستمرار؟!

هناك بعض الأمثلة التي من الممكن أن توضح هذا الطرح :

أ . الملك عبد الله الثاني يعلن شخصياً أن «حرية الإعلام حدها السماء» ، و«لا يجوز حبس الصحفي» و«ممنوع توقيف الصحفيين في قضايا النشر» ، تلاه مباشرة [1] تحرك برلماني في الاتجاه نفسه!

ب . كيف يمكن تفسير ، إلغاء «وزارة الإعلام» عام 2003 إلى وحدات متباعدة تشكل عبئاً مالياً وادراياً يمكن تجنبه ، في حين أنها كلها وحدات مرتبطة ، حالياً ، برئيس الوزراء الذي منح هذه الصلاحية إلى الناطق الإعلامي للحكومة؟ وكيف تفسر الحكومة حل «المجلس الأعلى للإعلام» الذي كان يشكل إحدى وحدات الإعلام التي أفرزها غياب هذه الوزارة في

---

1 . صحيفة الرأي الأردنية ، عمان ، 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2008 ، ص 1 .

22 تشـــرين الأول/أكـــتـــوبر 2008؟[2] ولماذا تطالب بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل نقابة المحامين بإعادتها «لمعالجة التشتت الإعلامي ومؤساساته»[3] كما تقول؟!

ت . أما في الشأن التعليمي ، فإن الملك أعلن أكثر من مرة ضرورة تطوير البنى التعليمية في التعليم ، الأساسي والعالي في الأردن ، لكي يواكب التطور و«اقتصاد المعرفة» الذي ينادي به . وقد اجتمع الملك أكثر من مرة مع رؤساء الجامعات ليضعوا استراتيجية واضحة تراعي المدخلات والمخرجات التعليمية لمصلحة الدولة والمجتمع . وربما ملاحظات «الأجندة الوطنية» التي أمر العاهل الأردني بتشكيلها تؤكد عدم مواكبة هذا القطاع مع ما يرمى له الملك . تقول هذه الأجندة في ثنايا تقاريرها : «إن التعليم العام يعاني من (المركزية) و(البيروقراطية) اللتين تشكلان عائقاً أمام إحراز المزيد من التقدم ، كما أن هناك حاجة لتحسين المناهج ونوعية التعليم في مختلف مستويات التعليم العام . وقد أدى ارتفاع الطلب على الالتحاق بالتعليم العالي ونقص التمويل إلى تراخي سياسات القبول وتراجع نوعية التعليم . كما أن وزارة التعليم العالي لا تمتلك القدرة المؤسسية اللازمة لتلبية احتياجات القطاع ولاسيما في ما يتعلق برسم السياسات ، ويمكن للبحث العلمي أن يلعب دوراً فعالاً في إيجاد الحلول العملية لمشاكل الأردن الاقتصادية والاجتماعية إلا أنه يعاني من تشتت الإدارات وتداخل الصلاحيات ومحدودية التعاون والتنسيق

2 . صحيفة الدستور الأردنية ، عمان ، 22 تشرين الأول/أكتوبر 2008 .

3 . صحيفة الدستور الأردنية ، عمان ، 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2008 ، ص 3 .

إلى جانب الإدارة المالية غير الفعالة مما يحد من إمكانية توظيفه»[4] .

إن مشكلة البحث العلمي التي ركزت عليها الأجندة الوطنية تعد من المشكلات الهامة التي تؤرق بعضاً من الواعين والمهتمين في المجال التعليمي ، وهو الأمر الذي حدا برئيس الديوان الملكي السابق ورئيس الجامعة الأردنية الطموح الدكتور خالد الكركي بالدعوة إلى «تأسيس جامعة يقتصر عملها على البحث العلمي» . وهي فكرة رائعة إذا ما أخذ بها وطبقت على أرض الواقع . ولكن هل يمكن لهذه الفكرة أن ترى النور في الأردن؟

يبدو أنه من الصعوبة بمكان تصور تحقيق هذه الفكرة قريباً والسبب سيكون مادياً بطبيعة الحال ؛ «فنسبة الإنفاق الحكومي في الأردن على التعليم العالي من الدخل القومي تعتبر من أقل النسب إذا ما قورنت بمثيلاتها من دول العالم الثالث ، حيث أنها لا تتجاوز 1.13٪ من الدخل القومي»[5] .

وعلى كل حال ، لإبراز عدم الرضا تجاه التعليم والبحث العلمي نعود إلى «الصرخة» التي أطلقها رئيس جامعة آل البيت سابقاً الدكتور محمد عدنان البخيث أثناء تكريمه من قبل مؤسسة شومان الثقافية حيث «دق ناقوس الخطر» الذي يجب على الجميع الالتفات إليه لكي لا يترك المجال العلمي مهملاً وبعيداً عن الأهداف الوطنية التي يجب أن يحققها[6] ، وذهب الناطق الإعلامي

---

4 . مرجع سبق ذكره ، الأجندة الوطنية : ص : 17 .

5 . صحيفة الدستور الأردنية ، عمان ، 27 كانون الأول /ديسمبر 2008 ، ص 2 .

6 . انظر مقالة محمد عدنان البخيت بعنوان «التعليم العالي في الأردن يعاني من أزمة حادة» ، مجلة «المجلة» السعودية ، لندن ، 10 كانون الثاني/يناير 2009 .

لحزب جبهة العمل الإسلامي الذي يعد من أكبر الأحزاب الأردنية الدكتور رحيل غرايبة في الاتجاه نفسه بالدعوة إلى «عملية جراحية» لتحسين هذا التعليم[7] .

ورغم ما أثرناه من ملاحظات ، فإنه من المؤكد أن هناك نتائج إيجابية قد تحققت على أرض الواقع إعلامياً وتعليمياً :

أ - إعلامياً : استبعاد عقوبة السجن عن الصحفيين في الأردن ، وازدياد عدد الصحافة اليومية حيث بلغ عددها 7 صحف ، أما الصحف الأسبوعية فقد بلغ عددها 38 . في حين بلغ عدد المحطات الفضائية العاملة حتى عام 2008 17 محطة ، بينما وصل عدد المحطات الإذاعية العاملة في الأردن 28 إذاعة . وربما بسبب هامش الحرية والانفتاح الذي يعيشه الأردن أصبح - بجانب لبنان والجزائر- عضواً في الاتحاد العالمي للصحافة[8] ، وهو أمر إيجابي «لصورة الدولة» لم تحظ بها دول أخرى .

ب - تعليمياً : حقق الأردن خلال العقود الماضية نقلة نوعية في قطاع التعليم ، وتمكن من إرساء دعائم نظام تعليمي شامل عالي الجودة ، فقد تم تحقيق مجانية التعليم والزاميته وشموليته لكل المواطنين حتى سن السادسة عشرة ، ونتيجة لذلك تراجعت نسبة الأمية في المملكة إلى أدنى النسب على مستوى المنطقة لتصل إلى 9٪ في العام 2004 . [9] وبحسب إحصاءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد أصبح عدد الجامعات الحكومية في عام 2008 (10) جامعات موزعة

---

7 . صحيفة الدستور الأردنية ، 22 كانون الأول / ديسمبر ، مرجع سبق ذكره .

8 . صحيفة الدستور الأردنية ، عمان ، 30 تشرين الثاني / نوفمبر 2008 ، ص 39 .

9 . «الأجندة الوطنية 2006-2015» ، عمان ، المجلد الأول ، ص 16 .

على مختلف مناطق المملكة و(15) جامعة خاصة .[10]

كما أن هناك اهتماماً ملكياً بموضوع التعليم عبرت عنه الملكة رانيا العبد الله التي أطلقت عام 2007 مبادرة «مدرستي» لتوفير البيئة المناسبة للتعليم في المدارس الحكومية الأردنية ذات الحاجة الماسة . وقد أنهت «مدرستي» أولى مراحل عملها في تطوير نحو مائة مدرسة وهي مستمرة على أربع مراحل ليصل العدد إلى نحو 500 مدرسة في الأردن .

وقد عبرت الملكة رانيا العبد الله في المؤتمر الدولي الذي انعقد في النرويج في 16 كانون الأول / ديسمبر 2008 عن النتائج الإيجابية التي حققها الأردن في المجال التعليمي في ظل العولمة قائلة : «الأردن يسير على الطريق الصحيح لتحقيق المساواة النوعية في التعليم»[11] . وقد جاء «حصول الأردن في المرتبة الأولى بمبحث العلوم والمرتبة الثانية في الرياضيات عربياً»[12] ، ليؤكد ما ذهبت اليه الملكة رانيا العبد الله .

وأخيراً ، فإن كل ما قلناه وما أوضحناه ، يعمل ، دون أن نقصد أو ندري ، في استبعاد الأردن ، ولو جزئياً ، من الاتهام الذي عبر عنه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الدكتور محمد البرادعي لصحيفة الحياة اللندنية قائلاً: «في العالم العربي : نضحك على أنفسنا في التعليم والتنيمة والتكنولوجيا وحرية الصحافة»[13] .

---

10 . انظر : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي :

www.mohe.gov.jo/gui/sub.aspx?pid=1550

11 . صحيفة الغد الأردنية ، عمان ، 17 كانون الأول / ديسمبر 2008 ، ص 4 .

12 . المرجع نفسه ، ص 7 .

13 . صحيفة الحياة ، لندن ، 20 كانون الأول / ديسمبر 2008 .

فهرس الأعلام

- أ -

- ب -

-ت-

-ث-

-ج-

-ح-

-خ-

-د-

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

الفهرس